جـــامعة د. مولاي طـــاهر –سعيدة –

كـــلية الحقوق و العلوم السياســـية

قسم العلوم السياسية

السياسة الشرق أوسطية لأوروبا و إنعكساتها على دول المغرب العربي

مـــذكرة مـقدمة لنيـــل شهـــادة ماستر في العلوم السياســـية تخصص دراســـات مغاربيـــة

إعداد الطالب:

❖ بسدات زهير

اشراف الأستاذ:

أ . بن زايد أمحمد

أعضـــاء اللجـــنة المناقشـــة

- ✓ الدكتور: ولد الصديق ميلود — رئيـــسا
- ✓ الدكتور: بن زايد أمحمد — مشرفا و مقررا
- ✓ الدكتور: بن عيسى أحمد — عضوا مشرفا

السنة الجامعية : 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكر و عرفان

نحمد و نشكر الله الواحد الأحد الذي أنعم علينا بنعمة العلم و العقل، و أمدنا بالعزيمة و الإرادة لإتمام هذا العمل.

أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل بن زايد أمحمد الذي تفضل بالإشراف على بحثي هذا و على نصائحه و توجيهاته القيمة الذي أفادني بها فأكن له كل الإحترام و التقدير.

كما أتقدم بالشكر و العرفان لكل أساتذتنا الأجلاء بجامعة د.مولاي طاهر و خاصة أساتذة قسم العلوم السياسية .

كما لا يفوتنا أن ننوه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد، مساعدة مادية أو معنوية كي أنجز هذا العمل في ظروف حسنة و دون أي عراقيل.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم "و قضى ربك ألا تعبد إلا إياه و بالوالدين إحسانا" أهدي هذا العمل المتواضع إلى من حملتني وهن على وهن إلى من انتظرني شهر بعد شهر إلى من غمرتني بحبها و حنانها إلى من أحاطني بعطفه و كرمه إلى من ربتني على القيم و الأخلاق إلى من علمني المبادئ عنى الحياة إلى من سهرت و فنت عمرها من أجلي إلى من دعمني و جعل كل أحلام حقيقة إلى من رعتني و حافظت عليا من كل سوء إلى من رفع رأسي و حماني من كل خطر إلى من أحبها و أهواها أمي الغالية إلى من هو مصدر فخري و تقديري و احترامي أبي الحبيب أتمنى أن يحفظهما الله.

إلى من عشت معهم أجمل أيام حياتي إلى من أعشقهم إلى من لاتترك يدي يدهم ، الى إخوتي أتمنى أن يوفقهم الله و ينير دربهم.

إلى كل من جدي (رحمه الله) و جدتي أطال الله عمرهما إلى كل أفراد العائلة الكريمة .

إلى كل من معلمي و أساتذتي من التعليم الابتدائي الى التعليم العالي لهم فائق التقدير و الإحترام.

إلى كل أصدقاء من الطفولة حتى الآن على دعمي و مساعدتي.

إلى كل زملاء الدراسة و رافقوني في دربي و كل طلاب جامعة سعيدة و خاصة قسم العلوم السياسية .

" زهـــــير "

مقدمة

تعتبر المنطقة العربية من أهم المناطق في العالم و لها اهمية خاصة في السياسات الدولية، ولاسيما منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر أغنى منطقة من حيث الثروات التي تمتلكها، فموقع المنطقة العربية الاستراتيجي الحيوي يجعلها نقطة تقاطع مهمة بين ثلاث قارات (أوروبا ، آسيا، إفريقيا)، و بين الشمال و الجنوب و بين الشرق و الغرب، فهي تتحكم بمجموعة من اهم مواقع المرور الدولية مثل قناة السويس، البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة الى مجموعة من المضائق مثل مضيق باب المنذب، و مضيق هرمز، ومضيق جبل طارق، فإن موقعها المميز يسيطر على الكثير من الممرات المائية الحيوية في العالم، و هي تعتبر مهد للحضارة الانسانية و معبر رئيسي للطرق المواصلات البرية و البحرية و ممرا للجيوش و ميدان للتنافس، أضف الى ذلك امتلاكها العديد من الثروات الباطنية و الطاقوية مثل البترول، الغاز و مناطق حضارية و أثرية، فهذا ما جعل العديد من الدول الكبرى تسعى وراء السيطرة عليها و تتنافس على الاستثمار في العديد من الدول العربية و خاصة منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر من أغنى المناطق العربية.

يعتبر الاتحاد الأوروبي من القوى الأساسية في النظام الدولي ويعول عليه العرب ليكون الداعم للمواقف العربية في القضايا التي تواجهها المنطقة، و هذا راجع للعلاقات الأوروبية – العربية منذ بروز الدولة الاسلامية، فإن أهم دول الاتحاد الأوروبي تنتهج عدت سياسات من أجل تحقيق السلام و توطيد الشراكة و العلاقات بينها و بين الدول العربية و هذا كله من اجل مصالحها الخاصة .

أهمية الموضوع

تكمن أهمية الموضوع فيما يمكن أن تتطلع به أوروبا من دور في المنطقة العربية خصوصًا بعد توسع الاتحاد الأوروبي وظهوره كقوة دولية أساسية قد تكون منافسة للولايات المتحدة في المنطقة.

أهداف الدراسة

1- الأهداف العلمية:

تهدف الدراسة إلى البحث في السياسة التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية والأثر الذي قد تتركه السياسات الأوروبية على المنطقة وذلك من خلال البحث في المواضيع التالية:

أ- التعرف إلى الدور الذي يمكن أن تضطلع به دول الاتحاد الأوروبي تجاه القضايا الرئيسية في المنطقة والمشاريع المطروحة لإعادة هيكلة المنطقة مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير وغيرها.

ب- التعرف إلى حدود الدور الأوروبي في ظل الهيمنة الأمريكية على المنطقة والعالم والقيود والمحددات التي قد تحول دون فاعلية هذا الدور.

ج- البحث في مستقبل العلاقات العربية – الأوروبية وما قد تؤول إليه هذه العلاقات خصوصًا في ظل الشراكة الأورومتوسطية.

2- الأهداف العملية:

يثير الدور الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية الكثير من التساؤلات حول السياسات التي ينتهجها في المنطقة و الأثار الناتجة عنها وما قد تتركه من أثر على الساحة الدولية، ومن هنا فإن الأهداف العملية للدراسة تأتي من خلال البحث في أهم سياسات دول الاتحاد الأوروبي و أبعادها في المنطقة العربية عامة و الشرق الأوسط خاصة وعليه سيتم دراسة أهم السياسات و المواقف للاتحاد الأوروبي إتجاه المنطقة العربية، التي تشكل المجال الاستراتيجي لمصالحها الحيوية .

مبررات إختيار الموضوع

تختلف أسباب اختيار المواضيع بإختلاف الباحثين، و اختيار أي موضوع لغررض دراسته و بحثه يخضع لعدة اعتبارات سواء كانت موضوعية أو ذاتية، فأي موضوع أو مشكلة بحث لاتخلق من فراغ بل تكون نتيجة لتفاعل العديد من المتغيرات و الباحث لايكون بمعزل عنها، و عليه فأسباب اختياري لموضوع " السياسة الشرق أوسطية لأوروبا و انعكساتها على دول المغرب العربي"، يرجع لأسباب التالية:

أسباب الذاتية:

1. إعجابي بالتجربة التكاملية الأوروبية التي أصبحت تثير جدلا و نقاشا في الأوسط العلمية .
2. محاولة فهم أهم سياسات الاتحاد الأوروبي إتجاه المنطقة العربية .
3. يعتبر الشرق الأوسط جزء من الوطن العربي الذي ننتمي إليه .

أسباب الموضوعية:

1. توجه مختلف الدراسات الى سياسات الولايات المتحدة المريكية في الشرق الأوسط و إهمال دور القوى الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي و الصين.
2. البعد الدولي الذي أحرزه الاتحاد الأوروبي سواء في ميدان العلاقات الاقتصادية و السياسية خاصة في عملية السلام في الشرق الأوسط .
3. الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية عامة و منطقة الشرق الأوسط خاصة .
4. أهم الأبعاد و المواقف السياسية للاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية .

أدبيات الدراسة

1) عبد القادر المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير، يتكلم هذا الكتاب عن مفاهيم الشرق الأوسط و مفهوم الاقليمية للشرق الأوسط بالإضافة الى مشروع الشرق الأوسط الكبير .

2) بشارة خضر، أوروبا و الوطن العربي (القرابة و الجوار)، يتكلم عن العلاقات الأوروبية – العربية و الحوار الأوروبي العربي .

3) صدام مرير الجميلي، الاتحاد الوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد .

4) بلحاج هواري، محاضرات التكامل و الاندماج، من خلال اعطاء محاضرات حول التجربة التكاملية للاتحاد الأوروبي .

5) حسن نافعة، الاتحاد الاوروبي و الدروس المستفادة عربيا، في هدا الكتاب يتحدث عن نشأة الاتحاد الأوروبي من خلال الجماعة الأوروبية و الدروس المستفاذة عربيا .

6) علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي: في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، يتحدث عن المفاهيم النظرية الجديدة و انعكاسات التحولات الدولية على المنطقة العربية بالإضافة الى أهم سياسات و مواقف دول الاتحاد الأوروبي .

مذكرات:

1) قاضي زكريا و نوال قداري، مذكرة ليسانس .

2) سرحاني خليفة، الاتحاد الأوروبي و اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، هذه المذكرة يتحدث عن نشأة الاتحاد الأوروبي و سياسة حسن الجوار و اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية بالإضافة الى مؤتمر برشلونة .

موضع الدراسة من أدبيات

1. تركز هذه الدراسة على الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط و تنافس معظم القوى الكبرى على هذه المنطقة .

2. ستحاول على معرفة أهمية سياسات الاتحاد الأوروبي و مواقفه في تلك المنطقة بعد الحرب الباردة .

3. ستقدم تصورا على منطقة الشرق الأوسط و من هي القوى التي سوف تسيطر عليها .

4. سنحاول التطرق إلى مختلف آليات المتبعة من طرف دول الاتحاد الأوروبي نحو المنطقة العربية عامة و الشرق الأوسط خاصة مثل الشراكة الأورومتوسطية .

الإشكالية

إن الأهمية الاستراتيجية التي تكسيها المنطقة العربية تجعلها مطمع للكثير من الدول الكبرى و خاصة منطقة الشرق الأوسط التي تتميز بموقعها الجيواستراتيجي و شساعة مساحتها و وفرت خيراتها و ثرواتها، وأصبح الاستلاء عليها عنوان للنفوذ العالمي ويشير الى دولة كبرى معينة، وعليه فإن أهم دول الاتحاد الأوروبي تسعى لإستخدام سياساتها من أجل قضاء مصالحها، فماهي أهم السياسات و المواقف دول الاتحاد الأوروبي في منطقة شرق الأوسط ؟

الأسئلة الفرعية

و من خلال هذه الدراسة سنحاول الاجابة على التساؤلات التالية:

1. التطور التاريخي لإتحاد الأوروبي و الشرق الأوسط ؟

2. ماهي الأبعاد السياسات الأوروبية في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ؟

3. ماهي الآليات المتبعة من طرف الاتحاد الأوروبي مع دول المنطقة العربية لتوطيد العلاقات بين الطرفين ؟

حدود الدراسة

الحدود الزمنية:

ما بعد الحرب الباردة و هي الفترة التي انهار فيها الاتحاد السوفياتي و ظهور القوى الكبرى و تنافست على منطقة الشرق الأوسط و من بينها دول الاتحاد الأوروبي .

الحدود المكانية:

دول منطقة الشرق الأوسط الكبير و التي هي من أهم المناطق في العالم تمتلك مواد طاقوية و ثروات باطنية بالإضافة الى ذلك تقع وسط ثلاث قارات .

الفرضيات

الفرضية المركزية:

تعتبر مصالح الاتحاد الأوروبي في الوطن العربي و الشرق الأوسط الذي له أهمية بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي و عليه يقتضي منه رسم استراتيجية أو سياسة مع دول الشرق الأوسط بهدف المحافظة على هذه المصالح .

الفرضيات الثانوية:

1. تعتبر أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للاتحاد الأوروبي منطقة مهمة مما جعل هذا الأخير ينتهج سياسات و استراتيجيات للمحافظة على مصالحه .

2. كانت هناك عدة أبعاد لسياسة الأوروبية بعد الحرب الباردة تهدف الى تبادل الثقافات و دعم عمليات السلام من أجل الحفاظ على العلاقات بين الطرفين .

3. هناك عدة آليات إتبعتها دول الاتحاد الأوروبي من أجل توطيد شراكتها مع دول الشرق الأوسط و لكن تلك الآليات لم تنجح.

الاطار النظري

وبغرض تحليل هذا الموضع كان يجب علينا إتباع النظريات التالية: النظرية الواقعية الكلاسكية الجديدة و اقتراب التبعية .

أ- نظرية الواقعية

بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الواقعية النموذج المعرفي المهيمن على حقل العلاقات الدولية، و سيطرت على تفكير الأكاديميين و صناع السياسة الخارجية خلال الخمسين سنة الماضية، وهي النظرية السائدة أو البديلة في الكتب و الدراسات الجادة التي تتناول النظريات في حقل السياسة الدولية و هيمنت في سنوات الحرب الباردة لأنها قدمت تفسيرات بسيطة و قوية للحرب و التحالفات و الامبريالية و العقبات التي تعيق التعاون الدولي و ظواهر دولية أخرى .

يعتقد الواقعيون أن الهدف من دراسة العلاقات الدولية لا يتمثل في تطوير خطط السلام، او مناقشة كيف يجب ان يسير العالم، لكن الهدف هو دراسة العلاقات الدولية لفهم الهيكل و العمليات المتكررة و ديناميكيات أنظمة الدول، و الواقعيون وضعوا نقطة البدء عندهم في سعي الدول لإكتساب القوة و السلطان، ومركزية القوة في ذلك، واستمرارية الصراعات في العالم المكون من دول مستقلة، وعدم ادعاء بإعطاء دور كبير للأخلاق و القانون الدولي و الديبلوماسية، ويؤكدون بشكل حازم على القوة العسكرية كأداة لحفظ السلام. ويعتبر كل من مكيافيللي، توماس هويز و ماكس فيبر من أهم رواد و مؤسسي الفكر الواقعي [1].

1- غراهام إيفانس ،جيفري نويهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية،موسوعة العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، 2007، ص،490.

ب- **نظرية التبعية:**

نظرية التبعية هي نظرية من مجال العلوم الاجتماعية، مفادها أن الفقر وعدم الاستقرار السياسي والتخلف في دول الجنوب يعود وحاولت إبراز تأثير سيطرة " الرأسمالية الدولية " على اقتصاديات الدول النامية الأمر الذي أدى إلى بقائها في حالة التخلف.سببها إلى المسار التاريخي الذي رسمته لها دول الشمال. غير أن استحالة النمو بالنسبة لدول الجنوب قد دحضه الإقلاع الاقتصادي الذي حققته النمور الآسيوية في الستينات والصين والهند في الثمانينات. وهو ما كان سقوط هذه النظرية. ظهرت نظرية التبعية في الستينات من القرن الماضي[1] .

الاطار المنهجي

المنهج المقارن

يستخدم المنهج المقارن استخداما واسعا في الدراسات القانونية والاجتماعية, كمقارنة ظاهرة اجتماعية بنفس الظاهرة في مجتمع آخر, أو مقارنتهما في بعض المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية.

ويتيح استخدام هذا المنهج المقارن, التعمق والدقة في الدراسة والتحكم في موضوع البحث والتعمق في جانب من جوانبه, فعلى سبيل المثال يمكن أن ندرس جانبا واحدا من جوانب المؤسسة الاقتصادية: الأداء أو المواد البشرية...

ويمكن أن تكون المقارنة لإبراز خصائص ومميزات كل موضوع من موضوعات المقارنة, وإظهار أوجه الشبه والاختلاف بينهما.

1- عبد العالي،محاضرات في العلاقات الدولية،للسنة الثالثة تخصص علاقات دولية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر- سعيدة-محاضرة منشورة.

المنهج الوصفي: الذي يمكننا من جمع معلومات و معطيات قادرة على الوصف الدقيق للظاهرة المدروسة أي دراسة للشرق الأوسط و الاتحاد الأوروبي .

المنهج التاريخي: يركز هذا المنهج على السرد التاريخي للأحداث و يعتمد هذا المنهج على : الوثائق الرسمية مثل المعاهدات و التصريحات و تقارير و معلومات تبثها وسائل الاعلام .

الاطار الإيتيمولوجي

أهم مفاهيم خاصة بموضوع الدراسة هي كالآتي:

1. **الشرق الأوسط:** تعتبر منطقة الشرق الأوسط من اهم مناطق العالم فهي تحتوي على مجموعة من مقومات و الموارد التي تكاد مفقودة في المناطق الأخرى و هذا ما يفسر الاهتمام الدولي التي تخضع له هذه المنطقة .

2. **الاتحاد الأوروبي:** الاتحاد الأوروبي هو جمعية دولية للدول الأوروبية يضم 28 دولة و آخرهم كانت كرواتيا التي انضمت في 1 يوليو 2013 ، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماسترخت الموقعة عام 1992 .

3. مؤتمر برشلونة: المنعقد سنة 1995 طرحه الاتحاد الأوروبي كما يعرف بالشراكة الأورومتوسطية يهدف الى تحديد منطقة مشتركة للسلام و الاستقرار عن طريق تعزيز الحوار السياسي و الأمني و تقريب الشعوب من بعضها البعض من خلال اتفاقيات الشراكة .

4. سياسة الجوار: تتأسس سنة 2003 على أساس إطار جديد لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه الشرقيين و الجنوبيين، وتضمن تلك السياسة التشكيل و التعميق طويلي الأمد للعلاقات بالدول الجارة دون أن يكون مع ذلك توجهات لإنضمام تلك الدول للاتحاد الأوروبي .

صعوبات الدراسة

- نقص المادة العلمية الخاصة بموضوع الدراسة .
- عدم القدرة على ضبط الخطة و التدقيق في الموضوع نظرا لضيق الوقت .
- قلة و ندرة الكتب المتخصصة ، بالإضافة الى أسبابي خاصة متعلقة بي .
- صعوبة التنقل الى الجامعات الأخرى لأسباب خاصة .

هندسة الخطة

أثناء الدراسة قسمنا الخطة الى مقدمة و ثلاثة فصول و خاتمة

بحيث تتضمن المقدمة: تقديم شامل للموضوع بالإضافة الى أهمية الدراسة و مبررات إختيارها و من ثم ادبيات الدراسة ثم الاشكالية الشاملة للدراسة و بعد ذلك فرضيات و المداخل و المقتربات و المناهج المستخدمة أثناء الدراسة و التدقيق الايتيمولوجي و في الأخير الصعوبات التي واجهناها أثناء الدراسة .

في الفصل الأول: تطرقنا الى الاطار المفاهيمي للشرق الأوسط مع ذكر تطور التاريخي للمنطقة و بعض المفاهيم المختلفة للشرق الأوسط بالإضافة الى مكوناته و حدوده و من ثم تطرقنا الى تطور التاريخي للاتحاد الأوروبي بالإضافة الى مؤسساته و التحديات التي يواجهها الاتحاد .

أما في يخص الفصل الثاني تكلمنا عن اهم دول الاتحاد الأوروبي و سياستها المتعبة اتجاه المنطقة العربية عموما و الشرق الأوسط خصوصا و الأبعاد الاستراتيجية التي اتبعها الاتحاد اتجاه منطقة الشرق الأوسط .

و في الفصل الثالث تطرقنا الى مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل الآليات المتبعة كالشراكة الأورمتوسطية و سياسة حسن الجوار .

و في الأخير نستخرج خاتمة و هي عبارة عن استنتاجات و خلاصات المتعلقة موضوع الدراسة .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للشرق الأوسط و الإتحاد الأوروبي

مقدمـــة الفصل:

إن منطقة الشرق الأوسط ليس كسائر مناطق العالم إذ تحتوي على مجموعة من المقومات و الموارد التي تكاد مفقودة في المناطق الأخرى من العالم، و هذا ما يفسر الاهتمام الدولي التي تخضع له هذه المنطقة و لمعرفة هذه الأهمية التي تزخر بها منطقة الشرق الأوسط لابد من مرور على تعريف هذه المنطقة، و كيفية النظر إليها من طرف الدول الكبرى و الاتحاد الأوروبي، الذي سعت معظم دوله نحو خيار التعاون الجاد من أجل النهوض و استعادة حضور دول الاتحاد على المستوى الدولي، فقد عرف مسار التكامل و الاندماج الأوروبي تسلسل المحطات المتدرجة وصولا الى نموذج الاتحاد، و في هذا الفصل سنتطرق الى المفاهيم التالية: الشرق الأوسط الذي يعتبر أهم منطقة في العالم لأنه من يسيطر عليها سوف يسيطر على العالم، أما الاتحاد الأوروبي فيعتبر قوى قارية سياسية و عسكرية جديدة في جنوبي المتوسط .

المبحث الأول: التطور التاريخي لمفهوم الشرق الأوسط

يبدو مصطلح الشرق الأوسط بأنه مصطلح متحرك " غير مستقر" بالمعنى التاريخي ، حتى فى أبعاده الجغرافية و السياسية ، فقد تغير الصياغات السياسية و الجغرافية والمسميات بالنسبة لهذا المصطلح ، من الشرق الأوسط إلى الشرق الأوسط الجديد إلى الاوروميتوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير حسب المفاهيم الغربية " الأوروبية والأمريكية . "فقضية المفاهيم من أهم قضايا التحليل العلمي، فالمفاهيم التي تستخدم وتتردد باستمرا ر دون دراسة تتحول بمرور الزمن إلى حقائق، كما هو حاصل مع مفهوم الشرق الأوسط.

المطلب الأول : مفهوم الشرق الأوسط في القرن العشرين:

في عام 1989 م، قدمت الوكالة الدولية للطاقة النووية تعريفاً جديداً لحدود الشرق الأوسط، إذ حددته بالمنطقة الممتدة من ليبيا غرباً إلى إيران شرقا و سوريا شمالاً إلى اليمن جنوبا .

لكن فى دراسة قدمت إلى الأمم المتحدة حول اقتراح منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الاوسط قد وجدت أن المفهوم قاصر ويحد من مهمتها، الأمر الذي جعلها تقترح ضم جميع دول الجامعة العربية و إيران و إسرائيل إلى منطقة الشرق الأوسط[1] .

1- عبد المنعم سعيد، السلام والتعاون في الشرق الأوسط، ورقة مقدمة لندوة البحث عن أراضي جديدة مشتركة، قبرص، مارس 1995 ، ص 3 .

وفي جامعة تل أبيب (الإسرائيلية) قدم تقرير الميزان العسكري لمركز " جافي للدراسات الإستراتيجية "، ضم تعريفاً لحدود الشرق الأوسط بأنه" يتكون من الدول العربية (أعضاء جامعة الدول العربية) باستثناء موريتانيا و الصومال ويضم محيطه إسرائيل و إيران" .أما الجمعية الإسرائيلية للدراسات الشرقية التابعة لمركز شلوافي للأبحاث ، فترى أن الشرق الأوسط يضم المنطقة الممتدة من تركيا شمالاً إلى أثيوبيا و الصومال و السودان جنوباً، ومن إيران شرقاً إلى ليبيا غربا [1].

أما معهد الشرق الأوسط في واشنطن ، فيحدد منطقة الشرق الأوسط بشكل يوحي بأنها تضم العالم الإسلامي من المغرب إلى اندونيسيا، ومن السودان إلى أوزباكستان، ويحددها المعهد الملكي البريطاني للعلاقات الدولية بأنها تضم شبه الجزيرة العربية و إيران و تركيا و الهلال الخصيب و مصر والسودان وقبرص [2].

من خلال إستعراض مجمل التعريفات لتحديد منطقة الشرق الأوسط يتبين الأتي :

أولا : أن تحديد منطقة الشرق الأوسط يغلب عليه عامل المصلحة فكل التعريفات لا تستند إلى معايير موضوعية في تحديد ماهية الشرق الأوسط والدول التي تدخل في إطاره.

ثانياً : أن معظم التعريفات تطلق بناءاً على دوافع وأهداف سياسية وبالتالي تقوم بدراسات علمية لتحقيق أهداف سياسية وِ إستراتيجية .[3]

1- عبد المنعم سعيد، الإقليمية في الشرق الأوسط نحو مفهوم جديد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة ، العدد 122، 1995، ص 62 – 64 .

2- علاء عبد الوهاب، " معاني الشرق الأوسط وحدوده " ، شؤون الشرق الأوسط، 1995 ، العدد 43 ، ص 122 .

3- عبد السلام مجلاتي، " السوق الشرق أوسطية" ، دراسات دولية، تونس، العدد 56 ، أكتوبر ، 1995 ، ص 25 .

ثالثا : نظراً للهيمنة الأمريكية و الصهيونية السائدة في التسعينيات فكان هنا ك محاولة لفرض نظام شرق أوسطي يحمل مفاهيم ومصطلحات جاء ت مفروضة من قبل الدوائر الإسرائيلية و الأمريكية و الجدير بالذكر أن الاستعمار البريطاني و الفرنسي و إن تغيرت تسمياته وأشكاله ، بتغير الظروف الزمانية والمكانية والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، إلا أن المستعمرين لم يصلوا إلى نقطة التقاء تدور حول مبدأ السيطرة على الثروة والتحكم بالجغرافيا و تغيير الملامح الطبوغرافية و الأجناس[1].

تعريفات مختلفة للشرق الأوسط:

تعرف " الموسوعة البريطانية " "الشرق الأوسط " بأنه مصطلح يعود في استعماله الحديث إلى الحرب العالمية الثانية ويشمل " الأراضي الواقعة حول الساحلين الجنوبي والشرقي للبحر المتوسط من المملكة المغربية إلى شبه الجزيرة العربية و إيران، وأحياناً إلى ما وراء ذلك وفقاً للموسوعة البريطانية ، وسمي الجزء الأوسط لهذه المنطقة العامة " الشرق الأدنى " وهو اسم أعطاه إياه أوائل الجغرا فيين الغربيين المعاصرين " الذين قسموا الشرق إلى ثلاث مناطق : الأدنى، أي الأقرب إلى أوروبا، وهو الممتد من البحر المتوسط إلى الخليج العربي والأوسط" من الخليج إلى جنوب شرق أسيا "، والأقصى، كل " المناطق المواجهة للمحيط الهادي[2].

وتختم الموسوعة البريطانية " باب الشرق الأوسط بالقول بأن الحدود الخارجية لهذه المنطقة الشاسعة تتغير مع الزمن، ولكن قلبها يبقى متجانس التكوين، وهو العالم الإسلامي والعربي .

1- محمود عبد الفضيل، الواقع والوهم حول الشرق أوسطيةالقاهرة : دار سيناء للنشر، 1995 ، ص 23 .

2- عبد القادر المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 1، بيروت، 2005، ص 29 .

ويعرف " القاموس السياسي " الشرق الأوسط ، بأنه" اصطلاح جغرافي يطلق على الإقليم الذي يضم الدول الأسيوية والأفريقية المتجاورة القريبة من أوروبا ويطل أكثرها على البحر المتوسط ، وتشمل : إيران و العراق و الجزيرة العربية ثم تركيا و سوريا و لبنان و فلسطين و الأردن و مصر و ليبيا، وجمع هذه الدول عربية وإسلامية، وكان أكثرها إلى عهد قريب ضمن مناطق النفوذ البريطاني والفرنسي .[1]

ويعرف البنك الدولي الشرق الأوسط بالمنطقة التي تضم الدول الواقعة بين المغرب غرباً و إيران شرقا ، بينما يرى آخرون أنه عبارة عن منطقة تضم فضلاً عن المشرق العربي ووادي النيل ، وكلاً من إيران وتركيا وآسيا الوسطى .[2]

وترى موسوعة السياسة أنه مصطلح غربي استعماري، كثر استخدامه إبان الحرب العالمية الثانية وهو يشمل منطقة جغرافية تضم : سوريا و لبنان و فلسطين و الأردن و العراق و الخليج العربي و مصر و تركيا و إيران، وتتوسع لتشمل أفغانستان و قبرص و ليبيا أحيانا . وتضيف بأن المقصود من إطلاق هذا المصطلح لإدخال دول غير عربية عليه هو تجنيب استخدام مصطلح مثل المنطقة العربية ونزع صفة الوحدة العربية عنها، كما أن للمصطلح دلالة على مركزية أوروبا في العالم، وهو شرق أوسط بالنسبة لموقعها الجغرافي ، وأنه ليس للمصطلح ما يبرره في التاريخ، ولا في التركيب القومي والعرقي والحضاري والاجتماعي، والرابط الوحيد الذي يجمع هذه البقاع هو الموقع الجغرافي [3].

وختمت الموسوعة بأنه ليس هناك حركة تنادي بوحدة الشرق الأوسط أو أي شيء من هذا القبيل، و بالتالي ليس له ما يبرره وأنه من الأفضل تجنب استخدامه .

1- أحمد عطية، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، 1968 ، ص 680

2- بديعة أشهب، الإقليمية الجديدة والتكامل الإقليمي بين الدول النامية " الوطن العربي نموذجاً"، د ا رسات إسترا تيجية و مستقبلية، العدد6 ، القاهرة : معهد البحوث والد ا رسات العربية، 2001 ، ص 75 .

3- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة الجزء الثالث، المؤسسة العربية للد ا رسات والنشر، بيروت، ط2، 1993، ص 456 .

المطلب الثاني : التطور التاريخي لمصطلح الشرق الأوسط

تم استعمال مصطلح الشرق الأوسط للمرة الأولى في عام 1902 م بواسطة الكاتب الأمريكي المتخصص في الإسترا تيجية البحرية " ألف ريد ماهان "لدى مناقشته الإستراتيجية البحرية الامبريالية البريطانية، وذلك للإشارة للمسالك الغربية والشمالية المؤدية إلى الهند، في مواجهة النشاط الروسي في إيران والمشروع الألماني الذي استهدف إنشاء خط سكة حديد بين برلين وبغداد، التي كانت جزءاً من الدولة العثمانية وقد استخدم هذا المصطلح للدلالة على المنطقة التي يقع مركزها في الخليج العربي الواقع بين منطقتي الشرق الأدنى والشرق الأقصى .[1]

وفي عام 1902 م ، كتب " فالنتاين شيروك " مراسل جريدة التايمز البريطانية مجموعة مقالات امتدت لعدة شهور تحت عنوان " المسألة الشرق أوسطية " حيث كرس" فالنتاين " مقالاته للبحث عن مقومات الإست ا رتيجية المتوفرة في المنطقة ، والتي تعتبرها بريطانيا ضرورية لتأمين الدفاع عن مستعمراتها في الهند ، والتي كانت توليها أهمية بالغة في ذلك الوقت. و نظرا لأهميتها، فقد أطلق عليها جوهرة المستعمرات البريطانية .وقد تطور هذا التعبير وتصاعد وفق استخداماته المرتبطة بالمصالح البريطانية غير أن مصطلح الشرق الأوسط بدأ في الانتشار أثناء الحرب العالمية الثانية على يد الحلفاء ، للإشارة إلى الإقليم الممتد من جنوب أسيا إلى شمال أفريقيا، ثم أخذ تعبير" الشرق الأوسط "يحل تدريجياً بدل مصطلحات أخرى سادت قبله في الاستعمال مثل" الشرق الأقصى ، والشرق الأدنى.[2]

1- فاروق يوسف أحمد، ما هو الشرق الأوسط المعاصر : مدخل إلى إجابات متعددة، القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، أوراق الشرق الأوسط، عدد 3، 1991، ص 71 .

2- صلاح أحمد زكي، النظام العربي والنظام الشرق أوسطي، القاهرة : دار العالم الثالث، 1995 ، ص 7 .

1. الشرق الأقصى:

يتخذ من الصين أساساً له وهي منطقة إقليمية واسعة تتمتع جغ ا رفياً بامتداداتها المحيطة الكبيرة "المطلة على المحيطين الهندي والهادي"، وتؤلفها مجموعة أقاليم واسعة تقع في شرق وجنوب شرق أسيا وأقصى العالم وتتألف جغرافيا من : الهند، الصين، منغوليا، اليابان، دول جنوب أسيا".

2. الشرق الأدنى:

استخدم هذا المصطلح لأول مرة على يد عالم بريطاني يدعى هوغارت سنة 1902 م ، والذي نشر كتابًا في نفس السنة يحمل نفس الاسم ، وقد قصد بهذا المصطلح أن هذه المنطقة كانت على مر السنين تحت السيطرة العثمانية ، بعيدة ومنعزلة عن العالم ، وأيضا تركيا ودول البلقان. لم تكن مصر وإيران تتبع لهذه التسمية لأنهما لم تكونا تحت الحكم العثماني .من وجهة نظر الساكن في غرب أوروبا كانت إمبراطورية العثمانية هي الشرق الأدنى منه، ولهذا كانت هذه التسمية تعكس وجهة نظر الأوروبيين.[1]

3. الشرق الأوسط:

يركز على الدور الوظيفي الكفيل بحماية وترسيخ الوجود الاستعماري البريطاني في الهند ، و المحاولة دون المساس به أو التعرض لأي خطر من جهة، ومواجهة التحرك الروسي في إيران ، ومخطط إنشاء خط السكة الحديد لربط برلين ببغداد العثمانية من جهة أخرى .وهي منطقة إقليمية أوسع من منطقة الشرق الأدنى وأقل اتساعاً من منطقة الشرق الأقصى ، وتتوسطهما وتتمتع بمسالكها التي تربط الشرق بالغرب ، وتتكون من مجموعة أقاليم متنوعة وتقع في جنوب غرب أسيا التي تتوسط العالم .[2]

1- ممدوح محمود مصطفى، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، القاهرة : مكتبة مدبولي،1995، ص 29

2- عبد المنعم السيد علي، البعد الاقتصادي للنظام الشرق أوسطي، آفاق عربية ، السنة 19 ، يوليو، 1994، ص 26

المطلب الثالث : مكونات الشرق الأوسط

تلتقي وتتقاطع فى منطقة الشرق الأوسط كتل جغرافية سياسية متعددة ، ففي الشرق الأوسط منطقة الهلال الخصيب وتضم العراق ، سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، شبه جزيرة العرب وتشمل :السعودية، اليمن، الكويت، قطر، البحرين، الامارات العربية المتحدة، عُمان، ومنطقة شمال أفريقيا هي :مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، ثم ما يسمى في الكتابات السياسية الأمريكية والأوروبية الحزام الشمالي :تركيا، إيران، وهناك من يضيفون إلى هذه البلاد ضمن تعريف الشرق الأوسط أطراف أخرى من داخل الإقليم وخارجه. [1]

وتتسم منطقة الشرق الأوسط بتنوع وتعدد الأعراق والأديان واللغات والثقافات بدرجة كبيرة، جعلت أغلبية الكتاب الغربيين يجمعون على اعتباره طابعاً فسيفسائياً للمنطقة من حيث:[2]

أ- يعتبر الشرق الأوسط مهد الرسالات السماوية الثلاث (اليهودية والمسيحية والإسلامية) ، والتي تنقسم بدورها إلى العديد من المذاهب والطوائف إلى جانب ديانات وعقائد أخرى.

ب- تسود في الشرق الأوسط من الناحية اللغوية اللغات : العربية والفارسية والتركية بلهجاتها المحلية هذا بالإضافة إلى لغات محدودة أخرى مثل العبرية و الآرامية والسريانية... .

1- أكرم عبد الرحيم ، السوق الشرق أوسطية من هرتزل إلى ما بعد باراك، القاهرة مركز الحضارة العربية، 2000، ص 41.

2- محمد محمود الإمام ، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 53 .

ج- تنتمي أغلب شعوب المنطقة من الناحية الإثنية إلى السلالات الفرعية التالية : السامية التركية، الهندية، الأريه، فالسامية تضم أساساً العرب واليهود في حين يشكل الإيرانيون أكبر المجموعات الآرية، أما الأتراك ، فينتشرون عبر بلاد الحزام الشمالي، وهم يشكلون معظم تركيا الحديثة، إلى جانب هذه الأثنيات العديد من المجموعات الأخرى مثل الأكراد (المنتشرين بشكل قوي في تركيا و العراق وسوريا و إيران) .[1]

المطلب الرابع : حدود الشرق الأوسط:

وفقاً لمعطيات المصالح والصراعات والتسابق على مناطق النفوذ في العالم، فإن تغيرات واجتهادات وتباينات قد حدثت في رسم حدود المنطقة.

وقد أفاد " ألفريد ماهان "أن الإستراتيجية البحرية البريطانية قد حددت منطقة الشرق الأوسط ضمن المصطلح الذي أطلقه ، ليشمل تركيا و إيران و بلدان الخليج العربي. بهدف مواجهة التحرك الروسي في إيران بعد أن تبين أهمية المنطقة ومضايقها وخلجانها . وكان أكثر ما لفت انتباهه مضيق هرمز أثناء زيارته الأولى للمنطقة عام 1867 م.

وفي عام 1921 م ، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918)، حدد " ونسون تشرشل "أثناء توليه منصب وزير المستعمرات البريطانية ، لما وراء البحار في فلسطين و شرق الأردن و العراق، المهام لإدارة الشرق الأوسط التي أنشأها بهدف إدارة هذه المناطق وما لبث أن امتد اختصاصها فيما بعد إلى مصر.[2]

1- محمد محمود الإمام ، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، المرجع السابق، ص 54 .

2 - فاروق فهمي، حدود المصطلح، مجلة أو ا رق الشرق الأوسط، المركز الق ومي لد ا رسات الشرق الأوسط، القاهرة، العدد 17 ، يونيو 2004 ، ص 10 .

و عشية نشوب الحرب العالمية الثانية عام 1939 م، أنشأت الحكومة البريطانية مركز تموين الشرق الأوسط ، ثم قامت بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1942 بمشروع مشترك ، يؤمن حصول المنطقة على الإمدادات اللازمة من السلع ومواجهة صعوبات النقل في فترة الحرب .كما أقامت قيادة عمليات الشرق الأوسط لتشمل منطقة شاسعة وبلدان غير محددة لتشرف عليها، تتسع وتضيق طبقاً لمجريات الحرب، مثلاً فإنها أسقطت إريتريا من حدود هذه المنطقة في سبتمبر 1941 م بينما أضيفت إيران إليها عام 1942 م ثم عادت وأضافت أرتيريا من جديد بعد خمس سنوات من إسقاطها . [1]

مع بداية الستينيات من القرن الماضي بدأ الخطاب السياسي الغربي يتعامل مع العالم العربي بأنه لا يمثل أي شكل من أشكال الوحدة ، حيث بدأ الفكر الغربي يدخل بإستمرار دولاً غيرعربية في المجال الجغرافي لمفهوم الشرق الأوسط ، فنجد حدود الشرق الأوسط قد تمددت لتضم دولاً مثل : تركيا وقبرص وأثيوبيا وأفغانستان وباكستان و إيران و إسرائيل و تخرج من حدوده دول المغرب العربي مثل الجزائر و تونس و المغرب و موريتانيا و أحياناً ليبيا و السودان و قد برزت العديد من التعريفات الغربية للشرق الأوسط أهمها :

1- تعريف جورج لنشوفسكي : George Nhowska

أطلق (لنشوفسكي) هذا التعريف على المنطقة الممتدة من أفغانستان شرقاً إلى مصر غرباً واستثنى دول المغرب العربي ، و رأي أن هذه الدول ترتبط بما يلي:[1]

1- فاروق يوسف أحمد، ما هو الشرق الأوسط المعاصر، مرجع سابق، ص 69 .

2- سعد أبو دية ، تداعيات أزمة العراق ، موسوعة دهشة:

http://www.dahsha.com/old/viewarticle.php?id=30918

أ .تشارك في تحقيق هدف واحد هو مكافحة الاستعمار.

ب .ترتبط بدين واحد هو الإسلام.

ج .تلاصق الاتحاد السوفيتي.

د .ذات تاريخ مشترك.

هـ .منتج رئيسي للنفط.

و .فيها الممرات المائية الرئيسية في العالم.

ز .تدخل في صراع محير هو الصراع العربي الإسرائيلي .

2- تعريف روبرت هركافي:

ركز في تعريفه على الدول المحيطة بإسرائيل ، و وضع هذه الدول في مركز تفاعلات الشرق الأوسط ويليها الخليج العربي والجزيرة العربية.

3- رأي بايندر:

يرى أن الشرق الأوسط يضم إيران و أفغانستان و باكستان ، وإيران هي أقوى دول المنطقة أما الدول العربية و إسرائيل فهي مركز المنطقة، و رأى في صفات دول المنطقة:

أ .أن لها جذور قوية تختلف عن إسرائيل .

ب .تخضع لدين واحد باستثناء (إسرائيل و لبنان) فإن الدين الغالب هو الدين الإسلامي .

ج .أن الحدود السياسية لا تفرق بين الأقليات.[1]

1- مصطفى عبد العزيز مرسي، العرب في مفترق طرق بين ضرورات المشروع القومي ومحاذير المشروع الشرق أوسطي، القاهرة : مكتبة دار الشروق، 1995 ، ص106

4- رأي بانيرجي:

استخدم بانيرجي المصطلح حسب التطلعات القومية، إذ أدخل في تعريفه إيران و تركيا و باكستان وأفغانستان و الدول العربية الحالية ومن ضمنها السودان. وقد وضع ملاحظاته عليها:

أ .أنها تشكل وحدة جغرافية ولها خصوصيتها المتشابهة.

ب .أنها تشكل وحدة ثقافية وسياسية.[1]

5- التعريف الأمريكي:

تعتبر الموسوعة الأمريكية أن منطقة الشرق الأوسط تشمل البلدان الآتية :البحرين، قبرص، مصر، إيران، العراق، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، عُمان، السعودية، قطر، السودان، سوريا، تركيا، الإمارات العربية المتحدة ، اليمن .وقد كان هذا التعريف من صنع الحلفاء عندما تقاسموا الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى وسميت بالشرق الأوسط لتوسطها جغرافيا القارات العالم القديم الثلاث

وهذا التعريف لا يشمل دول المغرب العربي ، ويضم دولاً غير عربية مثل قبرص و إيران و تركيا و إسرائيل .[2]

1- مصطفى عبد العزيز مرسي، العرب في مفترق طرق بين ضرورات المشروع القومي ومحاذير المشروع الشرق أوسطي، المرجع السابق، ص 109 .

2- فاروق يوسف أحمد، ما هو الشرق الأوسط المعاصر، مرجع سابق، ص 72 .

6- التعريف البريطاني:

أ . بالإضافة إلى التعريف الأمريكي يضم أفغانستان و باكستان، وبعض مناطق روسيا، وسمي بالشرق الأدنى لتفرقته عن الشرق الأوسط لبعد الأخير عن إنجلترا .

ب . يدخل المستشرق " برنارد لويس " جمهوريات أسيا الوسطى الإسلامية في حدود الشرق الأوسط . [1]

7- التعريف الفرنسي:

المسار الذي اتخذ مصطلح" الشرق الأوسط "أبقى لفترة طويلة الازدواجية مع " الشرق الأدنى " متداخلاً مع مصطلحات " المشرق " و "الشرق " وبدت هذه الازدواجية كإحدى نتائج التنافس السياسي بين باريس ولندن منذ اتفاقية سايكس بيكو المعقودة عام 1916 م . وعُرف " المشرق " أولاً بالجزء الفرنسي في خريطة (سايكس بيكو) الشهيرة، أي سوريا و لبنان و سرعان ما استبدل " الشرق" بالشرق الأدنى في إشارة إلى المناطق التي تسعى فرنسا لمد نفوذها إليها والواقعة في الجزء الشرقي من البحر المتوسط[2] .

1- محمود وهبة، إسرائيل والعرب والسوق الشرق أوسطية، القاهرة : المكتبة الأكاديمية، 1994 ، ص 76 .

2- معين حداد ، مفهوم الشرق الأوسط بين الجغرافيا والجيولوتيكا، مرجع سابق، ص 44 .

المبحث الثاني: التطور التاريخي لمفهوم الاتحاد الأوروبي

الاتحاد الأوروبي هو جمعية دولية للدول الأوروبية يضم 28 دولة و آخرهم كانت كرواتيا التي انضمت في 1 يوليو2013 ، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماسترخت الموقعة عام 1992 م، ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن الماضي. من أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية. لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدا لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على أنه اتحاد فدرالي حيث إنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم. فالإتحاد الأوروبي هو فاعل دولي له سمات فريدة ويشكل، من ثم، نظاما سياسيا وقانونيا يختلف عن كل أشكال النظم السياسية والقانونية المعروفة عن الفاعلين الدوليين.[1]

المطلب الأول: نشأة الاتحاد الأوروبي

خرجت فكرة توحيد أوروبا لأول مرة في عصر النهضة الأوروبية في وثيقة حملت اسم تراكتاتوس Tractatusكتبها في عام 1464 ملك بوهيميا بوديبرا Podiebrad ، بعد11 عاما على سقوط القسطنطينية في أيدي الأتراك ، من أجل مواجهة الامبرا طورية العثمانية. وطالب الملك البوهيمي بوضع ميثاق عدم اعتداء بين الشعوب المسيحية ، واقامة سلطة قضائية ذات صلاحيات ونوع من البرلمان يضم الدول الأعضاء . واقترح بعد ذلك ، القس دو سان بيار Saint – Pierre المفوض الفرنسي الذي كان له دور كبير في وضع معاهدة . أوترخت Utrecht (1713–1715) التي وضعت حدا لحرب النفصال الاسبانية ، اقترح" مشروعا لإقامة سلام دائم في أوروبا ومشروعا لإقامة سلام دائم بين الملوك[2]

1- أحمد سعيد نوفل، الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة : الواقع و التحديات، جامعة اليرموك، الأردن، ص 01

2- صدام مرير الجميلي، الاتحاد الوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد، دار المنهل اللبناني، ط 1، بيروت، 2009، ص 15 .

المسيحيين. وجاء المفكر الفرنسي المعروف جان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau ليكمل ما بدأه القس دو ساف بيار ، إذ دعا في كتابه " الحكم في السلام الدائم Jugement sur la Paix Perpétuelle " الذي كتبه عام 1782 ، إلى إقامة فيدرالية أو كونفدرالية بين الأمراء الأوروبيين . وتلاه عمانوئيل كانط Emmanauuel Kant عام 1795 في رسالته بعنوان " من أجل السلام الدائم Pour la Paix Perpétuelle " وتحدث فيها عن فكرة مفادها وحدة الأنظمة الجمهورية في أوروبا لأنها وحدها القادرة أن تضمن السلام، و واصل المفكرون في أوروبا في القرن التاسع عشر ، دعواتهم لإقامة اوروبا الموحدة ، فقد دعا كمود هنري دو ساف سيموف Claude Henri de Saint – Simon في عام 1814، في رسالة وجهها إلى برلمانيو فرنسا وانكلترا تحت عنوان " حول إعادة تنظيم المجتمع الأوروبي "اقترح فيها بإقامة محور بين باريس ولندن يكون على شكل كونفدرالية تعمل على توسيع نطاقها إلى أنظمة برلمانية أخرى ، مع برلمان أوروبي يكون له دور المحرك في إعادة توحيد القارة الأوروبية .[1]

وجاء اقتراح الأديب الفرنسي المعروف فيكتور ييجو Victor Hugo في شير أوت عام 1849 ليكمل ما بدأه الآخرون ، فقد وجه ديجول خطابا في مؤتمر السلام المنعقد في باريس دعوة لإقامة (الولايات المتحدة الأوروبية) واقامة مجلس شيوخ كبير مستقل يكون لأوروبا بمثابة ما هو البرلمان بالنسبة لإنكلترا وتنبأ الشاعر الفرنسي بأنه " سيأتي يوم تمتزج فيه كل أمم القارة وتتصهر في علاقة وثيقة داخل إطار وحدة أرقى لكي تصنع الإخاء الأوروبي دون أن تفقد أي أمة خصائصها المميزة وملامحها وسماتها الرائعة التي تنفرد بها ، وسيأتي يو لن تكون فيه ميادين للمعرك أو القتال سوى الأسواق المنفتحة على الأفكار . سيأتي يوم تختفي فيه القدائف و القنابل لكي تحل محلها أصوات الناخبين .[2]

1- صدام مرير الجميلي، المرجع السابق، ص 17 .

2- بشارة خضر، أوروبا و الوطن العربي (القرابة و الجوار)، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1993، ص 23 .

وبدأ التعاوف الاقتصادي بيف الدول الأوروبية يتحقق في الفترة ما بين 1865 1871 ، عندما انشئ لأول مرة بنك مركزي أوروبي ، الذي أطلق عملة أوروبية موحدة باسم (أوروبا) ، إلا أنه فشل بعد ذلك بسبب ضغوطات بريطانية وألمانية . ويلاحظ أن معظم الدعوات لوحدة أوروبا كانت تنطلق من فرنسا . [1]

وعادت الفكرة من جديد بعد الحرب العالمية الأولى ، لإقامة تعاوف مشترك بين الدول الأوروبية ، عندما دعا الكونت النمساوي ريتشارد كونهوف كاليرجي Richard Coudenhove-Kalergi عام 1923إلى إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية . ونشر كتابا أسماه بان . أوروبا Paneuropa و جال الأقطار الأوروبية ليسوق أفكاره التي جاءت في كتابه، الداعي إلى إقامة الوحدة الأوروبية. ونتيجة لذلك ، عقد في فيينا عام 1926 ، المؤتمر الأول للاتحاد الأوروبي شارك فيه 2000 مندوب من 24 دولة أوروبية . و وافق المؤتمر على وضع الخطوط العريضة لتنظيم فيدرالي لأوروبا . وبعد ثلاث سنوات ، دعا وزير الخارجية الفرنسية أريستيد برياف Aristide Briand في 1929/9/5 ، في خطابه أمام الجمعية العمومية لعصبة الأمم في جنيف ، إلى إقامة اتحاد أوروبي في إطار عصبة الأمم لتشجيع التعاون بين الدول الأوروبية مع احتفاظها بسيادتها .وردت 26 حكومة أوروبية على الاقتراح الفرنسي بالايجاب. [2]

1- صدام مرير الجميلي، المرجع السابق، ص 20 .

2- بشارة خضر، أوروبا و الوطن العربي (القرابة و الجوار)، المرجع السابق، ص 25 .

إلا أن صعود الأحزاب القومية في بعض الدول الأوروبية (ألمانيا وايطاليا) وتفاقم الأزمة الاقتصادية في أوروبا ، قضى على المشروع الفرنسي . وعاد المشروع إلى البحث من جديد ، بعد الحرب العالمية الثانية ، إذ عقد مؤتمر في مونترو Montreux في شهر أوت عام 1947 ، وضم حركات محافظة وديمقراطية ومسيحية واشتراكية ، دعا فيه المؤتمرون إلى إقامة " ولايات متحدة أوروبية " .ومهد مؤتمر مونترو ، إلى عقد مؤتمر آخر عقد في لاهاي La Haye في شهر أيار/مايو 1948 ، شارك فيه أكثر من ألف مشارك من 19 بلدا أوروبيا ، وكان من ضمن المشاركين فرانسوا ميتران François Mitterrandالذي أصبح رئيسا لفرنسا عام 1981 ، والمفكر الفرنسي المعروف ريمون آرون . Raymond Aron ويعود الفضل لهذا المؤتمر ، في إنشاء المجلس الأوروبي[1] ، بعد عام على انعقاده ، الذي فتح الطريق أمام إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب Community European (Goal and Steel) عام 1950 ودعا وزير خارجية فرنسا روبرت شومان Schuman لإنشائها ، بناء على اقتراح من قبل أحد مستشاريه وهو جان مونيه Jean Monnet رئيس قسم التخطيط الاقتصادي في الحكومة الفرنسية ، الذي اعتبر الأب الروحي لفكرة الاندماج الأوروبي. فقد وجد مونيه أن فرنسا التي خرجت ضعيفة بعد الحرب العالمية الثانية ، لا تستطيع أن تنهض لوحدها من دون التعاون مع الدول الأوروبية الأخرى . ولهذا فقد وجد أن إقامة سوق مشتركة بين الدول الأوروبية بشكل تدريجي سيساهم في حل مشاكل التنمية ورفع مستوى المعيشة في أوروبا. ووقعت معاهدة لإنشاء الجماعة الأوروبية لمفحم والصلب في باريس في 1950 / 4 / 18 ، ضمت فرنسا والمانيا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ . [2]

1- بشارة خضر، أوروبا و الوطن العربي (القرابة و الجوار)، المرجع السابق، ص 27 .

2- محمد مصطفى كمال و فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي و العلاقات العربية-الأوروبية، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2001، ص 16 .

وعقد مؤتمر ميسين Messine في جويلية عام 1955 ، الذي مهد الطريق إلى عقد اتفاقية روما في 1957 / 2 / 25 ،التي أنشأت الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية Euratomبين ست دول أوروبية ، بعد توقيع إيطاليا عليها بعد انضمامها إليها . واصبح يطلق عليها المجموعة الاقتصادية الأوروبية European Economic Community وتوسعت العضوية بعد ذلك ،إذ دخلتها بريطانيا عام 1972 ، بعد أن كانت فرنسا في عهد الجنرال ديجول ترفض ذلك ، إذ كانت قد قدمت طلبا في عام 1962 لدخول العضوية إلا أن الرئيس الفرنسي رفض ، بسبب ارتباط بريطانيا القوي مع الولايات المتحدة ، وحتى لا يزيد من النفوذ الأمريكي داخل المجموعة الأوروبية . كما قدمت كل من الدانمارك وأيرلندا والنرويج في عام1961 طلبات لدخول العضوية ، ولكن فرنسا لم توافق سوى عام 1972على دخول تلك الدول، باستثناءالنرويج وانضمت اليونان في عام 1981 ، للاتحاد بعد زوال النظام العسكري وعودة الديمقراطي إليها، و كذلك اسبانيا و البرتغال عام 1986 بعد سقوط أنظمتها الدكتاتورية . [1]

واصبحت المجموعة الأوروبية تضم في عضويتها 12 دولة حتى عام 1995 ، عندما انضمت إليها ثلاث دول هي السويد والنمسا وفنلندا .وأقر في عام 1989 تأسيس بنك مركزي أوروبي والبدء بعملية إصدار وحدة نقدية أوروبية موحدة . وفي عام 1992 وقعت اتفاقية ماستريخت التي أطلق عليها اتفاقية الاتحاد الأوروبي European Union ، وبدأ بتنفيذها في العام التالي . وتطورت بذلك فكرة الفرنسي جان مونيه لمتعاون الأوروبي من مجموعة الفحم والصلب ، إلى سوق أوروبية مشتركة يضم ستة

1- محمد مصطفى كمال و فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي و العلاقات العربية-الأوروبية، المرجع السابق، ص 17 .

دول ثم تسعة واثنى عشر ، إلى الاتحاد الأوروبي الذي يضم الآن خمسة عشر الآن و سيزداد عددها لتصل إلى خمسة وعشرين العام القادم عندما تنضم الدول العشر لعضوية الاتحاد، وهي : سلوفاكيا و التشيك وبولندا والمجر وهنغاريا وسلوفانيا وأستونا وليتوانيا وقبرص ومالطا . ومن المتوقع أن تأخذ تلك الدول العشرة الجديدة مقاعدها في الاتحاد ، في شهر ماي 2004 . [1]

معاهدة ماستريخت

من خلال استعرا ض تطور مسيرة الاتحاد الأوروبي ، لا بد من التركيز على معاهدة الاتحاد الأوروبي التي عرفت باسم اتفاقية ماستريخت Maastricht Treaty ، و التي وقعت في 1992/2/7، ودخلت حيز التنفيذ في الأول من نوفمبر 1993 ، وأعطت للجماعة الأوروبية اسمها الجديد . واعتبرت من أهم الاتفاقيات الأوروبية ، بسبب ما دعت إليه من وحدة سياسية واقتصادية أوروبية ، وتوسعها في مفهوم الوحدة السياسية عن السوق الأوروبية الذي كان موجودا من قبل . وابرمت الاتفاقية بعد توحيد ألمانيا ، وبروزها كقوة اقتصادية بعد أن استكملت اعادة توحيد أراضيها . ووجدت ألمانيا وبتشجيع من فرنسا أنه لا بد من استكمال البناء الأوروبي وفقا لمستجدات الظروف الدولية الجديدة ، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، وانتهاء الحرب الباردة . وعقدت الدول الأعضاء في السوق الأوروبية ، مؤتمر قمة في ماستريخت ، لوضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما ، والتوقيع على الاتفاقية الجديدة للوحدة الأوروبية . ووضع إطارا جديدا لتدعيم الاندماج في ثلاث مجالات رئيسية ، هي : الوحدة الاقتصادية والنقدية لأوروبا ، و تحقيق الوحدة السياسية الداخلية الأوروبية ، و في مجالات السياسة الخارجية والأمنية .[2]

1- محمد مصطفى كمال و فؤاد نهرا، المرجع السابق، ص 19 .

2- حاكم خليد، صراع القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط من 2001-2015، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، 2015، ص 28 .

فعلى صعيد الوحدة الاقتصادية والنقدية ، تم الاتفاق على ما يلي

1. انشاء منطقة تجارية أوروبية حرة ، تضم جميع أوروبا من دون استثناء ، وتشجيع التجارة الحرة بين تلك الدول ، من خلال إ زالة القيود التجارية على المنتجات.
2. المشاركة في تنمية وازدهار التجارة العالمية عن طريق إ زالة القيود التجارية ، كضرائب الاستيراد ونظام الحصص.
3. انشاء بنك موحد لتمويل والاستثمار والتنمية.
4. التوجه نحو توحيد العملة النقدية المستخدمة في الدول الأعضاء. [1]

وعلى صعيد تحقيق الوحدة السياسية الأوروبية ، فقد اهتمت المعاهدة بالتعاون الأوروبي على صعيد السياسة الاجتماعية والتطور التكنولوجي والبيئة والمواصلات ، ومجالات الأمن و القضاء . و ابراز الهوية الأوروبية والثقافة الأوروبية المشتركة ، وحرية تنقل الأفراد.

وفي المجال الخارجي ، ركز الجزء الخامس من معاهدة ماستريخت ، على قضايا السياسة الخارجية والأمنية ، ومنها : [2]

1. صيانة القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي.
2. صيانة استقلال الاتحاد والدفاع عنه وعن حدوده الخارجية أمام أي اعتداء قد تتعرض له دول الاتحاد.

1- حاكم خليد، صراع القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط من 2001-2015، المرجع السابق، ص 29 .

2- نفس المرجع، ص 30 .

3. الدفاع عن أمن الاتحاد و الدول الأعضاء مما يعني أن يكون الدفاع خارجي وأمني و داخلي.
4. حفظ الأمن والسلام الدوليين حسب ميثاق الأم المتحدة.
5. تعزيز التعاون الدولي وخاصة مع دول الجوار.
6. تعزيز الديمقرا طية ودولة القانون واحترام حقوق الانسان[1].

وكان الاتحاد يأمل عند التوقيع على المعاهدة ، أن تستعيد أوروبا عظمتها وقوتها التي كانت موجودة من قبل ، وأن تصبح القوة العظمى الثانية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ، وأن تستعيد قوتها على المسرح الدولي

المطلب الثاني: مؤسسات الاتحاد

لعبت مؤسسات الاتحاد دورا مهما في تقوية بنية الاتحاد وتطوره ، وأصبحت تشكل نواة لنظام سياسي ديمقراطي ، تتكامل فيه السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ، مع محاولات للفصل بينها لتحقيق الرقابة المتبادلة . إذ يوجد برلمان منتخب مشكل مباشر من قبل الأوروبيين في الدول الأعضاء ، يمثل السلطة التشريعية ، ويستطيع محاسبة المفوضية وسحب الثقة منها ، ومحكمة تتشكل من 15 قاضيا ، وتتمتع بالاستقلال عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، واحكامها ملزمة وواجبة التنفيذ . كما يوجد جهاز للمحاسبة يلعب دورا مهما في الرقابة على الموارد المالية والنفقات .

1- حاكم خليد، صراع القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط من 2001-2015، المرجع السابق، ص 30 .

ومن أهم تلك المؤسسات:

المجلس الأوروبي : يعتبر أعلى مؤسسة في الاتحاد ، وهو عبارة عن اجتماعات قمة الرؤساء في الاتحاد الذي يجتمع ثلاث مرات سنويا ، حسب ما تم الاتفاق عليه في قمة ديسمبر في العاصمة الفرنسية عام 1974 إلا انه عدل عام 1985 ، وأصبحت اجتماعات المجمس تنعقد مرتين في العام بدلا من ثلاثة . ومهمة المجلس وضع السياسة العامة للاتحاد و التنسيق بين دوله في المجالات المختلفة و يترأ س المجلس احدى دول الاتحاد لمدة ستة شهور. [1]

مجلس الاتحاد الأوروبي : هو الإطار الذي يجتمع فيه وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد حسب التخصصات المختلفة (الخارجية والدفاعية والزراعية الخ)... ومقره في العاصمة البلجيكية بروكسل . ووظيفته إقرار التشريعات المختلفة التي تصدر عن الاتحاد . وتتغير رئاسة الاتحاد بشكل دوري كل ستة اشهر . ويتكون من 87 عضوا ، وتتخذ قراراته باغلبية 62 صوتا .وبالنسبة للدول الأعضاء ، فإنها لا تكون لها أصوات متساوية ، لأن لكل دولة عدد من الأصوات يتناسب مع حجمها . وتم الاتفاق على أن يكون لألمانيا وفرنسا وايطاليا وبريطانيا عشرة أصوات لكل منها ، ولإسبانيا ثمانية أصوات ، وبلجيكا وهولندا و البرتغال واليونان خمسة أصوات لكل منها ، والنمسا والسويد أربعة اصوات ، و الدانمارك و ايرلندا و فنلندا ثلاثة أصوات ، واللوكسمبورغ صوتان. [2]

1- أحمد سعيد نوفل، المرجع السابق ، ص 6 .

2- سرحاني خليفة، الاتحاد الأوروبي و اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2015/2014، ص 36 .

المفوضية الأوروبية : تعتبر التجسيد الفعلي لفكرة الاندماج الأوروبي على اساس أنها تمثل اطارا عاما يعبر عن مصالح الوحدة الأوروبية ، وليس عن مصالح الدول الأوروبية . ويبلغ عدد أعضاء المفوضية 20عضوا ، بواقع اثنين لكل دولة كبرى (فرنسا وألمانيا وايطاليا وبريطانيا) وعضو واحد لكل دولة اخرى من دول الاتحاد . ويتم تعيينه لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ، إلا أنه لا يتم الموافقة على تعيينه إلا بعد موافقة البرلمان الأوروبي . وتضم المفوضية 24 دائرة مختلفة ، و يعمل فيها 21 ألف موظف، منهم 17 ألف في دولة المقر بلجيكا . وتجتمع المفوضية مرة واحدة على الأقل اسبوعيا . ووظيفة المفوضية هو اعداد التشريعات ومراقبة تنفيذها والدفاع عن مصالح الاتحاد في مواجهة التهديدات التي تواجهه ، و تمثيل الاتحاد في الخارج. [1]

البرلمان الأوروبي :يعتبر الواجهة الديمقراطية للاتحاد ، ومع أن سلطاته اقل من سلطات البرلمانات الوطنية ، إلا أنه يمثل السلطة التشريعية في الاتحاد ، ويضم 625 عضوا . يشرف البرلمان على مراقبة أداء المفوضية الأوروبية ومناقشة التقرير السنوي للمفوضية . ويخضع رئيس المفوضية وأعضاؤها لتقييم البرلمان عند تعيينه في مناصبه . كما يستشير المجلس الوزاري الأوروبي البرلمان في بعض القضايا المهمة وفي إقرا ر الميزانية . وبعد اتفاقية ماستريخت ، توسعت وظيفة البرلمان الأوروبي ، حيث أعطيت له حق إنشاء لجان للتحقيق في حالات سوء الادارة أو انتهاك قوانين الاتحاد . قبل عام 1979 ، كان يتم اختيار أعضاء البرلمان من برلمانات دولي ، ولكن بعد هذا التاريخ بدأ انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي بشكل مباشر من المواطنين ، على أساس حصص معينة لكل دولة حسب الكثافة السكانية فيها[2].

1- سرحاني خليفة، المرجع السابق، ص 38 .

2- نفس المرجع، ص 39 .

الدولة	العدد	الدولة	العدد
ألمانيا	99	البرتغال	25
فرنسا	87	السويد	22
إيطاليا	87	النمسا	20
بريطانيا	87	الدانمارك	16
اسبانيا	64	فنلندا	16
هولندا	31	ايرلندا	15
بلجيكا	25	اللوكسمبورغ	6
اليونان	25	المجموع	625

جدول رقم 01: عدد أعضاء البرلمان الأوروبي

مصدر: أحمد سعيد نوفل، مرجع سابق الذكر، ص 07 .

وبعد الانتخابات النيابية في كل دولة من الاتحاد ، لا يقوم النواب بتمثيل دولي ، بل يتكتلون حسب التيارات السياسية الموجودة في البرلمان ، وهي الكتل التالية [1]:

1) الكتلة الإشتراكية، و تعتبر من أكبر الكتل البرلمانية الموجودة في البرلمان الأوروبي . و لها 34 % من مقاعد البرلمان، و تتكون من الأحزاب الإشتراكية في دول الاتحاد .

2) الكتلة الديمقرا طية المسيحية الممثلة بحزب الشعب الأوروبي ، وتضم الأحزاب المسيحية في الاتحاد وحزب المحافظين البريطاني والشعب الاسباني.

1- أحمد سعيد نوفل، المرجع السابق ، ص 10 .

3) كتلة البرلمانيين الديمقراطيين الاصلاحيين ، وتضم أحزاب الوسط في أوروبا ، كالأحزاب الليبرالية في بريطانيا وايطاليا وهولندا.

4) الكتلة الشيوعية ، وتضم جميع الأحزاب الشيوعية الممثلة في البرلمان الأوروبي.

5) كتلة الخضر ، وتضم أحزاب البيئة في دول الاتحاد.

ومن مؤسسات الاتحاد الأوروبي الأخرى ، محكمة العدل الأوروبية المكونة من 15 قاضيا، وتتمتع باستقلال كامل عن بقية مؤسسات الاتحاد ، ومهمتها البحث في الخلافات بين الدول الأعضاء وبين دول الاتحاد و الدول الأخرى ، و كذلك بين مؤسسات الاتحاد وفي الاتفاقيات الدولية للاتحاد[1].

دستور الاتحاد: تعتبر المؤسسات الموجودة في الاتحاد مؤقتة لحين صدور جديد للاتحاد . ولهذا فقد تم تشكل فريق أوروبي برئاسة الرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكار ديستان Valéry Giscard d'Estaing، لإعداد الدستور الجديد للاتحاد لمناقشته وعرضه على الأعضاء.

وتوصلت اللجنة الأوروبية المكلفة بصياغة الدستور المؤقت والمكونة من 105 من الأعضاء ، إلى وضع المسودة الأولية لأحكام الدستور الأوروبي ، بعد 16 شهرا . وجاءت الوثيقة من 400 صفحة وعرض جيسكار ديستان ، مسودة الدستور على قمة الوحدة الأوروبية التي انعقدت في مدينة سالونيكي اليونانية في 2003 / 6 / 12 وتظهر الوثيقة أنها لم تصل إلى دمج الدول الأوروبية في دولة واحدة[2] ، ولم تبحث في إقامة كيان واحد يلغي وجود كل دولة أوروبية على الساحة الدولية ، بل أن كل دولة تريد

1- أحمد سعيد نوفل، المرجع السابق ، ص 10 .

2- محمد سعد أبو عمود، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، مجلة السياسات الدولية العدد 142، مؤسسة الاهرام، القاهرة، أكتوبر 2000، ص 80

المحافظة على كيانيا المستقل ، ولكنها تعمل تحت مظمة الاتحاد الأوروبي ، أي أنها تريد إقامة تعاون وليس الانصهار في كيان جديد هو الاتحاد . ولهذا فقد جاء في مسودة الاتحاد " أن الوحدة الأوروبية كيان له شخصية معنوية وقانونية وسياسية واقتصادية مستقلة عن كل الدول الأعضاء .

كما تابع زعماء الاتحاد الأوروبي مناقشته لمسودة الدستور في مؤتمره الذي عقدوه في روما في 4 / 10 / 2003، وبقيت المواقف متباينة من قضايا التمثيل والتصويت داخل المفوضية الأوروبية ومؤسسات الاتحاد . ولهذا فقد طالب رئيس وزراء ايطاليا سيلفيو بيرلوسكوني باسم الدول الستة المؤسسة (فرنسا ، ألمانيا ، ايطاليا ، هولندا ، بلجيكا ، ولوكسمبورغ) بعد " العبث " بمسودة الدستور . كما دعا الرئيس الفرنسي جاك شيراك المفاوضين ، إلى عدم إقحام أنفسهم في المشاكل الدستورية وعلى ضرورة الموافقة على الدستور الجديد بنهاية العام . بينما دعت اسبانيا وبولندا وبعض الدول الصغيرة من وسط شرق أوروبا ، إلى ادخال تعديلات كبيرة على مسودة الدستور لضمان توازن أفضل للدول داخل الاتحاد

ومن القضايا الرئيسية التي تناولتها مسودة الدستور: [1]

رئيس الاتحاد الأوروبي : منصب جديد اقترح انشاءه ليحل محل نظام الرئاسة الدورية ومدتها ستة اشهر المتبعة حاليا . وفي مسودة الدستور ، ينتخب الرئيس من المجلس الأوروبي (الدول الأعضاء وتمتد مدة توليه منصبه عامين و نصف عام قابلة للتجديد مدة واحدة فقط . ولا يجوز لرئيس الاتحاد المنتخب أن يشغل في الوقت نفسه الرئاسة في بلاده . و يمثل الرئيس الاتحاد على الساحة الدولية ، من دون أن يتعدى على صلاحيات وزير خارجية الاتحاد .

1- محمد سعد أبو عمود، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، مجلة السياسات الدولية العدد 142، المرجع السابق، ص 83 .

المجلس الأوروبي : يضم قادة الدول الأعضاء ، ويجتمع اربع مرات سنويا ، ويتخذ قراراته بالاجماع إلا إذا كان الدستور ينص على عكس ذلك .

مجلس الوزراء ، تتناوب الدول على رئاسة مجلس وزاري واحد مثل المجلس المالي أو مجلس البيئة.

إلا أن رئاسة مجلس الشؤون الخارجية تكون من نصيب وزير الخارجية الجديد.

المفوضية الأوروبية ، الجهاز التنفيذي المستقل للاتحاد الأوروبي الذي يتمتع بسلطات لطرح التشريعات والإشراف على تنفيذها . ويكون لكل دولة عضو في الاتحاد مفوض . ولكن بدءا من شهر نوفمبر 2009 ، يكون من حق 15 مفوضا فقط حق التصويت ، بمن فيه رئيس الاتحاد و وزير الخارجية. [1]

البرلمان الأوروبي ، يمنح البرلمان سلطات إضافية لصنع القرار وينفذ التشريعات في شكل مشترك مع المجلس الأوروبي . وينتخب البرلمان رئيسا لممفوضية ، ويستطيع مراقبة اعمال المفوضية.

ويكون عدد اعضاء البرلمان 736 عضوا ، و لكل دولة أربعة أعضاء على الأقل في البرلمان لولاية تمتد خمس سنوات.

وزير خارجية الاتحاد : منصب جديد يعين بأغلبية اعضاء الاتحاد ، ويكون مسؤولا عن سياسة الأمن والدفاع يحل محل مفوض الشؤون كريس باتن و الممثل الأعلى لشؤون السياسة الخارجية والأمن خافيير سولانا[2].

1- بلحاج هواري، محاضرات التكامل و الاندماج، الجزائر، جامعة د.مولاي الطاهر سعيدة، 2011-2012 .

2- قاضي زكريا و نوال قداري، دور الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2012، ص 52 .

الجنسية : كل مواطن من مواطني الدول الأعضاء يكون مواطنا في الاتحاد . ويكون لمواطني الاتحاد الحق في حرية الحركة داخل الاتحاد الأوروبي . و يحق لهم التصويت والتنافس في البرلمان الأوروبي والانتخابات المحلية في أي بلد أوروبي يعيشون فيه.

التضامن : يعمل الاتحاد و الدول الأعضاء بشكل مشترك بروح من التضامن إذا تعرضت دولة من الأعضاء لهجوم إرهابي أو كوارث طبيعية أو بشرية.

دور الدين : يحترم الاتحاد ولا يتعرض لموضع المنصوص عميه في القوانين الوطنية للكنائس والمؤسسات والجاليات الدينية في الدول الأعضاء . ويحترم الاتحاد كذلك وضع المنظمات الفلسفية وغير المذهبية.

الانسحاب من الاتحاد : نص الدستور لأول مرة أنه من حق أي دولة من الدول الأعضاء الانسحاب من الاتحاد ، إذا رغبت في ذلك.

كما نصت وثيقة الدستور على شروط العضوية في الاتحاد وهي[1]:

1. وجود نظام ديمقراطي
2. احترام حقوق الانسان والقانون
3. حماية الأقليات الوطنية
4. وجود مستوى معين لمتشريعات الاجتماعية وحماية البيئة
5. التمتع بنظام اقتصادي يعمل بكفاءة عالية
6. القدرة على النهوض بأعباء العضوية وتعزيز أهداف الاتحاد في الوحدة الأوروبية.

1- أحمد سعيد نوفل، مرجع سابق الذكر، ص 17 .

وتثير الخلافات بين التيار العلماني والتيار المحافظ الذي يطالب الاشارة إلى الله والمسيحية في الدستور ، أزمة بين الأعضاء . فقد طالبت اسبانيا وبولندا و البرتغال ، في قمة سالونيكي في اليونان التي انعقدت في 2003 / 6 / 21 بأن يشير الدستور الجديد للاتحاد صراحة إلى الجذور المسيحية لأوروبا . و قال رئيس وزراء بولندا ليزيك ميلر ، " لا يمكننا التحدث عن أوروبا دونما التحدث عن المسيحية ، وعلى المقدمة أن تتحدث عن التقاليد الأوروبية وضمن التقاليد دون أدنى شك المسيحية" كما انتقد الفاتيكان عدم اشارة مسودة الدستور للديانة المسيحية ، و قال ناطق باسم الفاتيكان" أنه من غير المقبول أن لا يشير الدستور الجديد إلى الميراث المسيحي . " إلا أن الرئيس جيسكار ديستان ، رئيس اللجنة التي وضعت المسودة ، يدافع عن المسودة و يقول بأن مقدمة الدستور تعترف بمفهوم (الميراث الديني) وهذا غير موجود بميثاق الحقوق الأساسية لمواطني الاتحاد. [1]

ولاتزال وثيقة الدستور بانتظار التصويت عليها من قبل الأعضاء وهذا يتطلب موافقة ثلثي أصوات الأعضاء ، واذا صادق عليها ثلثا الأعضاء سوف يطبق حتى عام 2009 ، وبعدها يعاد عرضه على لجنة دستورية تتولى تقييم التجربة ، فإذا وافقت عليه يستمر العمل به ويصبح دستورا دائما للاتحاد ، و تدخل عليه التعديلات التي تريدها ، أو ترفضه . ومع أن فرنسا وألمانيا تدعمان مشروع الدستور بقوة ، إلا أن بعض الأعضاء مثل اسبانيا وبولندا يعارضان بشكل بشدة نظام التصويت الذي ينص عليه الدستور ، لأنه سوف يقلل من وزن اسبانيا وبولندا لمصلحة ألمانيا . كما تعارض البرتغال وفنلندا واسبانيا ، اقتراح خفض عدد أعضاء المفوضية الأوروبية ابتداء مف العام 2009 إلى 15 عضوا كامل العضوية ، ما سيحول دون تمثيل جميع الجنسيات بشكل دائم في الاتحاد . [2]

1- بلحاج هواري، محاضرات التكامل و الاندماج، المرجع السابق .

2- قاضي زكريا و نوال قداري، دور الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد، المرجع السابق، ص 54 .

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي

يلاحظ أن أوروبا قد قطعت مرحلة مهيمة في تحقيق الوحدة بين دولها الرئيسية ، وأنها تمثل مكونات القدرات الذاتية والدولية لبناء قوتها المستقلة والمؤثرة في النظام العالمي . وأن القوة الأوروبية

التي عالجناها في الصفحات السابقة ، من الممكن أن تستمر وتزداد . إلا أنها مع ذلك ، ما زالت تعاني من بعض التحديات التي تواجهها الآن ، ومن الممكن أن تستمر في المستقبل ، و تعيق تطورها وتحد من انطلاقتها نحو آفاق أوسع وأقوى ، ومن هذه التحديات:

1. ايجاد حلول لمخلافات الموجودة بين الأعضاء ال 15 من بعض القضايا التي تواجه الاتحاد، كالخلافات بين ألمانيا وفرنسا من جهة مع بريطانيا وهولندا حول الانفاق الزراعي على اساس أن اتفاقية السياسة الزراعية المشتركة منذ عام 1999 ، تدعو إلى صرف نصف ميزانية الاتحاد البالغة 100 بليون يورو كمساعدات زراعية ، مما يزعج فرنسا وألمانيا. و الخلاف القائم بين بعض الأعضاء في كيفية دعم الدول الجديدة من دون أن تتأثر الدول الأصلية ، خاصة أن الدول العشر الجديدة سوف تحصل على تمويل كامل من الاتحاد مع حلول عام 2007 . هناك 10 % إضافة سنويا حتى عام 2013 لكي تصل الدول الجديدة المنظمة للاتحاد إلى نفس مستوى الوصول إلى مستوى بقية الدول . والمشكلة التي أثارتها فرنسا في اجتماعات بروكسل التي انعقدت في 24 و 25 اكتوبر / تشريف أول 2002، مع بريطانيا بسبب طلب الأولى بالبحث في تعديل الامتياز الذي كانت بريطانيا قد حصلت عميه عام 1984 والذي يقضي[1]

1- أحمد سعيد نوفل، مرجع سابق الذكر، ص 19 .

بحصولها على تخفيض في مساهمتها في ميزا نية الاتحاد . وكانت مارغريت تاتشر رئيسة الحكومة البريطانية في ذلك الوقت قد طالبت من الاتحاد الأوروبي بتعويضها عما يتم انفاقه من الميزانية على السياسة الزراعية الموحدة والذي لا تستفيد منه بريطانيا . ولهذا فقد طالبت فرنسا بإعادة البحث في الموضوع إلا أن بريطانيا رفضت بحثه قبل عام 2006 وطالبت فرنسا من رئاسة الاتحاد وهي الدانمارك (في ذلك الوقت) بوضع القضية على جدول أعمال قمة بروكسل على أساس أنه لم يعد هناك مبرر في استثناء بريطانيا من المشاركة في ميزا نية الاتحاد مثلها مثل بقية الدول [1].

2. مشكلة دستورية في كيفية انتخاب رئيس الاتحاد ، و هل يتم انتخابه في كل دولة مباشرة من المواطنين ، أو عن طريق المجالس التشريعية المنتخبة في دول الاتحاد ، أم من خلال البرلمان الأوروبي ؟ . و كذلك هل يتم انتخاب وزير الخارجية و وزير الدفاع مع رئيس الاتحاد لكي يكون لأوروبا الموحدة سياسة خارجية ودفاعية واحدة ؟ أم يتم تعيينهم بترشيح من دولهم ؟ ولم تحسم هذه القضية بعد من قبل قادة الاتحاد ، الذين ناقشوا مسودة الدستور الذي وضعته لجنة برئاسة فاليري جيسكار ديستان . وأعلن الرئيس الفرنسي الأسباب ، جيسكار ديستان ، على ضرورة تقوية الاتحاد وانشاء آليات جديدة داخل الاتحاد ، على أساس أن آليات المؤسسات التي كانت تعمل في الاتحاد عندما كان عددها 15 دولة يختلف عنها عندما تعمل وعددها 25 دولة. [2]

1- أحمد سعيد نوفل، مرجع سابق الذكر، ص 19 .

2- حسن نافعة، الاتحاد الاوروبي و الدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 54 .

3. تخوف الدول الصغرى في الاتحاد ، كفنلندا و دول البنلوكس(بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا) من أنها ستفقد مكانتها داخل الاتحاد عند دخول دول جديدة ، لأنها سوف تحصل على نصيب الأسد من دعم الاتحاد . و سوف يؤثر ذلك على مصير شعوب الاتحاد التي تتمتع الآن بحياة مريحة، بعد دخول جديدة من أوروبا الشرقية الفقيرة للاتحاد . و كذلك خلافات بين الدول الصغيرة و الدول الكبيرة على قضية السيادة الوطنية والنفوذ الدولي. فترى هولندا أن تحركاتها الدولية تقمصت ، بعد اتفاقية ماسترخت التي دعت إلى ايجاد سياسة أوروبية خارجية موحدة . وأن هناك تفاوت في إلتزام الدول الأوروبية في الاتحاد في السياسة الخارجية الموحدة . فالدول الصغيرة أكثر إلتزاما بسياسة أوروبا الموحدة من الدول الكبرى التي لازا لت تملك هامشا أكبر من الإلتزام أو عدمه بسياسات الاتحاد . ومازالت بريطانيا بالذات تتخذ مواقف مستقلة عن سياسات الاتحاد ، كموقفها من العراق و الارهاب ومن تطوير قوة الدفاع الأوروبية المشتركة و الاستقلال عن حلف الناتو [1].

4. من التحديات المهمة الأخرى التي تواجه الاتحاد الأوروبي ، قضية اختلاف الثقافات في أوروبا . و قال جان مونيه الذي يعتبر أحد مهندسي بناء الاتحاد الأوروبي " لو أتيحت لي فرصة بناء أوروبا من جديد لكنت قد ركزت على الثقافة وليس الاقتصاد " . و وجود 15 مليون مسلم ذو ثقافة غريبة عن الثقافة الأوروبية السائدة في أوروبا أمر يقلق بعض الأطراف في الاتحاد . ومن المحتمل أن يرتفع العدد إذا دخلت تركيا بملايينها السبعين ويزداد بذلك التناقض الثقافي[2]. و لحل

1- حسن نافعة، الاتحاد الاوروبي و الدروس المستفادة عربيا، المرجع السابق، ص 56 .

2- نفس المرجع، ص 57 .

هذه المعضلة ، فقد صرف الاتحاد 500 مليون يورو على السياسة الثقافية في أوروبا، من أجل تقريب الثقافات الأوروبية المختلفة داخل الاتحاد . على أساس وجود ثقافة الموازية في أوروبا بين الثقافات المختلفة ، كالثقافة الفرنسية والألمانية والايطالية والانجليزية والثقافات الأخرى ، حيث توجد 15لغة مستعملة بين شعوب دول الاتحاد . وفي استطلاع للرأي العام وافق 38 % فقط من الذين شملهم الاستطلاع من مواطني دول الاتحاد ، بوجود ثقافة أوروبية موحدة في أوروبا ولهذا فقد ركز اليمين الأوروبي خلال الانتخابات البرلمانية في الدول الأوروبية ، على التناقض بين الثقافة الغربية الأوروبية والثقافة الاسلامية ، وطالب بطرد المهاجرين العرب والمسلمين من أوروبا [1].

5. مشكلة الخلافات التاريخية بين دول الاتحاد ، خاصة بين ألمانيا وفرنسا وبريطانيا . و يقول وزير خارجية ألمانيا يوشكا فيشر ، في هذا المجال " ان القوانين العدوانية لسياسة القوة في أوروبا قد ألغيت . وحدث ما هو أعجب من الجغرافيا السياسية ، حيث جلس الأسد الألماني على العشب إلى جانب الحمل الفرنسي " ولكن من الصعب القضاء على الخلافات التاريخية بين دول الاتحاد وشعوبها والتي أدت إلى حرب المائة سنة والحربين العالمية الأولى والثانية. [2]
6. الاختلاف في مواقف كل دولة من الاتحاد ، فألمانيا تريد توسعة الاتحاد وتحويمه إلى فدرالية بعد انضمام دول أوروبا الشرقية ليصبح كالاتحاد الفدرالي الأمريكي . وفرنسا من المتحمسين للاتحاد، بعكس بريطانيا الحذرة من الاندماج والتي مازالت مترددة في تطبيق استعمال عملة اليورو بدلا من الجنيه الاسترليني في أراضيها . ومع أن رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير ، دعا إلى قيام أوروبا القوية (Superpower) وليس دول قوية(Super state) داخل الاتحاد ، و قال أن

1- حسن نافعة، الاتحاد الاوروبي و الدروس المستفادة عربيا، المرجع السابق، ص 57 .

2- نفس المرجع، ص 58 .

مستقبل بلاده سيكون من داخل أوروبا ، إلا أنه طالب بإجراء اصلاحات داخل الاتحاد ، وانهاء العداء ضد الولايات المتحدة الموجود في الاتحاد . ويتنازع الموقف البريطاني تيارا ن ، تيار يقوده حزب العمال يريد تقويه وجوده في الاتحاد، وتيار آخر يقوده حزب المحافظين يريد المحافظة على السيادة الوطنية البريطانية داخل الاتحاد . و أما اسبانيا ، فهي المستفيدة من ميزانية الاتحاد الداعم لاقتصاد الدول الأوروبية ، فهي تؤيد الاندماج ولكنها غير متحمسة لتوسيع العضوية حتى لا تشاركها دول أخرى في الدعم الذي تحصل عليه. و هناك من يقترح لحل هذه المشكلة ، تكوين دوائر مركزية من الدول الراغبة في الاندماج والوحدة ، كدائرة أولى مركزية من الدول المؤيدة للاتحاد أكثر من الدول الأخرى (ألمانيا وفرنسا) تحيط بها دوائر أخرى متدرجة في تأييدها للاتحاد (بريطانيا) . ومع الوقت تستطيع الدول البعيدة عن المركز أن تزيد من ارتباطها بالمركز[1].

7. مشكلة النمو السكاني في الاتحاد ، بسبب ارتفاع نسبة الشيخوخة في أوروبا وانخفاض معدل النمو السكاني . ففي فرنسا هناك عشرة ملايين فرنسي من تجاوزوا سن السبعين . سنة، وسيرتفع عدده عام 2020 ليصل إلى 15 مليون . كما يتوقع بعض المراقبين تراجع عدد سكان دول الاتحاد خلال العشرين سنة القادمة . ففي ألمانيا سيتراجع عدد الألمان من 83 مليون حاليا إلى 60مليون عام 2020 و اذا لم تزيد عدد سكانيا بنصف مليون مهاجر من الشباب إليها ، أو من المواليد خلال 30 سنة القادمة ، فإن عدد سكانها سوف ينخفض ، إلى 70 مليون في أواسط القرن الحالي بدلا من أن يزداد . وسينخفض عدد سكان أوروبا بمقدار 40 – 50 مليون نسمة[2]

1– حسن نافعة، الاتحاد الاوروبي و الدروس المستفادة عربيا، المرجع السابق، ص 58 .

2– نفس المرجع، ص 59 .

خلال خمسين سنة القادمة . وحسب تقرير صادر عن مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية في واشنطن ، فإن أوروبا باستثناء بريطانيا، غير جاهزة للتعامل مع المشكلة العمرية ، وستكون فرنسا واسبانيا وايطاليا، من أكثر الدول الأوروبية المهددة أكثر من غيرها بهذه المشكلة . واذا كان عدد سكان الاتحاد الآن 500 مليون (بعد انضما الدول العشرة) فسوف يتناقص ليصل إلى 450 مليون بعد خمسين سنة ، بعكس ما هو مفروض من زيادة طبيعية في عدد السكان . ومن المعروف أن عدد سكان فرنسا في مطلع القرف العشرين (1900) كان ثلاثة أضعاف عدد سكان المكسيك ، وألمانيا ثلاثة أضعاف عدد سكان البرازيل ، أما في مطلع القرن الحادي والعشرين ، فقد أصبح عدد سكان المكسيك أكبر من عدد سكان ألمانيا وفرنسا ، وسكان البرازيل أكبر من عدد سكان ألمانيا وفرنسا وبلجيكا والنمسا والسويد مجتمعة. وبالمقارنة مع دول العالم ، فإن 25 % من سكان العالم كانوا يعيشون في القارة الأوروبية قبل مائة عام ، وانخفضت النسبة لتصل الآن إلى 12 فقط ، ومن المتوقع إذا استمر انخفاض معدل السكان في اوروبا أن تصل النسبة في عام 2050 إلى 7 % فقط[1]

8. تؤثر مشكلة الخلافات في السياسة الخارجية للاتحاد ، على الاتحاد ، فهناك خلال في المواقف الأوروبي من الصراع في الشرق الأوسط ، ومن الحرب ضد العراق ومن (الارهاب). حيث أن بريطانيا تؤيد الولايات المتحدة ، بينما فرنسا وألمانيا تنتقد الموقف الأمريكي . والخلافات في مواقف الاتحاد في السياسة الخارجية تتناقض مع ما تم الإتفاق عليه في معاهدة ماستريخت ، بضرورة التنسيق في السياسة الخارجية للاتحاد . و يقول أستاذ العلوم السياسية نيكول نيبتو " إن عملية اقتصار البناء الأوروبي على النواحي الاقتصادية فقط ، قد تلازم مع التبعية للولايات[2]

1- حسن نافعة، الاتحاد الاوروبي و الدروس المستفادة عربيا، المرجع السابق، ص 59 .

2- نفس المرجع، ص 60 .

المتحدة و لحلف الناتو " . وشبه وزير ثقافة اسبانيا السابق جردي سولي تورا ، السياسة الدولية للاتحاد بأنها تشبه " كرة بندولية معلقة في خيوط عدة و تتحرك يمينا ويسارا تحت تأثير مدى قوة كل خيط ، وهي في النياية إما خيوط تجذبها بعض الدول القوية مثل ألمانيا وبريطانيا وفرنسا التي استعادت قوتيا داخل القارة الأوروبية على حساب الدول الأخرى الأصغر و الأقل تأثيرا . وهذا انعكس بالتالي على السلطات التي يتمتع بها المجلس الأوروبي ورئيسه الايطالي الجنسية روماني برودي وممثله لشؤون الأمن والسياسة الخارجية خافير سولانا ، أو خيوط خارجية تمسك بها قوى تستغل غياب سياسة اوروبية موحدة" ودعت ألمانيا على لسان مستشارها شرويدر ، دول الاتحاد إلى توحيد السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد " والى ضرورة تجاوز المصالح الفردية لدول الاتحاد لمواجهة المخاطر التي تهدد أوروبا، لأنه إذا أرادت أن لا يهمش دورها على الساحة الدولية ، فيجب أن تتجاوز الدول مصالحها الوطنية و يلاحظ أن انتقادات المسؤولين الألمان وعلى رأسي المستشار شرويدر ، للسياسة الأمريكية ، تعتبر إشارة موجهة للقادة الأوروبيين يدعوهم فيها للتميز عن السياسة الأمريكية . و يقول النائب الألماني الاشتراكي الديمقراطي في البرلمان الأوروبي بانيس ساكيلاريو ، ان واشنطن عندما تتصرف بهذا الشكل " تساعدنا على التوحد ، لأن الادعاء أننا نشارك الولايات المتحدة القيم نفسها هو كذبة كبيرة . " ويقد النائب أمثلة على هذه الخلافات ، كالاستخفاف بالقانون الدولي وما يحدث في القاعدة العسكرية في غواتانامو ، واعتماد عقوبة الاعدام التي ألغتها جميع دول الاتحاد " ولا يمكن القول بكل بساطة أننا نشاركها الحضارة نفسيا لمجرد أن لدينا نحن أيضا نظام انتخابات ، ففي طهران أيضا تجري فيها انتخابات" .[1]

1- حسن نافعة، الاتحاد الاوروبي و الدروس المستفادة عربيا، المرجع السابق، ص 60 .

9. ومن المشاكل المهمة التي تواجه الاتحاد دخول دول أوروبا الشرقية (بولندا والمجر و التشيك) لعضوية الاتحاد ، وهي الدول التي أطلقت عليها الولايات المتحدة صفة أوروبا الجديدة، بينما الدول الأخرى وخاصة فرنسا وألمانيا بأوروبا القديمة . ومن المعروف أن تلك الدول كانت خاضعة للنظام الشيوعي ، وأصبحت تعتنق الآن القيم الأمريكية وتؤيد السياسة الأمريكية ، مما جعل بعض المراقبين في فرنسا يتهم تلك الدول وعلى رأسها بولندا ، بأنها بمثابة حصان طروادة لأمريكا داخل الاتحاد الأوروبي . وانتقد الرئيس الفرنسي بشكل قاسي سياسة بولندا الخارجية المؤيدة للولايات المتحدة في حربها على العراق . مما يعطي الانطباع ، ان دول أوروبا الشرقية تريد الاستفادة مم الدعم الاقتصادي الأمريكي ، وفي الوقت نفسه تريد الحصول على الاستثمارات الأوروبية فيها ، التي بلغت في العشر السنوات الماضية مائة مليار دولار . [1]

ومن التحديات المهمة الأخرى التي سوف تؤثر على مستقبل القوة الأوروبية ، قضية دخول تركيا للاتحاد ، وقضية العلاقة مع الولايات المتحدة .

المطلب الرابع : أهم سياسات الاتحاد الاوروبي

1. **السياسات الاقتصادية:** و هي تتمثل في ما يلي:

أ- **الصناعة و الشركات** : كانت الصناعة، و ما تزال تشكل العمود الفقري لعملية التكامل و الاندماج في أوروبا، غير أن موقع هذا النشاط الانتاجي المهم في التجربة الاوروبية طرأ عليه تطور كبير، و تعين بالتالي على سياسات التكامل و الاندماج أن تواكب هذا التطور و تتكيف معه . [2]

1- حسن نافعة، الاتحاد الاوروبي و الدروس المستفادة عربيا، المرجع السابق، ص 66 .

2- محمد سعد أبو عمود، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، مجلة السياسات الدولية العدد 142، مؤسسة الاهرام، القاهرة، أكتوبر 2000، ص 110 .

ب-**الزراعة و الصيد** : ما إن بدأ التفكير في التقدم بالعملية التكاملية خطوة كبيرة إلى الأمام و الانتقال بها من نطاق التكامل القطاعي الى نطاق التكامل الاقتصادي الشامل، حتى طرحت المسألة الزراعية نفسها على طاولة المفاوضات و أثارت من المشكلات و المحاذير أكثر بكثير مما طرحت من فرص و حلول ، و غير أن المادتين 32 و 38 تعاملتا مع أنشطة الصيد البحري بإعتبارها أنشطة تابعة للقطاع الزراعي . [1]

ت-**الطاقة و النقل** : الانطباع السائد لدى عدد كبير من الباحثين و المحللين هو عدم وجود سياسة أوروبية مشتركة للطاقة أصلا، أو على أحسن الفروض، عدم فاعليتها إن كانت قد وجدت، غير أن محللين آخرين يؤكدون أن هذا الانطباع ناجم عن خلط شائع بين سياسة الطاقة و السياسة المتعلقة بإمدادات النفط . و كان من اللافت للنظر أن يحتل قطاع النقل و المواصلات موقعا مهما منذ البداية على جدول أعمال الجماعة الاقتصادية الأوروبية، فقد كان من بين قطاعات ثلاثة فقط ، الى جانب قطاعي التجارة و الزراعة . [2]

ث-**السياسات الاقتصادية و المالية العامة** : تحتكر السلطة السياسية في أي دولة ، و بصرف النظر عن أيديولوجيتها السياسة و الاجتماعية مجموعة كبيرة من الأدوات الاقتصادية تمكنها من التأثير في مجمل النشاط الاقتصادي، انتاجا و توزيعا و التي تستطيع من خلاله التحكم في مسار و معدلات التنمية الاقتصادية و البشرية و كذلك في طريقة توزيع ثمار هذه التنمية على الشركاء الاجتماعيين . [3]

1- محمد سعد أبو عمود، المرجع السابق، ص 112 .

2- نفس المرجع، ص 113 .

3- نفس المرجع، ص 115 .

2. **السياسات الاجتماعية و الانسانية** : و تتمثل في مايلي :

أ- **السياسة الاجتماعية** : تضمنت جميع الاتفاقيات الأساسية المنظمة لعملية التكامل الأوروبي، بدءا بالإتفاقية الأوروبية للفحم و الصلب و حتى اتفاقية نيس، نصوصا تضع أسسا لسياسة اجتماعية أوروبية مشتركة لم تكف عن التطور مع تطور العملية التكاملية ذاتها. و كان من المنطقي أن تصبح حقوق العاملين و الضمانات الاجتماعية المقدمة لهم هي المدخل الطبيعي الذي يمكن الولوج منه لبلورة مثل هذه السياسة . [1]

ب-**السياسة الإقليمية** : كانت الثورة الصناعية قد أحدثت تغييرات هائلة في الجغرافيا الاقتصادية للدول الأوروبية . و نظرا لتباين قدرة هذه الدول على الاستفادة من منجزات الثورة و من عمق التغييرات الهيكلية التي أدخلتها هذه الثورة و الثورات العلمية و التكنولوجية اللاحقة على هياكلها الاقتصادية و الاجتماعية . [2]

ت-**سياسة حقوق الانسان و المواطنة** : حرصت الجماعة الأوروبية على أن تؤكد على الدوام أنها ليست مجرد تكتل اقتصادي إقليمي، و إنما هي نواة لمشروع سياسي يستهدف إقامة شكل ما من أشكال الوحدة السياسية الأوروبية . و لأنها اختارت منهجا وظيفيا مدخله اقتصاديا، لتحقيق هدف سياسي في نهاية طريق طويل فقد ظلت الجماعة الأوروبية حريصة في كل مناسبة و بالذات عند كل منعطف على هذا الطريق الطويل . [3]

1- حسن نافعة، مرجع سابق الذكر، ص 70 .
2- نفس المرجع، ص 71 .
3- نفس المرجع، ص 72 .

3. **السياسات الثقافية و العلمية و التعليمية** : و تتمثل في مايلي :

أ- **السياسة التعليمية** : لم يرد ذكر للتعليم أو للسياسة التعليمية في الاتفاقيات الأصلية المؤسسة للجماعات الأوروبية الا من زاويتين محدودتين و مرتبطتين : الأولى ، تتعلق بموضوع التدريب بالنسبة الى العمال (المادة 118) من اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأوروبية أو بالنسبة الى الفلاحين (المادة 41) من الاتفاقية نفسها . ثانيا، تتعلق بموضوع الاعتراف بالشهادات و الدبلومات و غير ذلك من المؤهلات الضرورية لممارسة الأنشطة المهنية (المادة 75) [1].

ب-**السياسة الثقافية** : ركزت المعاهدات المؤسسة للجماعة الأوروبية، كما سبقت الإشارة على الأهداف الاقتصادية، و تعاملت من ثم مع الثقافة باعتبارها قضية غير اقتصادية تقع خارج إطار صلاحيات المؤسسات المشتركة للجماعات الأوروبية، و بالتالي من الطبيعي أن يوكل أمر إدارتها و تولي شؤونها بالكامل للمؤسسات المعنية في الدول الأعضاء وحدها . [2]

ت-**السياسة البحث العلمي و التكنولوجيا** : للسياسة الأوروبية المشتركة في مجال البحث العلمي و التكنولوجيا جذور قديمة متعددة و متشبعة، فقد أشارت اتفاقية الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب الى أهمية البحث العلمي في مجالي التنقيب عن الفحم و صناعة الحديد و الصلب ، و طالبت مؤسسات الجماعة بالعمل على تشجيعه و تطويره (المادة 55) . اما اتفاقية الجماعة الأوروبية للطاقة النووية، فقد أفردت فصلا كاملا لهذا الموضوع (الفصل الأول من المعاهدة) .[3]

1- حسن نافعة، مرجع سابق الذكر، ص 78 .

2- نفس المرجع، ص 80 .

3- نفس المرجع، ص 81 .

خـــــلاصة الفصل

لقد وضحنا في هذا الفصل المفاهيم أو المفاتيح الأساسية للمصطلحات من بينها الاتحاد الأوروبي و الشرق الأوسط الذي يعتبر أغنى منطقة في العالم ، كما أنه يحتوي على قوة بشرية لايستهان بها، و موقع استراتيجي يستحكم في الطرق البرية و البحرية و الجوية، و هذا ما جعل عديد من الدول الكبرى تسعى الى السيطرة عليه، أما في ما يخص الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر من اهم القوى الكبرى التي تسعى وراء السيطرة على منطقة الشرق الأوسط و بسط هيمنتها عليه .

الفصل الثاني

أهم دول الاتحاد الأوروبي و أبعاد سياستها في المنطقة العربية

مقدمـــة الفصل:

شهدت العلاقات الدولية متغيرات مهمة خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين غير أن نتائج هذه المتغيرات لم تنعكس إيجابا خارج نطاق العلاقة بين الشرق و الغرب، فإن التحولات الدولية لقد أدت الى بروز مفاهيم جديدة في النظام الدولي القائم كالعولمة، تحرير الأسواق الدولية، ورغم هذه التحولات ازدادت الاهتمامات الأمريكية و الأوروبية بدول المنطقة العربية، التي تتمتع بمقومات اقتصادية مهمة تشكل مصدرا أساسيا لصناعة الغربية، فسوف نعالج في هذا الفصل أهم سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية، و بالرغم من هذا تحظى المنطقة العربية بالأولوية المهمة في سياسة دول الاتحاد الأوروبي، ولقد إزدادت العلاقات الأوروبية–العربية و إكتسبت أهمية جديدة تحت تأثير المتغيرات المستمرة في الأوضاع الاقليمية و الدولية، فإن المرتكزات الاستراتيجية لسياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية شملت عدة أبعاد سنعالجها في هذا الفصل .

المبحث الأول: أهم سياسات دول اتحاد أوروبي في منطقة العربية

تعتبر مواقف دول الاتحاد الأوروبي متباينة تجاه القضايا العربية و لكن الموقف الأوروبي تحسن تجاه المنطقة العربية منذ عقد السبعينات وصولا الى إعلان البندقية عام 1980، إلا أن هذا الوضع لم يدم طويلا، وذلك بسبب الخلافات العربية – العربية .

المطلب الأول: السياسة الألمانية و موقفها من قضايا العربية

خلال الحرب العالمية الثانية، حاولت ألمانيا استمالة الدول العربية الى جانبها، فقامت بتقديم الوعود لها بأنها ستساعدها على التخلص من الاستعمار، وأنها لن تقوم باحتلالها، مقابل وقوف العرب الى جانبها لإخراج بريطانيا و فرنسا من المنطقة، و لكن هزيمتها في الحرب العالمية الثانية أيضا حالت دوت تنفيذ وعودها .

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، نهجت ألمانيا سياسة الموازنة بين مصالحها في السعي للحصول على النفط العربي و الحرص على وجودها في المنطقة، و بين الضغوط الأمريكية عليها، فقد تعمدت عدم اتخاد مواقف حاسمة تجاه عدد من المشاكل المتعلقة بالصراع العربي–الإسرائيلي .

وفي بداية السبعينيات من القرن العشرين، وبعد تكوين المجموعة الأوروبية، أصبحت السياسة الألمانية أكثر تداخلا مع السياسة الأوروبية، وقد تخلى ذلك في تصريح وزير الخارجية الألماني والتر ميشيل أثناء حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، حيث قال: " نحن نسير وراء سياسة التوازن في علاقاتنا باتجاه بلدان الشرق الأوسط، وهي لا تقبل التحيز لأي طرف في النزاع في الشرق الأوسط، فعلى أساس سياسة عدم الانحياز التي نسير عليها حيال الشرق الأوسط، فإننا نستطيع ان نراعي في المستقبل

1– علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي: في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 122 .

2– نفس المرجع، ص 123 .

اتصالات ودية مع جميع بلدان هذه المنطقة" . لذلك أعلنت حكومة ألمانيا احتجاجها على خرق الولايات المتحدة للمعاهدة الألمانية–الأمريكية المعدلة في 23 أكتوبر 1954 التي تمنع الولايات المتحدة من استخدام الأراضي الألمانية لتزويد مناطق الصدامات المسلحة بالأسلحة، وذلك بعد انكشاف أمر تزويد أمريكا لإسرائيل بالسلاح، انطلاقا من المطارات و المرافئ الألمانية .

استمر التحسن في العلاقات الألمانية–العربية منذ حرب أكتوبر 1973، حيث أعلنت ألمانيا بعد القرار العربي بقطع البترول عن الدول المساندة لإسرائيل، تأييدها لحق المصير للشعب الفلسطيني، وكان هذا هو الإعلان الايجابي الأول من نوعه في سياسة ألمانيا الاتحادية الجديدة تجاه البلدان العربية. ومع بداية الثمانينيات من القرن العشرين، ازداد دور ألمانيا ضمن المجموعة الأوروبية، حيث حققت إنجازات اقتصادية و سياسية كبيرة على المستويين الداخلي و الخارجي، فسمح لها وضعها الجديد بإظهار سياسة مميزة ضمن الجماعة الأوروبية، حيث شجبت الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، والذي تضمن إدانة شديدة للغزو الإسرائيلي للبنان من ناحية، و تهديدا مستمرا بأن الجماعة ستنظر في القيام بتحرك فعلي حيالها. وفي عام 1986 طلبت الولايات المتحدة المريكية من الجماعة الأوروبية دعمها في المقاطعة الاقتصادية لليبيا، فرفضت الحكومة اللمانية ذلك لما سيترتب عليه من زيادة التوتر في المنطقة .

بعد انتهاء الحرب الباردة و انهيار جدار برلين، بدأت مرحلة جديدة من السياسة الألمانية في المنطقة العربية، حيث تخلصت ألمانيا من مشكلة التقسيم و تمت وحدتها عام 1991، مما كان الأثر الأكبر في سياستها الخارجية، والذي عكس وزنها الدولي الجديد، حيث أصبحت ألمانيا من أقوى الدول الوروبية، نظرا لقوتها الاقتصادية و السكانية و التكنولوجية .

1– علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي: في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، المرجع السابق، ص 124 .

2– نفس المرجع، ص 125 .

إن السياسة الألمانية تجاه المنطقة العربية كانت ضعيفة خلال سنوات الخمسينيات و الستينيات من القرن العشرين بشكل عام. ومع بداية عقد السبعينيات، وبخاصة بعد حرب تشرين الأول/أكتوبرعام 1973، اتسمت السياسة الألمانية تجاع المنطقة بالتوازن في علاقتها مع البلدان العربية و إسرائيل. فقد أدى الحظر الذي فرضته البلدان العربية على الدول المؤيدة لإسرائيل، الى تحسن و تطور العلاقات الألمانية – العربية، حيث خشية ألمانيا كغيرها من الدول من استمرار هذا الحظر، و بالتالي التأثير في عجلة اقتصادها الصاعد. لذا بادرت الى فتح صفحة جديدة مع البلدان العربية تحودها مصلحتها الخاصة.

يتضح موقف ألمانيا تجاه المنطقة العربية من منظريين:

الأول: من خلال عضويتها في الاتحاد الأوروبي ، أما الثاني : من خلال علاقتها الثنائية مع كل بلد عربي على حدة، فعلاقاتها كثيرة مع بلدان الوطن العربي.

1- علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي: في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، المرجع السابق، ص 126 .

المطلب الثاني: السياسة البريطانية و موقفها من قضايا العربية

في المراحل الأولى من الحرب العالمية الثانية، كان وضع بريطانيا قويا في المنطقة العربية بسبب نفوذها السياسي في شبه الجزيرة العربية و المناطق المجاورة، وهو نفوذ يستند الى مؤسسات عسكرية و اتفاقيات تشمل الكثير من المناطق العربية، ولكنها ضعفت بعد انتهاء الحرب نتيجة لزعزعة مركز بريطانيا الاقتصادي من ناحية، ونمو الروح القومية في المشرق العربي من ناحية أخرى، فبرزت طبيعة الاهتمامات البريطانية الجديدة في المنطقة في ضوء قضايا عديدة، أهماها:

-تصفية الميراث الاستعماري البريطاني المباشر .

-تعزيز و دعم وجودها في فلسطين .

-موقفها من الصراع العربي – الإسرائيلي .

-الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في المنطقة .

أخذ الوجود البريطاني يتقلص في المنطقة تدريجيا مع توالي عمليات تصفية الاستعمار، حتى انحصر الوجود السياسي البريطاني المباشر في نهاية الستينيات و بداية السبعينيات من القرن العشرين في عدن و في الخليج العربي، وقد انسحبت منهما بريطانيا عام 1971، وبذلك انتهت عهود الاستعمار البريطاني في المنطقة، و بدأت علاقات جديدة بين بريطانيا و البلدان العربية تنظمها مجموعة من المعاهدات و العلاقات المتبادلة، حيث هدفت بريطانيا الى حماية مصالحها دون أن تتحمل أعباء السيطرة المباشرة .

1- نادية محمود مصطفى، أوروبا و الوطن العربي: سلسلة الثقافة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 57 .

2- نفس المرجع، ص 60 .

احتلت إسرائيل جانبا مهما من اهتمامات بريطانيا في المنطقة العربية، فقد كانت بريطانيا الدولة الأوروبية الأولى التي وقفت الى جانب الحركة الصهيونية، حيث قال: " إن بريطانيا، احتضنت الحركة الصهيونية و أخذت على عاتقها تحقيق أهدافها " .

بدات بريطانيا بالدعوة الى الحل السلمي للصراع العربي – الإسرائيلي منذ إنشاء اسرائيل، حينما أعلنت موافقتها على المقترحات التي قدمها وسيط الأمم المتحدة برنادوت، ولكن مقترحاته أهمات بعد مقتله. وفي مارس من عام 1950، صدر البيان الثلاثي البريطاني – الفرنسي – الأمريكي الذي نص على " الرغبة في مساندة قيام السلام و الاستقرار في المنطقة، والتصدي باستمرار لإستخدام القوة أو التهديد باستخدامها من جانب أي دولة من دول المنطقة "، وقد أعلن هذا البيان بمبادرة بريطانية لإشراك فرنسا و الولايات المتحدة يشؤون المنطقة، وخاصة أنهم شعروا بالقلق على وضع قواعدهم في السويس و العراق و الأردن بعد تنامي الروح الوطنية في تلك الدول. فقد كانت بريطانيا تخشى على مصالحها الخاصة من الحركات القومية، أكثر من خشيتها من النفوذ السوفياتي الذي كان يقلق الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد سعت بريطانيا للمحافظة على مصالحها في المنطقة العربية من خلال عقد الاتفاقات و المعاهدات و تنظيم الأحلاف بينها و بين دول المنطقة، حيث قامت عام 1955 بإنشاء حلف بغداد، إلا أن هذا الحلف لم يستمر طويلا بسبب انسحاب عدد من الدول منه، كما شكلت حرب عام 1956 على مصر التي قامت بها بريطانيا بمساعدة من فرنسا و اسرائيل، نقطة تحول رئيسية في انحصار النفوذ

1- نادية محمود مصطفى، أوروبا و الوطن العربي: سلسلة الثقافة القومية، المرجع السابق، ص 62 .

2- نفس المرجع، ص 65 .

البريطاني في المنطقة العربية، وفي عقد السبعينيات من القرن العشرين، حصل تراجع في السياسة الربيطانية، وأصبحت اكثر تداخلا مع السياسة الأوروبية، على رغم وجود بعض المواقف المستقلة لها عن الاتحاد الأوروبي. فنتيجة لحرب تشرين الأول/أكتوبر، أزمة النفط عام 1973، بدأت الحكومة البريطانية بالدعوة الى بدء حوار جديد مع دول المنطقة العربية، حفاظا على مصالحها، وخاصة النفطية و التجارية منها، فساهمت في تطوير الحوار الأوروبي – العربي .

تميزت السياسة البريطانية في المنطقة العربية بتراجع كبير بعد الحرب العالمية الثانية، فبعد أن كانت بريطانيا دولة عظمى، تراجعت لتصبح دولة من المرتبة الثانية. وقد انعكس هذا على سياستها تجاه المنطقة، حيث أدى الى قيام بريطانيا باتخاذ مواقف تختلف بمضمونها على المواقف الأوروبية، والى إذابة سياستها ضمن سياسة الولايات المتحدة من خلال توحيد المصالح بينهما في المنطقة العربية، وقد كانت حرب الخليج الثانية، والدعم البريطاني المطلق للسياسة الأمريكية فيها، خير دليل على ذلك .

المطلب الثالث: السياسة الفرنسية و موقفها من قضايا العربية

تميزت سياسة فرنسية بعد الحرب العالمية الثانية تجاه المنطقة العربية بعدم الثبات و التردد خشية على مصالحها، وقد بدا ذلك واضحا من خلال موقفها المتردد من قرار تقسيم فلسطين عام 1947، كما كان موقف فرنسا مترددا و غير ثابت أيضا عندما أعلن عن انشاء دولة اسرائيل عام 1948، فلم تعترف فرنسا بإسرائيل عند إنشائها، و لم تؤيد إقمة وطن قومي لليهود في فلسطين، لإدراكها أن ذلك سيعزز من النفوذ البريطاني في المنطقة من ناحية، ومن ناحية ثانية كانت تخشى إثارة العرب باعترافها بإسرائيل،

1– نادية محمود مصطفى، أوروبا و الوطن العربي: سلسلة الثقافة القومية، المرجع السابق، ص 66 .

2– أحمد سعيد نوفل، العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية، شركة كاظمة للنشر و التوزيع، الكويت، 1984، ص 43 .

الأمر الذي يؤدي الى خسارتها لنفوذها في شمال افريقيا، وبخاصة أنه لم يمض وقت طويل على خروجها من سوريا و لبنان. ولهذا انتظرت أشهرا عدة قبل ان تعترف بإسرائيل، مما دفع بالحركة الصهيونية و الولايات المتحدة الى الضغط على الحكومة الفرنسية للإعتراف بإسرائيل، وقد كان موقف الفرنسي من قضية الاعتراف بإسرائيل مبنيا على أساس الحفاظ على مصالحها الاقتصادية و الثقافية في البلدان العربية من جهة، وتأثر فرنسا الكاثوليكية بموقف الفاتيكان المعارض لقيام إسرائيل من جهة أخرى .

اعترفت فرنسا بإسرائيل عام 1949، وجاء هذا الاعتراف مشروطا بالحفاظ على مصالحها المتمثلة بالدرجة الأولى في وصول المسيحيين الى المناطق المقدسة في فلسطين، وتشجيع نشر الثقافة و الحضارة الفرنسيتين في المنطقة، وبعد ذلك قامت فرنسا بدعم الوجود الإسرائيلي في فلسطين في مجالات كثيرة منها: إسهامها في التصريح الثلاثي الذي صدر عام 150، عن كل من بريطانيا و الولايات المتحدة و فرنسا، وكان هدفة المحافظة على الأمن و على خطوط الهدنة بين العرب و إسرائيل، وجاء هذا التصريح ليعزز النفوذ الفرنسي في المنطقة عن طريق ضمانها مع الولايات المتحدة و بريطانيا للأمن في منطقة الشرق الأوسط .

أثر توتر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا خلال الستينيات من القرن العشرين على سياستها في المنطقة العربية، فإنعكس ذلك على علاقة فرنسا بإسرائيل، مما ساعد على تحسين علاقتها مع العرب. ففي تلك الفترة كانت حدة المواجهة الأمريكية–الفرنسية تتصاعد بسبب قضايا الحرب الباردة الى الحد الذي دفع الى انسحاب فرنسا من الجناح العسكري لحلف الأطلسي عام 1966، وقبيل اندلاع حرب جويلية عام 1967، كانت فرنسا تنظر الى هذه الحرب، فيما لو قامت على أنها ستؤدي الى زيادة

1– أحمد سعيد نوفل، العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية، المرجع السابق، ص 45 .

2– نفس المرجع، ص 47 .

النفوذ السوفياتي في المنطقة، وتهديد المصالح الغربية، وتعزيز القطبية الثنائية، وبالتالي تحكم الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي بمصر و المنطقة، كما كانت تخشى ان تؤدي المجابهة الى حرب عالمية شاملة، لذا اقترح الرئيس الفرنسي اجراء مشاورات رباعية بين الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي السابق و بريطانيا و فرنسا، في سبيل بذل الجهود لتهدئة الأزمة في المنطقة، ولكن لم يؤخد بهذا الاقتراح في حينه، فقد كان التصعيد للأزمة في أوجه، كما حذر إسرائيل من ان تكون هي البادئة بالحرب، وفرضت حظرا على ارسال الأسلحة الى الشرق الأوسط. وفي عام 1967 عقد مجلس الوزراء الفرنسي اجتماعا أعلن فيه أن فرنسا تقف موقفا محايدا من الحرب، ودعا الى تسوية يجري التفاوض بشأنها و تقبل من جميع الأطراف. ومن هنا، جاء تأييد فرنسا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، ولكن رغبة فرنسا في إرضاء الولايات المتحدة لتشجيعها على الاشتراك في المشاورات الرباعية، أدت الى تغيير في موقف فرنسا، فلم تشترط انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، بل دعت الى تعديل حدود إسرائيل .

و على أثر حرب أكتوبر عام 1973، اعتمدت فرنسا سياسة في المنطقة العربية تقوم على إبراز الدور الأوروبي في الشرق الأوسط بشكل عام، و المنطقة العربية بشكل خاص، فلم تعد تتحدث عن الموقف الفرنسي المستقل عن الموقف الأوروبي لكي تعطي لنفسها ثقلا في الساحة الدولية، واستمرت في اتصالاتها مع الدول الأوروبية من أجل اقناعها بإتخاذ موقف سياسي موحد من القضية الفلسطينية، فنجحت بإصدار بيان مشترك في 1973/10/13 لدول السوق التسع (في ذلك الوقت). وقد دعا البيان الأوروبي الى وقف إطلاق النار و تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 242، فوجهت الولايات المتحدة انتقادات قاسية الى الأوروبيين لعدم تأييدهم لسياسة الولايات المتحدة خلال الحرب .

1- أحمد سعيد نوفل، العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية، المرجع السابق، ص 49 .

ادت التغيرات الدولية التي حدثت في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، من انهيار المعسكر الشرقي، وتضاؤل حدة الصراع بين الشرق و الغرب، وانتهاء الحرب الباردة، اللا تمسك فرنسا بموقفها تجاه المنطقة العربية أكثر من السابق، وتأييدها للحلول السلمية لأزمة الشرق الأوسط، الى تأييد فرنسا للمؤتمر الدولي للسلام الذي عقد في مدريد، بهدف تسوية الصراع العربي–الإسرائيلي و وضع حد لتدهور الأوضاع على الصعيد الإقليمي، وذلك في محاولة منها لضمان مصالحها الحيوية و نفوذها من التهميش في المنطقة العربية .

مرت السياسة الفرنسية في المنطقة العربية منذ الحرب العالمية الثانية بعدة تغيراتن حيت تحولت سياستها لأول مرة من سياسة استعمارية معادية لجميع دول و شعوب المنطقة، الى سياسة صداقة و تعاون مع دول المنطقة.كما كان للحظر النفطي الذي فرضته البلدان العربية على الدول المتحالفة مع إسرائيل، أثر كبير في تحسين العلاقات العربية–الفرنسية و العربية–الأوروبية، فعلى الرغم من تراجع فرنسا في دعم القضايا العربية في فترات متعددةن إلا أن ذلك يمنع من القول بأن السياسة الفرنسية على الرغم من انحيازها الى جانب إسرائيل في الثمانينيات من القرن العشرين، فقد كانت مواقفها أكثر إيجابية نوعا ما من موقف الولايات المتحدة و بعض الدول الأوروبية الأخرى، ففرنسا سعت من خلال علاقتها التاريخية في المنطقة، للحفاظ على مصالحها، وعلى مراعاة القوى الدولية الكبرى في تعاطيها مع قضايا المنطقة. لذلك فقد كان لفرنسا موقف بارز في قيادة السياسة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي نحو تحسين علاقة دول الاتحاد مع الوطن العربي، فهي تعتبر من المعبرين الأساسيين عن سياسة الاتحاد الأوروبي

1– أحمد سعيد نوفل، العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية، المرجع السابق، ص 50 .

2– نفس المرجع، ص 52 .

الخارجية، لذلك فهي تقوم من خلال دورها و وزنها في الاتحاد، بتفعيل العمل السياسي الخارجي الموحد لدول الاتحاد الأوروبي من اجل إعطائه ثقلا دوليا يمكنه من لعب دور في حل الأزمات الإقليمية و الدولية، إضافة الى تفعيل التعاون السياسي و الاقتصادي بين دول الاتحاد الأوروبي و البلدان العربية من خلال الاتفاقات التي تتم ضمن إطار الشراكة الأوروبية–المتوسطية .

انطلاقا مما تقدم، لقد كانت معظم سياسات الدول الكبرى في المنطقة العربية تعمل على التوازن بين كسب العرب حفاظا على مصالحها النفطية و إرضاء إسرائيل، وأي ميل لأي طرف يؤثر سلبا في الطرف الآخر. وضمن هذا الاتجاه، نهجت هذه الدول عدة سياسات في المنطقة، كان أبرزها سياسة المساعدات، ولا سيما الاقتصادية منها، وبالتالي ربط دول هذه المنطقة بالدول الكبرى، واستخدمت في فترة من الفترات سياسة الأحلاف، إلا أنها لم تنجح .

1– أحمد سعيد نوفل، العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية، المرجع السابق، ص 53 .

المبحث الثاني: أبعاد السياسات الأوروبية في منطقة العربية بعد الحرب الباردة

المطلب الأول : البعد السياسي

شهدت سياسات دول الاتحاد الأوروبي تحولا في مواقفها تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي، حيث ابتعدت عن الانحياز الى إسرائيل، او مجاراة الموقف الصراع الأمريكي في هذا الصدد. فقد بدأت سياسات دول الاتحاد تستقل عن السياسة الأمريكية في قضايا الدولية الكبرى، و منها قضيتا الحرب و السلام في الشرق الأوسط، وقد اتضح ذلك بالتفصيل في الوثائق الأوروبية التي صدرت عن المؤتمرات الدورية المشتركة التي عقدت بين البلدان العربية و دول الاتحاد الأوروبي، كما حضرتها بلدان غير عربية، مثل مؤتمر كان Cannes الذي عقد في فرنسا في شهر حزيران/يونيو 1995، و تركز البحث فيه على قضايا الأمن و الاستقرار، و ارتباطها بالتعاون الاقتصادي و الثقافي في منطقة الشرق الأوسط. و قد أظهرت دول الاتحاد الأوروبي عنايتها الفائقة على غير العادة بتقديم المساعدات لبلدان المنطقة العربية .

تطور البعد السياسي الاستراتيجي لدول الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية، و لا سيما بعد الشروع في مفاوضات السلام بين العرب و إسرائيل، حيث شمل هذا التطور من ناحية، اتساع نطاق الحوار بين دول الاتحاد الأوروبي و البلدان العربية، ليشمل دول شرق أوسطية أخرى هي: تركيا، إسرائيل، قبرص، مالطا. و من ناحية ثانية، أضاف موضوعات و قضايا جديدة تحظى بإهتمام مختلف

1– عثمان العثمان، مأزق التسوية السياسية للصراع العربي–الإسرائيلي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة 1 ، بيروت، 2003، ص 95.

الأطراف، و انعكس ذلك في المؤتمر المشترك الذي عقد في برشلونة في شهر تشرين ثاني/نوفمبر 1995. فقد بحث المشاركون فيه مبادئ المشاركة السياسية و الأمنية و الاقتصادية و المالية، و في المجالات الاجتماعية و الثقافية و الانسانية، كما بحثوا موضوعات حيوية، أهمها: التخلي عن التهديد أو استخدام القوة ضد سيادة الأراضي و الاستقلال السياسي، و البيولوجية، و العمل على تنفيذ –بحسن نية– التعهدات في إطار الاتفاقات الخاصة بضبط التسلح و نزع السلاح .

لا شك في ان التوصل الى تفاهم و اتفاق حول هذه الموضوعات مطلب أساسي لكي يتحقق الاستقرار و السلام في المنطقة، غير أن الأهم هو التوصل الى حلول للمشاكل القائمة اولا. و قد أثبتت التجربة أن عقد المؤتمرات و الندوات و اللقاءات على المستويات الرسمية و الأكاديمية كافة، لم يحقق التقدم المطلوب بعد مرور ربع قرن على بدء الحوار الأوروبي–العربي، فالعرب في حاجة الى التطبيق العملي المنعقد في القاهرة في جويلية 1996 مبادئ و أهداف السياسة العربية على الصعيد القومي تجاه كل القضايا المطروحة في منطقة الشرق الأوسط . و في الوقت نفسه، أعلنت دول الاتحاد الأوروبي في مؤتمر القمة الذي عقد في فلورنسا بإطاليا تأييدها للموقف العربي . و عادت و أكدت موقفها في مؤتمر الدول الصناعية الكبرى الذي عقد في ليون في فرنسا في حزيران/يونيو 1996. و في ذلك دليل واضح على استقلالية السياسة الأوروبية عن الولايات المتحدة الأمريكية. ليس ذلك فحسب ، بل ان بعض دول الاتحاد الأوروبي وقفت موقف المعارضة القوية من القوانين الأمريكية التي ترمي الى تشديد الحصار الاقتصادي على ليبيا بشأن أزمة لوكربي، ورفضت الاستجابة للمطلب الأمريكي، وهددت باتخاد إجراءات

1– عثمان العثمان، مأزق التسوية السياسية للصراع العربي–الإسرائيلي، المرجع السابق، ص 97 .

2– عيسى السيد الدسوقي، توجهات القوى الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، دار الأحمدي للنشر و التوزيع، القاهرة، 2009، ص 153 .

مضادة في حالة تطبيق هذه القوانين على الشركات الأوروبية العاملة في ليبيا . إن هذا الموقف الأوروبي جزء من الاستراتيجية التي عبر عنها الرئيس الفرنسي جاك شيراك بتحركه النشط في الدول العربية عندما قال: "تود فرنسا اليوم أن تجعل من البحر الأبيض المتوسط حلقة وصل سياسية ، و احد طموحات الاتحاد الأوروبي الأساسية" .

هكذا نرى ان البعد السياسي للمرتكزات الاستراتيجية لدول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية، يعتبر ذا أهمية كبرى مهما تبدلت و تعددت أشكال أطرافه، ولا يمكن عزله عن التيارات السياسية الدولية و الصراع بين القوى الكبرى في العالم، ذلك انه في نهاية المطاف ترمي هذه السياسة الى تحقيق الأمن و الاستقرار و السلام في المنطقة التي تتركز فيها مجموعة المصالح الأوروبية .

المطلب الثاني : البعد الاقتصادي

لا نتجاوز الحقيقية إذا قلنا إن المنطقة العربية، بثروتها النفطية، و مواردها الاقتصادية، ودخراتها النقدية، و سوقها الاستهلاكية الواسعة، تعتبر في تحليل علماء الاقتصاد و السياسة "" رئة أوروبا الغربية التي تتنفس بها، وقلبها الذي يضخ دماء الحياة في سراييننها، ونصفها الجغرافي عبر البحر المتوسط الذي لا يتحقق أمنها الاستراتيجي إلا في ظل استقراره و أمنه"". وفي ضوء هذه الحقائق ، فإن البعد الاقتصادي يصبح مكملا للبعد السياسي، ذلك أن العلاقات الاقتصادية العربية–الأوروبية لا تقتصر على جانب واحد أو محدود من النشاط الاقتصادي، سواء كان هذا الجانب يتناول التجاري، أو المشاركة الاستثمارية في مشاريع التنمية، أو صناعات جديدة، بل يشملها كلها في آن واحد. و هذا على خلاف العلاقات

1– عيسى السيد الدسوقي، توجهات القوى الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، المرجع السابق، ص 155 .

2– صدام مرير الجميلي، الاتحاد الوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد، دار المنهل اللبناني، ط 1، بيروت، 2009، ص 130 .

الاقتصادية العربية مع بقية دول العالم، بما فيها الولايات المتحدة، حيث يمثل ذلك حجم التجارة، و استثمار الأموال، و المشاركة الاقتصادية، و تبادل الخبرات بين البلدان العربية و دول الاتحاد الأوروبي .

إن دول الاتحاد الأوروبي تستورد أكثر من 60 بالمئة من احتياجاتها النفطية من المنطقة العربية، أي أكبر من النسبة التي تستوردها الولايات المتحدة من المنطقة، و التي لا يتجاوز 15 بالمئة في السنة، كما أن اعتماد دول الاتحاد الأوروبي على النفط العربي يتزايد باستمرار. ومن ناحية أخرى، تشكل المنطقة العربية سوق استيراد متزايدة الأهمية بالنسبة الى دول الاتحاد الأوروبي، فإن كان ارتفاع أسعار النفط منذ عام 1973 قد سجل عجزا في الموازين التجارية لدول الاتحاد، فإن هذه الدول تمكنت من تقليص حجم هذا العجز بفضل رفع الأسعار على جميع السلع المصنعة التي تستوردها البلدان العربية. ومما يضاعف من أهمية البعد الاقتصادي في استراتيجية العلاقات الأوروبية–العربية، هو أن البلدان العربية كلها تمر عبر مرحلة النمو، و لديها خطط طموحة للتنمية و التوسع في إقامة المشاريع الصناعية الإنتاجية. ولا يمكن لهذه البلدان في ظل الظروف السائدة، إلا أن تعتمد على دول الاتحاد الأوروبي في الحصول على الخبرات العلمية، و الجهيزات اللازمة للصناعة، و وسائل النقل و التكنولوجيا الحديثة. وقد حددت دول الاتحاد الأوروبي مجالات التعاون الاقتصادي، كما ورد في بيانها الصادر في أيار/مايو 1974 : " إن هذا التعاون الذي يجب أن يترجم الى أفعال ملموسة، يمكنه أن يمارس في مجالات عديدة، مثل الصناعة و الزراعة و الطاقة و الموارد الأولية، و النقل و العلوم و التكنولوجيا و التعاون المالي" .

1– صدام مرير الجميلي، الاتحاد الوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد، المرجع السابق، ص 132 .

من الواضح أن دول الاتحاد الأوروبي تدرك بالتفصيل ما تريد من البعد الاقتصادي لعلاقتها مع البلدان العربية، و هذا طبيعي، لأنها تملك المعلومات الدقيقة، و الدراسات المستفيضة، و فيها مراكز البحوث المتخصصة في شتى شؤون المنطقة العربية، فخبرتها في هذا المجال واسعة و عميقة. و هي تعي تماما أن القوة الاقتصادية العربية لا تنبع من النفط وحده، و ما يتمخض عنه من فوائض مالية، إنما تنبع كذلك من أن المنطقة العربية تمثل سوقا كبيرة، سواء للخدمات أو السلع الاستهلاكية و الرأسمالية، و أرضا خصبة لإقامة المشاريع الزراعية .

لكن الحقيقة الجوهرية التي تتحكم في سلوك دول الاتحاد الأوروبي الاقتصادي هي حرصها على استمرار إمدادات النفط العربي إليها بأسعار معتدلة و كميات وفيرة في آن واحد، و السبب في ذلك، هو أن النفط في حد ذاته مادة استراتيجية غير قابلة للتعويض أو الاستبدال أو التحديد. و تتصاعد حاجة الدول إليها مع كل تقدم في مجالات الحياة. و أوروبا لا تملك إلا نسبة تقل عن 5 بالمئة، وجمع المحاولات التي بذلت لإحلال مصادر أخرى بديلة منه، مثل الطاقة الذرية، لم تحقق نجاحا. وهو بذلك يؤثر تأثيرا مباشرا في كل نواحي الحياة الأوروبية، ومن هنا كان ارتباطه العضوي و الوثيق بالأمن الأوروبي بمعناه الشامل الذي يتهم بتوفير احتياجات المواطنين اليومية من هذه المادة، و احتياجات الصناعة، و آلة الحرب المعروفة .

1- صدام مرير الجميلي، الاتحاد الوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد، المرجع السابق، ص 135 .

2- نفس المرجع، ص 137 .

هكذا يتضح أن البعد الاقتصادي متعدد الجوانب، وهو يكتسب أهمية يوما بعد يوم، ويرتبط بعلاقة قوية مع البعد السياسي، إذ لا يعقل أن يتحقق التعاون الاقتصادي في المجالات المذكورة، و المنطقة العربية ما تزال مضطربة، ولم تنل البلدان العربية حقوقها في أراضيها و سيادتها عليها. فالتقدم على الاقتصادي مرهون بإحراز تقدم على المحور السياسي، فهل تترجم دول الاتحاد الأوروبي مواقفها في هذا الصدد الى أفعال ؟.

المطلب الثالث : البعد الثقافي و الحضاري

البعد الثقافي و الحضاري للعلاقات الأوروبية–العربية أعم و أشمل من البعدين السياسي و الاقتصادي، فضلا عن أنه يتسم بالحركة و التنوع و الاستمرار، ويتجه في جوهره الى الانسان العادي، و يعالج مشاكله الثقافية و الفنية و الأدبية و التعليمية وهو يهدف الى تنمية العلاقات بين الشعوب، لتكون مساندة للعلاقات بين الحكومات. وقد أعطت الحضارة العربية الإسلامية، على مدى المراحل التاريخية، كثيرا للحضارة الأوروبية الحديثة في مجالات العلوم الأدب و الفنون، وما زالت الآثار العربية المادية و المعنوية واضحة و بارزة في الثقافة الغربية و المعاصرة، وفي مختلف البلدان الأوروبية، و بخاصة في الأندلس و صقلية و جنوب إيطاليا .

استمر تطور هذه العلاقات في العصر الحديث، واصبحت المدن الأوروبية الكبرى تعج بطلاب العلم و مختلف البلدان العربية. كما تم تأسيس المعاهد و الجامعات و المراكز الثقافية الأوروبية، في عدد من العواصم العربية، مثل بيروت و القاهرة و بغداد. وكان لهذا التبادل العلمي أثره الكبير في النهضة

1– صدام مرير الجميلي، الاتحاد الوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد، المرجع السابق، ص 137 .

2– حسان حلاق، قضايا و مشكلات العالم العربي، دار النهضة العربية، ط 1، بيروت، 2004، ص 120 .

العربية الحديثة. ففي عصر التقدم التكنولوجي، يمتد البعد الثقافي ليشمل نواحي جديدة أصبحت تمثل عنصرا أساسيا و لازما للتقدم الإنساني. فالحضارة أخد و عطاء و علاقات واسعة على المستوى الفردي و الجماعي، و إيجاد صيغ التفاهم و التعاون و الوفاق يساهم في بناء الأرضية الصالحة لتكوين التعاون العربي الأوروبي من أجل المستقبل. وقد عبر عن ذلك ريمون أوفروا (أحد أعضاء البرلمان الأوروبي)، وهو من أبرز رفاق الجنرال ديغول، بقوله : " إن رئيسي كان يحدثني دائما عن أن الحضارة الإنسانية التي نحاول أن نخلقها تتطلب تعاون العالم الأوروبي و العالم العربي، إن أوروبا و العالم العربي، مرشحان لإحتلال مكانة القوة الثالثة في العالم و حفظ التوازن الدولي".

يفترض البعد الثقافي التعمق في أوجه التعاون للتقريب بين المفاهيم و القيم بين الشعوب، و إيجاد تيارات ثقافية تخدم ذلك. عندئذ تستطيع الشعوب العربية و الأوروبية ان يفهم بعضها بعضا، و تشعر بمشاكلها و تحدد مواقفها الصريحة من القضايا المشتركة. وقد حددت توصيات المؤتمر البرلماني للتعاون العربي–الأوروبي الذي عقد في دمشق عام 1974، اوجه العلاقات الثقافية في إطار استراتيجية الحوار الأوروبي–العربي، و تشمل: العمل على نشر اللغة العربية في أوروبا و اللغات الأوروبية في الوطن العربي، ودراسة تأثير الحضارة العربية في النهضة الأوروبية الحديثة، و تأثير الحضارة الأوروبية في النهضة العربية الحديثة، و استخلاص الدروس من ذلك و استجلاء المظاهر الايجابية و السلبية، و العمل على تدريس مادة التاريخ العربي في الجامعات الأوروبية و التاريخ الأوروبي في الجامعات العربية، و ضرورة إقامة معهدين ثقافيين: احدهما في أوروبا، و الآخر في أحد البلدان العربية، للعمل على تنسيق نشاطتها في مجال الثقافة و البحث و التربية و العلوم، و إقامة صلات وثيقة بين المؤسسات الفكرية و الجامعية و الإعلامية الأوروبية و العربية .

1– حسان حلاق، قضايا و مشكلات العالم العربي، المرجع السابق، ص 122 .

2– نفس المرجع، ص 124 .

إن ما تم تحقيقه في هذا المجال، انعكس بوضوح في هذا العدد المتزايد من المؤتمرات و الندوات و اللقاءات التي تجري بين الحين و الآخر و يلتقي فيهاغ المفكرون و العلماء و المثقفون العرب و الأوروبيين، وما يقدمونه من أبحاث و دراسات. ولا شك في أن هذا المجهود، و إن بقي في الاطار النظري، إلا انه يسهم في توسيع نطاق السياسي يمثل محورها الرئيسي و قوتها الدافعة، ذلك أن دول الاتحاد الأوروبي بثقلها في السياسية الدولية و تحالفاتها مع القوى الكبرى، ومصالحها الحيوية، تجعلها أقدر على التأثير في تسوية المشكلات العربية، ولا سيما معضلة الصراع العربي–الإسرائيلي .

خلاصة القول، إن تركيز دول الاتحاد الأوروبي على المنطقة العربية من خلال تعزيز تطور و تفعيل مستوى العلاقات الاقتصادية و السياسية مع دولها، يهذف الى تعزيز دور الاتحاد الأوروبي علة المستوى الإقليمي و الدولي، فالمنطقة العربية تعتبر من أكثر المناطق أهمية بالنسبة الى سياسات دول الاتحاد الأوروبي، نظرا الى الروابط التاريخية و المصالح المشتركة التي تجمعها بدول المنطقة .

1– حسان حلاق، قضايا و مشكلات العالم العربي، المرجع السابق، ص 127 .

خـــــلاصة الفصل

و خلاصة لهذا الفصل، فإن تركيز دول الاتحاد الأوروبي على المنطقة العربية من خلال تعزيز و تطوير و تفعيل مستوى العلاقات الاقتصادية و السياسية مع دولها، يهدف الى تعزيز دور الاتحاد الأوروبي على المستوى الاقليمي و الدولي، فالمنطقة العربية تعتبر من اهم المناطق بالنسبة لسياسات دول الاتحاد الأوروبي، نظرا الى الروابط التاريخية و المصالح المشتركة التي تجمعها بدول المنطقة .

الفصل الثالث

مستقبل سياسة الشرق الأوسطية لأوروبا في ظل الآليات المتبعة

مقدمـــة الفصل:

تعتبر المبادرة المتوسطية للاتحاد الاوروبي حصيلة للمبادرات الديبلوماسية التي اتفق عليها منذ نهاية الحرب الباردة و نتيجة للخطوات الاقتصادية التي أتخدت منذ مؤتمر باريس 1972، و ذلك بعد عدة دوافع اهمها هو عقد مؤتمر برشلونة من طرف دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشر و دول المتوسطية، فهو بدايات عملية السلام و التي أوحت للاتحاد الأوروبي صاحب المبادرة أن دول حوض الجنوبي قادرون على الجلوس معا من أجل النظر الى مستقبل مشترك، مثل إقامت منطقة تجارة حرة، وهو ما لم يتحقق و تحديد منطقة مشتركة للسلام و الاستقرار عن طريق تعزيز الحوار السياسي و الامني، وتقريب الشعوب من بعضها البعض من خلال تبادل الثقافات و التبادل مع المجتمعات المدنية، علما أن هذه المبادرة تندرج ضمن استراتيجية جديدة للاتحاد الأوروبي في اطار الاستجابة للتحديات ما بعد انتهاء الحرب الباردة .

المبحث الأول: العلاقات الأوروبية المتوسطية من التعاون إلى الشراكة

تمثل سنة 1994 منعرجا مهما في العلاقات الأوروبية المتوسطية، وبداية التطور الجذري في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط، خاصة مع دخول اتفاقية ماستريخت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993. وكانت بدايات هذا التوجه، اجتماع المجلس الوزاري الأوروبي في كورفو باليونان في جوان 1994 وكلفت هذه القمة كلا من المجلس الوزاري واللجنة الأوروبية بتقييم السياسة المتوسطية والفرص المتاحة لتطوير وتعميق تلك السياسة على المديين القصير والمتوسط، ثم جاء اقتراح اللجنة الأوروبية في أكتوبر من عام 1994 بتأسيس الشراكة الأوروبية المتوسطية، بهدف تحقيق الأمن والاستقرار والتكامل. وفي القمة الأوروبية المنعقدة في مدينة "أسن" بألمانيا في ديسمبر 1994، أعطى المجلس الأوروبي موافقته لاعتماد مقترحات لجنة بروكسل كأساس للشراكة الأورومتوسطية، معلنا بذلك الدخول في مرحلة ما بعد السياسة المتوسطية المتجددة، وأصبح مصطلح الشراكة أكثر تداولا بين دول البحر المتوسط منذ ذلك التاريخ.

تضمنت هذه السياسة الجديدة الخطوط العريضة لتطوير علاقات الاتحاد الأوروبي بالدول المتوسطية، عن طريق إقامة حوار سياسي نشط يهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار بالمنطقة، وإقامة منطقة اقتصادية أوروبية متوسطية، من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة، وزيادة المساعدات المالية للدول المتوسطية، وتطوير التعاون في المجالات العلمية والاجتماعية.

على هذا الأساس، قام وفد من الترويكا الأوروبية بجولة في المنطقة المتوسطية في أفريل وماي 1995، لعرض الوثيقة على الدول وتسجيل الملاحظات، حتى يتسنى إعداد وثيقة تأخذ في اعتباراتها آراء كافة الدول المشاركة.

وبناءا على التقرير الذي قدمته الترويكا، ومن أجل التطوير الفعلي للسياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، عُقد اجتماع للمجلس الأوروبي في مدينة "كان" بفرنسا في جوان 1995، ولقد تضمن البيان الختامي لهذه القمة موقف الاتحاد الأوروبي المؤيد لعقد مؤتمر أوروبي متوسطي في اسبانيا أواخر 1995.

المطلب الأول: مؤتمر برشلونة.

بعد كل الجهود المبذولة من طرف الاتحاد الأوروبي، وبعد قناعة الدول المتوسطية الأخرى، تّم الإعلان الرسمي عن المؤتمر، والذي حدد له تاريخ 27-28 نوفمبر 1995، في مدينة برشلونة الاسبانية، لذلك سمي بمؤتمر برشلونة.

وبالفعل عقد مؤتمر برشلونة الأوروبي المتوسطي يومي 27-28 نوفمبر 1995، بمشاركة كافة دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر، واثنتي عشر دولة متوسطية ، بالإضافة إلى حضور موريتانيا كمراقب، وحضور الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ودول شرق ووسط أوربا ودول البلطيق وألبانيا بصفة ضيف في الجلسة الافتتاحية فقط للمؤتمر، واستبعدت ليبيا لأسباب سياسية.

انتهت أعمال المؤتمر بإصدار الإعلان السياسي، بعد أن تم تعديله وفقا للملاحظات التي أبدتها الدول المتوسطية على المشروع المقدم من الجانب الأوروبي، بحيث أصبح يعكس وجهات نظر كل الأطراف المشاركة.

وقد تضمن الإعلان ثلاث أجزاء رئيسية وهي: المشاركة السياسية والأمنية، المشاركة الاقتصادية والمالية، والمشاركة الاجتماعية والثقافية والإنسانية، بالإضافة إلى برنامج عمل يتضمن تحديد كيفية تنفيذ ومتابعة ما جاء بالإعلان.

لقد اتسم إطار برشلونة بمنهج كلي خلافا للعلاقات الأوروبية المتوسطية التي كانت سائدة في السابق، و التي استندت أساسا إلى عوامل اقتصادية بحتة. وإذا كان إعلان برشلونة ركز أعماله على الجانب الاقتصادي، فإنه طرح في المقابل برامج عمل وأهداف سياسية وأمنية وثقافية واجتماعية[1].

1- أسلي سويل، من الشراكة الأورومتوسطية الى اتحاد من أجل متوسط، مركز العربية للدراسات الاستراتيجية، 2011، ص 136 .

أولا: أسباب انعقاد المؤتمر.

تعد عملية برشلونة، مبادرة متفردة وطموحة، وضعت الأسس لعلاقة إقليمية جديدة، وقبل الخوض في أسباب انعقاد المؤتمر الأورومتوسطي، سنحاول تقديم بعض التعاريف لمفهوم الشراكة.

الشراكة هي نهج أوروبي للتبادل الحر والتعاون مع الدول التي كانت كلها تقريبا إلى أمد قريب ضمن دائرة النفوذ الأوروبي بأسواقها ومواردها الأولية وبما فُرض عليها من ثقافة ولغة، كما يمكن القول أن الشراكة الأورومتوسطية هي سياسة متقدمة من سياسات المجموعة الأوروبية تجاه الدول المتوسطية.

وعموما يمكن تعريف الشراكة على أنها محاولة لتقريب سياسات الدول وإخضاعها لمفهوم "التقاربية" في مجال أو مجالات متعددة بطريقة لا تؤدي بالضرورة إلى إقامة نوع من البناء المؤسساتي، فالغرض هنا هو اتفاق وتعاون في ميدان أو ميادين معينة، وذلك لبلوغ أهداف محددة قد لا تكون بالأساس مشتركة.[1]

لا شك أن هناك عدة أسباب دفعت صانعي القرار في الاتحاد الأوروبي إلى عقد مؤتمر برشلونة أهمها:

– توسيع منطقة نفوذ المجموعة الأوروبية لتشمل حوض البحر المتوسط، هذا البحر الذي يعتبر عنصرا أساسيا من عناصر استتباب الأمن في أوروبا، كما يمثل عمقا من أعماق خطة أوربا الكبرى، ألا وهي الارتقاء إلى مصاف القوى الكونية المهيمنة على العالم اقتصاديا وتقنيا وسياسيا وثقافيا.

– الوقوف أمام انفراد الولايات المتحدة بمقدّرات الشرق الأوسط، حيث يرى الاتحاد الأوربي أن هذه الشراكة تسمح له بأن يلعب دورا فعالا للتوازن مع التأثير الأمريكي في المنطقة، الأمر الذي لن يتسنى من دون إطار مؤسسي محدد، وهو إطار برشلونة الذي يرى البعض أنه صُمم خصيصا لمنافسة آلية قمم الشرق الأوسط التي ترعاها الولايات المتحدة.

1– نصيف حتي، "المأزق العربي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 215، السنة 18، مارس 1996، ص 94.

– تقوية اقتصاديات المجموعة الأوروبية بضمان سوق ضخم لمنتجاتها، وتعزيز قدراتها التنافسية في مواجهة وإدارة الحوار مع التكتلات الإقليمية الأخرى.

– التخلص تدريجيا من أعباء الدعم المالي المجرد، والذي كان يقدم إلى دول شرق المتوسط وجنوبه.

– الحد من معدّلات الهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي، لتفادي آثارها السلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتخليص هذه الدول من أسباب القلق وبؤر التوتر والنزاعات، التي تنعكس على معدّلات هذه الهجرة، وأهمها الفقر، البطالة، الاضطهاد السياسي، الاستبداد، والتطرف الديني.

– خطر الإرهاب، وسباق التسلح، وانتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم نقلها[1].

أما بالنسبة لدول جنوب المتوسط وشرقه، فإن السبب الرئيسي الذي دفعها للمشاركة في القمة الأورومتوسطية، في ظل وجود التجمعات الكبرى مثل نافتا الأسيوية، وفي ظل ثورة المعلومات والاتصالات، هو الاستفادة من الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية الدولية كمحرك للتنمية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، وإن تحقيق هذه الغاية يتوقف على ما توفره علاقة الشراكة من تأمين وضع تفضيلي لمنتجات هذه الدول في السوق الأوروبية التي تواصل اتساعها، والاستفادة من المساعدات المالية والفنية المقدمة من الاتحاد الأوروبي لتطوير اقتصادياتها، ولدعم عملية التحرير والإصلاح الاقتصادي، فضلا عن تشجيع الاستثمارات الأجنبية، سواء من الاتحاد الأوروبي أو من خارجه من التجمعات والدول.[1]

1– نصيف حتي، "المأزق العربي"، مجلة المستقبل العربي، المرجع السابق، ص 95 .

2– نفس المرجع، ص 99 .

ثانيا: أهداف الشراكة الأورومتوسطية.

لقد عبّر إعلان برشلونة عن رغبة الأطراف المعنية في إقامة علاقاتها على أساس تعاون وتضامن شاملين، وتجاوب مشترك للتحديات التي تفرضها القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستجدة على جانبي المتوسط وهو ما يتحقق من خلال الشراكة. ويؤكد إعلان برشلونة على تحقيق هدف جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من أجل تأمين السلام والاستقرار، وتوطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، كما يهدف إلى تنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا، وبشكل مستديم ومتوازن، ومكافحة الفقر وإيجاد فرص أفضل للتفاهم بين الثقافات.

وهكذا تم تدشين الشراكة الأوروبية المتوسطية وما تنطوي عليه من تعزيز الحوار السياسي بصورة مستمرة، وتطوير التعاون الاقتصادي والمالي، وزيادة الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية[1].

ثالثا: صيغ الشراكة الأورومتوسطية.

لقد أشار المشاركون في ندوة برشلونة إلى أن هذه المبادرة الأوروبية المتوسطية، لا تهدف إلى الحل محل المبادرات الأخرى المُباشر بها من أجل السلام والاستقرار والنمو في المنطقة، ولكن ستساهم في دفع هذه الأخيرة إلى الأمام.

كما أكدُوا على ضرورة خلق إطار متعدد الأطراف ودائم لعلاقاتهم، يرتكز على روح المشاركة مع احترام مميزات وخواص وقيم كل المشاركين، كما اعتبروا هذا الإطار المتعدد الأطراف مكملا لتوطيد العلاقات الثنائية، التي يجب الحفاظ عليها، وعلى خصوصيتها.[2] ومن هنا نستطيع القول: أن الشراكة الأورمتوسطية تشتمل على صيغتين للتعاون هما:

1- قاضي زكريا و نوال قداري، دور الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد، المرجع السابق.

2 – وثيقة إلكترونية ، في 03 أكتوبر 2005، *الشراكة الأوروبية – المتوسطية*:
http://www.deljor.cec.eu.int/ar/eu_and-jordon/cooperation.html

1- **الصيغة الثنائية:** يقوم من خلالها الاتحاد الأوروبي بتنفيذ عدد من الأنشطة بشكل ثنائي مع كل دولة، وأهمها هي اتفاقيات الشراكة، التي يتفاوض الاتحاد بشأنها مع الشركاء المتوسطيين كل على حدى، وتعكس هذه الاتفاقيات المبادئ العامة التي تحكم العلاقات الأورومتوسطية الجديدة، وإن كان كل منها يتضمن خصائص متميزة فيما يخص العلاقات بين المجموعة الأوروبية وكل شريك من الشركاء المتوسطيين.[1]

جدول رقم 02: تقدم المفاوضات حول اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية

الشريك المتوسطي	اختتام المفاوضات	التوقيع على الاتفاقية	الدخول حيز التطبيق
تونس	جوان 1995	جويلية 1995	مارس 1998
إسرائيل	سبتمبر 1995	نوفمبر 1995	جوان 2000
المغرب	نوفمبر 1995	فيفري 1996	مارس 2000
السلطة الفلسطينية	ديسمبر 1996	فيفري 1997	جويلية 1997
الأردن	أفريل 1997	نوفمبر 1997	ماي 2002
مصر	جوان 1999	جوان 2001	التصديق وشيك
الجزائر	ديسمبر 2001	أفريل 2002	سبتمبر 2005
لبنان	ديسمبر 2001	جوان 2002	التصديق وشيك
سوريا	المفاوضات مستمرة	--	--

المصدر: مذكرات إعلامية أورومتوسطية، الشراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا، المفوضية الأوروبية، 2004.

1- وثيقة إلكترونية ، في 03 أكتوبر 2005، الشراكة الأوروبية – المتوسطية:
http://www.deljor.cec.eu.int/ar/eu_and-jordon/cooperation.html

ملاحظة: الدخول حيز التطبيق بالنسبة للجزائر هو من إضافة الباحث بالاعتماد على:جريدة الخبر اليومية، 31 أوت 2005.

إن الهدف النهائي للبعد الثنائي الجانب، هو إقامة منطقة تجارة حرة أوروبية حوض متوسطية بحلول عام 2010.

2- الصيغة الإقليمية: يمثل الحوار الإقليمي واحدا من أكثر جوانب الشراكة ، حيث أنه يشمل التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، من خلال شبكة متكاملة من المنتديات والبرامج والمشاريع.

والتعاون الإقليمي له تأثير استراتيجي كبير، حيث يتناول المشكلات الشائعة لدى العديد من الشركاء المتوسطيين، مع التأكيد في الوقت نفسه على الجوانب الوطنية المتكاملة[1].

وبعبارة أكثر دقة، يهدف البعد الإقليمي للشراكة إلى تحقيق ما يلي:

- التشجيع على توثيق التكامل بين الشركاء السبعة والعشرين.
- أن يكون هذا التعاون بمثابة داعم ومكمل للإجراءات الثنائية والحوار الذي يجري في ظل اتفاقيات الشراكة.
- تعزيز التعاون جنوب جنوب، أي التعاون بين الشركاء المتوسطيين أنفسهم على أساس شبه إقليمي أين ما يكون ذلك مناسبا.
- معالجة القضايا ذات البعد المتخطي للحدود مثل ربط البنية الأساسية، أو توافق المعايير.

1- وثيقة إلكترونية ، في 03 أكتوبر 2005، الشراكة الأوروبية – المتوسطية، المرجع السابق .

رابعا– الأدوات التمويلية للشراكة:

تتمثل الأدوات التمويلية للشراكة الأورومتوسطية فيما يلي:

1–برنامج ميدا: يعد برنامج "ميدا" الذي بدأ عام 1995 الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأوروبية المتوسطية وأنشطتها، كما يعتبر خطة موازنة تستخدم لمرافقة عملية الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي في الدول المتوسطية الشريكة لأوربا.

يتمثل الأساس القانوني لبرنامج "ميدا" في لائحة ميدا الصادرة في عام 1996 (لائحة المجلس الأوروبي رقم 96/1488) ، والتي تم تعديلها سنة 2000 وأصبحت تحمل اسم "ميدا2"، وتقضي هذه اللائحة بإنشاء اللجنة المتوسطية المكوّنة من ممثلين عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من أجل السماح لهذه الأخيرة بتقديم النصح للمفوضية الأوروبية فيما يتعلق بتنفيذ برنامج "ميدا1" و"ميدا2".[1]

في إطار برنامج ميدا يتم منح الأموال على شكل هبات، وتخضع هذه الموارد لعملية إعداد البرامج، حيث تقوم المفوضية الأوروبية بإعداد أوراق الاستراتيجية المراد تنفيذها، واستنادا على هذه الأوراق يتم بصورة مشتركة وضع برامج إرشادية وطنية، وبرنامج إرشادي إقليمي يغطي الأنشطة المتعددة الأطراف وذلك عن طريق الحوار مع الشركاء المتوسطيين، وأعضاء الاتحاد الأوروبي، وجهات مانحة أخرى، وعلى أساس هذه البرامج يقوم مكتب تعاون يسمى "يوروميد"، بوضع مقترح حول خطط التمويل السنوية، كما أنه يتولى إدارة هذه البرامج بدءا من مرحلة التعريف وحتى مرحلة التقييم.[2]

أما فيما يخص تحديد المخصصات السنوية للمدفوعات والالتزامات المالية لبرنامج "ميدا" في ميزانية الاتجاه الأوروبي، فتقوم بها السلطة المختصة بالميزانية (مجلس الاتحاد والبرلمان الأوروبي).

1– مذكرات إعلامية أورومتوسطية، *الشراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا 2004*، المفوضية الأوروبية، 2004، ص 16.

2– نفس المرجع، ص 20 .

وفي الأخير يمكن أن نضيف أن بنود وأنظمة برنامج ميدا تسري على الأبواب الثلاثة لعملية برشلونة، كما تهتم بتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي على حد السواء، ولا تقتصر الجهات المستفيدة من أنشطة هذا البرنامج على الدول والمناطق فحسب، بل أنها تتضمن أيضا أجهزة محلية، منظمات إقليمية، وكالات عامة، مجتمعات محلية، جمعيات ومنظمات غير حكومية...إلخ، حيث يعتبر دعم المجتمع المدني بمثابة جزء لا يتجزأ من أهداف الشراكة.[1]

2- بنك الاستثمار الأوروبي: أُنشأ بنك الاستثمار الأوروبي، بموجب اتفاقية روما، وباعتباره هيئة من هيئات الاتحاد الأوروبي، يعمل البنك بشكل دائم على تكييف أنشطته مع تطور سياسات المجموعة الأوروبية.[2]

يعد بنك الاستثمار الأوروبي فاعلا رئيسيا في التنمية الاقتصادية والاستقرار في منطقة حوض البحر المتوسط منذ 1974، وتندرج أنشطته في هذه المنطقة تحت الإطار السياسي للاتحاد الأوروبي، كما أنها تتم بتعاون وثيق مع المفوضية الأوروبية ومع مؤسسات دولية أخرى إذا اقتضت الضرورة ذلك، وينبغي أن ينظر إلى جميع هذه العمليات في سياق الفصل الاقتصادي والمالي لعملية برشلونة، كما أنها تتماشى مع الاستراتيجية التنموية لدى الدول المستفيدة، وكذا مع أنشطة سائر الجهات المانحة ووكالات التمويل الأخرى.

يعقد بنك الاستثمار الأوروبي العزم على دعم الشراكة الأورومتوسطية، في اتجاه تقوية التعاون الاقتصادي والمالي بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المنطقة، وإيجاد أدوات مالية جديدة. وينوي البنك بالخصوص تعميق عمله في المجالات التالية:

1- مذكرات إعلامية أورومتوسطية، الشراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا 2004، المرجع السابق، ص 21 .

2- وثيقة إلكترونية، في 15 نوفمبر 2005، بنك الاتحاد الأوروبي:
http://www.magazine-deutschland.de/articl_arab.php?id=266&lang=arab.html

- دعم عمل الاتحاد في كافة أرجاء الحوض المتوسطي.
- تيسير تنمية التعاون فيما بين البلدان المتوسطية الشريكة "التعاون جنوب–جنوب"، أو مع الاتحاد "جنوب– شمال".
- تعزيز الاستثمار الخارجي المباشر للاتحاد في البلدان المتوسطية الشريكة، وتنمية المقاولات المشتركة بين عملاء أوروبيين أو محليين.
- تعزيز التمويلات لفائدة مشاريع ذات طابع اجتماعي.

ولقد أضفى تأسيس الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة الأورومتوسطية (FEMIP) ، بُعدا جديدا على عمليات التمويل التي يقوم بها البنك لدى الشركاء المتوسطيين، وتعطي هذه الهيئة التابعة لبنك الاستثمار الأوروبي أولوية خاصة لتنمية الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص، والمشاريع التي تساهم في خلق مناخ ملائم للإستثمار الخاص، ويمكن إيجاز أهدافها فيما يلي[1]:

- دعم مشاريع التنمية الإقليمية والاستثمارات المرتبطة بالتنمية البشرية والاجتماعية.
- عمليات مساعدة لدعم مسلسل الإصلاح الاقتصادي والخوصصة في البلدان المتوسطية الشريكة.
- تقديم منتوجات مالية مبتكرة، رؤوس أموال، ومساعدات تقنية.

ولتفعيل الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة، عمل بنك الاستثمار الأوروبي بشكل وثيق مع كل الأطراف المعنية بالتنمية في المنطقة المتوسطية و أهمها: اللجنة الأوروبية، البنك الدولي، البنوك الأوروبية، بنوك الدول المستفيدة، والبنك الإفريقي للتنمية...إلخ.

1– وثيقة إلكترونية، في 15 نوفمبر 2005، بنك الاتحاد الأوروبي، المرجع السابق .

المطلب الثاني: الشراكة في المجالات غير الاقتصادية.

سبق وأن قلنا أن إعلان برشلونة تناول ثلاثة أبعاد أساسية هي: البعد السياسي والأمني، البعد الاقتصادي والمالي، والبعد الثقافي والإنساني والاجتماعي.

سوف نترك البعد الاقتصادي والمالي لنشرحه في المطلب اللاحق، وذلك من أجل التفصيل فيه، نظرا لطبيعة الدراسة التي نركز فيها على الجانب الاقتصادي.

أولا: الشراكة في المجال السياسي والأمني.

إن الهدف من الشراكة في المجال السياسي والأمني: هو جعل منطقة البحر المتوسط منطقة استقرار على الصعيد الإقليمي، والعمل على تشجيع قيام نظم سياسية تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية، التي تؤدي إلى إرساء علاقات حسن الجوار وبناء الثقة والأمن بين الشركاء، وهذا ما يساعد على خلق بيئة مواتية لازدهار النشاط الاقتصادي. كل هذا من خلال حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على المبادئ الجوهرية للقانون الدولي.[1]

وفي هذا الجانب، تعهدت الأطراف المشاركة بعدة أمور أساسية يتمثل أهمها في:

- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان.
- تنمية دولة القانون والديمقراطية، مع حق كل من الدول الأطراف في الاختيار الحر لنظمها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والقضائية.
- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها حرية الرأي وحق التجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير والضمير والدين، بدون أي تمييز على أساس العرق، أو الجنسية، أو اللغة، أو الدين، أو الجنس.

1- سرحاني خليفة، الاتحاد الأوروبي و اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2015/2014 .

- احترام التنوع والتعددية داخل مجتمعات الدول الأطراف، ومكافحة مظاهر التعصب و بالأخص العنصرية.

- احترام المساواة في الحقوق بين الشعوب، وحقهم في تقرير المصير.

- الامتناع طبقا لنماذج القانون الدولي عن كل تدخل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية لشريك آخر.

- التخلي عن التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لشريك آخر، وعن كل أسلوب لا يتوافق مع أهداف الأمم المتحدة –بما فيها كسب الأراضي بالقوة– وحل خلافاتهم بأساليب سلمية.

- توطيد التعاون من أجل الوقاية من الإرهاب ومكافحته.

- المكافحة ضد انتشار وتنوع الجريمة المنظمة ومحاربة آفة المخدرات بكل أشكالها.

- العمل على الحد من التسلح، ومنع انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية.

- تشجيع الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار بين الشركاء، ودعم العمليات التي تهدف إلى الاستقرار والأمن والازدهار على المستوى الإقليمي والتحت إقليمي.[1]

لقد انتهى هذا القسم بالإشارة إلى إمكانية عقد ميثاق أوروبي متوسطي لتحقيق الأهداف السياسية والأمنية، من خلال خلق آليات وتدابير ملائمة. وبالفعل تم إحداث لجان وشبكات ومعاهد تقوم بالدراسة والمتابعة مثل: لجنة التنسيق للشراكة السياسية والأمنية، والشبكة الأورومتوسطية لمعاهد السياسة الخارجية، هدفها هو إثراء الحوار الخاص بكيفية بناء السلام والاستقرار وحقوق الإنسان، بالتنسيق مع المعاهد الأوروبية المتوسطية المتخصصة في البحث حول السياسة والأمن.

1– سرحاني خليفة، الاتحاد الأوروبي و اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، المرجع السابق .

وهكذا، فإن الجانب الأوروبي سعى إلى إدراج البعد السياسي وفقا لتصوراته، وكما يريده هو، وهذا بعد أن كان يتملص منه في الحوارات السابقة، خاصة مع الدول العربية. ورغم النص الصريح على حق كل دولة في اختيار نظامها، إلا أنه يرجع للتأكيد على الديمقراطية وحقوق الإنسان، فبأي مبدأ تعمل دول الاتحاد الأوروبي؟، هل تشارك الدول التي تحترم الديمقراطية، أما الدول التي لها أنظمة ديكتاتورية؟. الظاهر أن الاتحاد الأوروبي يتعامل مع الاثنين، ويشارك الاثنين، فالبلد الديمقراطي يدخل تحت خانة الديمقراطية، والبلد غير الديمقراطي يدخل تحت خانة حرية اختيار النظام.[1]

ثانيا: الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية.

لقد اعترف المشاركون في ندوة برشلونة، بأن تقارب الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، والحوار بين الثقافات والتبادلات الإنسانية والعلمية والتكنولوجية، تشكل عنصرا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل.

وفي هذا السياق وافقت الدول المعنية على خلق شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية من خلال:[2]

- التأكيد على الحوار بين حضارات منطقة المتوسط، وما يتطلبه هذا الحوار من احترام الثقافات والأديان، كشرط لازم لتحقيق التقارب وتوثيق التفاهم بين الشعوب.
- الإشارة إلى ضرورة تنمية الموارد البشرية بالتعليم والتأهيل، لاسيما في النواحي الثقافية، وتشجيع التبادل الثقافي وتعلم اللغات، والنهوض بالنظم الإدارية من أجل تسهيل التبادلات الإنسانية.
- التأكيد على أهمية قطاع الصحة كأساس للنمو المستديم.

1- سرحاني خليفة، الاتحاد الأوروبي و اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، المرجع السابق .

2- وفاء بسيم، التعاون الأورومتوسطي، مرجع سبق ذكره ، ص 248.

- الاعتراف بأهمية النمو الاجتماعي، الذي حسب رأي المشاركين، يجب أن يواكب كل نمو اقتصادي، واحترام الحقوق الاجتماعية الجوهرية بما فيها الحق في النمو.

- الاعتراف بالدور الرئيسي الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني في تنمية كل جوانب الشراكة الأورومتوسطية.

- تنمية التعاون فيما بين الدول من خلال برامج التعاون اللامركزي الموجهة في سبيل تشجيع التبادلات بين مختلف فعاليات المجتمع، في إطار القوانين الوطنية لكل شريك.

- الاعتراف بأن معدلات النمو السكاني السائدة، تشكل تحديا رئيسيا يجب مواجهته بواسطة السياسات السكانية المناسبة وتسريع الإقلاع الاقتصادي.

- الإشارة مرة أخرى إلى دعم المؤسسات الديمقراطية، وتقوية حكم القانون والمجتمع المدني.

- الاعتراف بالدور المهم الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم. وتكثيف التعاون لتخفيف ضغوط الهجرة الخفية.

- التعاون في مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة والفساد.

- إبراز أهمية التعاون لإيجاد وسائل لمكافحة العنصرية والتعصب وكراهية الأجانب.[1]

لا شك أن العناصر السابقة الذكر، لها أهمية أساسية في تحقيق شراكة اجتماعية وثقافية وإنسانية في حوض المتوسط، إلا أن المقاربات المقترحة تعكس بشكل كبير، منظور وهموم الاتحاد الأوروبي، أكثر من أولويات الدول المتوسطية، خاصة فيما يتعلق بالهجرة ومكافحة الإرهاب. ولا شك أيضا أن لمبدأ احترام الثقافات والأديان، ومحاربة العنصرية، أهمية خاصة في مواجهة تصاعد الدعوات في الغرب لمعاداة الثقافات الأخرى، لاسيما تلك القائمة على الإسلام.

1- وفاء بسيم، التعاون الأورومتوسطي، مرجع سبق ذكره ، ص 250.

المطلب الثالث: الشراكة في المجال الاقتصادي والمالي.

أكد بيان برشلونة في هذا الجانب، على أهمية النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم والمتوازن، واستمرار الحوار بين الأطراف حول مشكلة الديون بالنسبة لدول المتوسط في المنابر المعنية بها، من أجل خلق منطقة إزدهار مشترك. وقد حدد البيان الأهداف البعيدة المدى التالية: [1]

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.
- تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى التشغيل، وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوروبية المتوسطية.
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين.

وسعيا إلى بلوغ هذه الأهداف، اتفق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية ومالية، ترتكز على ثلاث عناصر أساسية هي: إنشاء منطقة تجارة حرة، تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي، وزيادة المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه.

أولا: إقامة منطقة تجارة حرة.

تم تحديد سنة 2010، كتاريخ علمي لإنشاء منطقة للتبادل الحر، بمقتضى اتفاقيات الشراكة مع الدول المتوسطية، ويتم هذا الإنشاء للمنطقة بصفة تدريجية، فمن خلال المرحلة الأولى يتم تحرير التبادل التجاري في إطار علاقات الاتحاد الأوروبي مع كل شريك على حدى، هذا التحرير للمبادلات التجارية يكون مطابقا للالتزامات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة، وخلال فترة انتقالية أقصاها 12 سنة فيما يتعلق بإلغاء التعريفات الجمركية من قبل الشركاء، ابتداء من تاريخ الدخول في تطبيق اتفاقية الشراكة.

1- مصطفي محمد العبد الله، وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1999، ص146.

فبالنسبة إلى المنتوجات الصناعية، يجري إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية على تدفقها وفق جداول يتفق عليها الشركاء، ويتم خلال المرحلة الانتقالية تدعيم وتأهيل القطاع الصناعي للدول المتوسطية.

كما سيتم تحرير تجارة المنتجات الزراعية تدريجيا، على أساس المعاملة التفضيلية والمتبادلة، وعلى ضوء السياسات الزراعية المتعددة، وفي ميدان الخدمات ستحرر التبادلات تدريجيا مع الأخذ بعين الاعتبار الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات مراكش "الاتفاقية العامة للتعريفات في مجال الخدمات GATS".[1]

أما المرحلة الثانية، فتهتم بدخول الدول المتوسطية في حوار شامل بينها، من أجل عقد اتفاقيات تجارة حرة فيما بينها. وقد قرر الشركاء تسهيل الإقامة التدريجية لمنطقة التجارة الحرة من خلال ما يلي: [2]

- تبني التدابير الملائمة فيما يخص قواعد المنشأ، والشهادات الخاصة به، وحماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية، وسيادة المنافسة.
- إتباع سياسات مرتكزة على مبادئ اقتصاد السوق، وتكامل الاقتصاد الوطني لكل شريك، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات ومستويات النمو لكل منهم.
- العمل على تحديث وتعديل البنيات الاقتصادية والاجتماعية، مع إعطاء الأولوية لتشجيع القطاع الخاص، والنهوض بقطاع الإنتاج، وإقامة إطار إداري وقانوني ملائم لسياسة اقتصاد السوق، والعمل في نفس الوقت على التخفيف من العواقب الاجتماعية السلبية، التي يمكن أن تترتب عن هذا التعديل، بإتباع برامج لمنفعة الفئات الأكثر احتياجا.
- تشجيع الأولويات الهادفة إلى تنمية تبادلات التكنولوجيا.

1- مصطفي محمد العبد الله، وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، المرجع السابق، ص 152 .

2- لعجال أعجال محمد أمين، استراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجه المغرب العربي، جامعة الجزائر، 2007، ص 160 .

ثانيا: التعاون الاقتصادي.

بالنسبة للتعاون الاقتصادي فقد حددت له المجالات التالية:[1]

- الاعتراف بأن التنمية الاقتصادية يجب أن تُبنى على كل من المدّخرات المحلية الموجهة للاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتأكيد على أهمية خلق مناخ مواتي للاستثمار بما يعزز نقل التكنولوجيا وتشجيع الصادرات.

- التأكيد على أن التعاون الإقليمي المحقق على أساس اختياري، وبالأخص من أجل تنمية التبادل بين الشركاء أنفسهم، يشكل عاملا رئيسيا في بناء منطقة التبادل الحر.

- تشجيع الشركات على عقد اتفاقيات فيما بينها، والعمل على خلق بيئة مشجعة على هذا التعاون، وما ينطوي عليه من تحديث للصناعة، وضرورة وضع برنامج دعم تقني للشركات الصغيرة والمتوسطة.

- تنسيق البرامج متعددة الأطراف القائمة، إضافة لخطة العمل المتوسطية، والاعتراف بضرورة التوفيق بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة.

- الاعتراف بدور المرأة في التنمية، والعمل على رفع إسهامها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

- شدد المشاركون على أهمية الحفاظ على الثروة السمكية وإدارتها إدارة منطقية، والعمل على تنميتها والتعهد بتسهيل التدريب والبحث العلمي، والعمل على اتخاذ إجراءات مشتركة لهذا الغرض.

- الاعتراف بالدور المحوري لقطاع الطاقة في الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية، وتوطيد التعاون وتعميق الحوار في مجال سياسات الطاقة، والعمل على توفير الإطار المناسب لتيسير استثمارات شركات الطاقة ونشاطاتها، وتمكينها من مد وتوسيع شبكات الطاقة والربط بينها.

1- محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، المرجع السابق ، ص 40.

- التأكيد على إعطاء الأولوية للموارد المائية وتنميتها وحسن إدارتها، وتعزيز التعاون في هذه المجالات.

- التعاون من أجل تحديث الزراعة وإعادة هيكلتها، وتشجيع النمو الريفي المتكامل، والتركيز في هذا الصدد على المعونة التقنية والتدريب، ومساندة خطط الشركاء لتنويع الإنتاج، وجعل الزراعة أداة لتحسين البيئة، والتعاون في القضاء على المحاصيل غير المشروعة.

- التشديد على أهمية تنمية وتحسين البنية التحتية، بما في ذلك خلق جهاز مواصلات فعال وتنمية تكنولوجيات المعلومات وتحديث شبكة الاتصالات، ووضع برنامج وفقا للأولويات في هذا المجال.

- احترام القانون الدولي البحري، خاصة في النقل بين الدول.

- تشجيع التعاون بين السلطات المحلية في الدول الأعضاء، وتعزيز التخطيط الإقليمي.

- العمل على تعزيز طاقات البحث والتطوير والإسهام في تدريب العاملين في المجالات العلمية والفنية، وإنشاء شبكات علمية لتشجيع مشاريع البحث، نظرا لأهمية العلم والتكنولوجيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- تشجيع التعاون في مجال الإحصائيات، من أجل التوفيق بين الطرق وتبادل المعطيات. [1]

1- محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، المرجع السابق ، ص 43 .

ثالثا: التعاون المالي.

أشار بيان برشلونة إلى أهمية التعاون المالي في إنجاح الشراكة، لهذا فقد أعطي هذا الجانب الاهتمام الأكبر. إذ أن كل ما حدد من تعاون اقتصادي وحتى السياسي والاجتماعي، لا يمكن أن ينجح ما لم يكن مرفوقا بدعم ومعونة مالية، يقدمها الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطية الشريكة، إضافة إلى القروض التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي، والمعونات الثنائية من الدول الأوروبية. على أن يكون هذا التعاون المالي موجها بصفة أساسية لدعم التنمية الذاتية المتواصلة، وتعبئة القدرات الاقتصادية المحلية.

لقد خصص الاتحاد الأوروبي مبلغ 4685 مليون وحدة نقدية أوروبية "إيكو" للفترة 1995-1999، لتنفيذ ما اتفق عليه في كافة مجالات التعاون، في إطار ما عرف ببرنامج "ميدا1"، ومن أهم العمليات التي تم تمويلها نجد: التصحيح الهيكلي لاقتصاديات الدول المتوسطية، التحول الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص، التنمية الريفية وقطاع الصحة والتعليم، وأخيرا المشاريع الإقليمية. [1]

وتصل ميزانية برنامج "ميدا2" خلال الفترة 2000-2006، إلى 5.35 مليار أورو، ويصل حجم الاعتمادات التي يطرحها البنك الأوروبي للاستثمار للسنوات 2000-2007، إلى 6.4 مليار أورو.

وإذا حاولنا إلقاء نظرة عامة على التعاون المالي الأورومتوسطي خلال السنوات الأخيرة نجد أن: برنامج "ميدا" قدم التزامات فعلية قيمتها 6331 مليون أورو، خلال الفترة 1995-2003، ومدفوعات قدرها 2176.4 مليون أورو، خلال نفس الفترة.

كما قام بنك الاستثمار الأوروبي بتقديم قروض وصلت إجمالي قيمتها إلى 9492 مليون أورو، خلال الفترة 1995-2003، وشهدت القروض التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي زيادة كبيرة خلال السنوات الأخيرة.

1- عرفان تقي الحسيني، "الاتحاد الأوروبي ومستقبل التجارة الخارجية العربية"، *مجلة بحوث اقتصادية عربية*، العدد 11، 1998، ص45.

جدول رقم 03: ملخص للميزانية في إطار الشراكة الأورومتوسطية.

الوحدة: مليون أورو.

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	الإجمالي
ميزانية ميدا	173	403	981	941	937	879.1	757.4	632.6	5704.1
ميزانية بنك الاستثمار الأوروبي	1038	681	1122	966	1002	1214	1401	1808	9232
الإجمالي	1211	1084	2103	1907	1939	2093.1	2058.4	2440.6	14936.1

المصدر: مذكرات إعلامية أورومتوسطية، الشراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا، المفوضية الأوروبية، 2004.

جدول رقم 04: قروض بنك الاستثمار الأوروبي لكل دولة 1995-2002

الوحدة: مليون أورو

الدولة	القيمة	النسبة المئوية (%)
الجزائر	1174.8	12.4
قبرص	669	7
مصر	1484.3	15.6
إسرائيل	68	0.7
الأردن	351.2	3.7
لبنان	375	4
مالطا	43	0.5
المغرب	1548.9	16.3
السلطة الفلسطينية	230	2.4
سوريا	290	3.1
تونس	1195.3	12.6
تركيا	2062.5	21.7
الإجمالي	9492	100

المصدر: مذكرات إعلامية أورومتوسطية، الشراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا، المفوضية الأوروبية،2004.

المبحث الثاني: تطور الشراكة الأورومتوسطية بعد مؤتمر برشلونة

المطلب الأول: سياسة الجوار الأوروبية

أقر المجلس الأوروبي في جويلية 2003 سياسة الجوار الأوروبية، تتأسس على أساس إطار جديد لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه الشرقيين و الجنوبيين، وتضمن تلك السياسة التشكيل و التعميق طويلي الأمد للعلاقات بالدول الجارة دون أن يكون مع ذلك توجهات لإنضمام تلك الدول للاتحاد الأوروبي، ومن ذلك أن يكون هناك بشكل خاص مشاركة موسعة في السوق الداخلي للمجموعة الأوروبية، التعاون في الوقاية من الأزمات، إدارة الأزمات و كذلك الهجرة، ويتم التنفيذ من خلال خطط عمل تنفذ في كل دولة بعينها، تتم أولى خطط العمل التنفيذية بالمشاركة مع المغرب، تونس، الأردن، إسرائيل، فلسطين بالإضافة الى أوكرانيا و مولدوفا، ومن المقرر أن تكون آلية التمويل لكل الدول الجارة هي آلية الجوار و الشراكة الأوروبية، مع استبداله آلية التمويل السابقة التي تعرف ببرنامج ميدا الخاصة بدول الشراكة الأورومتوسطية .[1]

و تنتهج سياسة الجوار الأوروبية تطوير علاقات الاتحاد الأوروبي بالدول الجارة من خلال خطط عمل تنفيذية خاصة بكل دولة بعينها يتم التوصل إليها تفاوضيا مع كل دولة على حدة، تستند خطط العمل هذه مجددا على اتفاقيات الشراكة القائمة (في حالة الجيران الشرقيين: اتفاقية الشراكة و التعاون) للاتحاد الأوروبي مع كل جارة و يتم نفيذ خطط العمل في أطرها المؤسساتية، كما هو الحال مع الشراكة الإستراتيجية فإن سياسة الجوار الأوروبية هي مفهوم خاص بالاتحاد الأوروبي أي أنها مبادرة طورها الاتحاد الأوروبي، و تتحفظ دول حوض المتوسط في المقام الأول على سياسة الجوار الأوروبية استنادا على هذا " الطابع أحادي الجانب " و على ما ينص عليه من تقديم مشروط للموارد المالية .[2]

1- زكي حنكوش، "دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي"، مجلة آفاق اقتصادية،العدد 82، سنة 2000، ص75.
2- نفس المرجع، ص 77 .

وتعني سياسة الجوار الأوروبية ببلدان حوض المتوسط التي انضمت للإطار السياسي لعملية برشلونة، والتي تملك اتفاقية شراكة ثنائية سارية، إن تركيا كعضو في الشراكة الأورومتوسطية، لا تشارك في سياسة الجوار الأوروبية بسبب وضعها كمرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي، ولكنها مؤهلة للمشاركة في البرامج الإقليمية و عابرة الحدود، فيما يتعلق بالدان الواقعة شرق منطقة شنغين أوكرانيا و مولدافيا، فهي تندرج حتى الآن ضمن الدول المعنية، أما روسيا البيضاء فهي حاليا خارج هذا الإطار وذلك لأسباب سياسية تجعلها غير مؤهلة، أما بلدان جنوب القوقاز الثلاثة (أرمينيا، أذربيجان، و جورجيا) التي سوف تصبح بلدان حدودية في المستقبل في حال انضمام تركيا لأوروبا، فستشارك في سياسة الجوار الأوروبية.

لقد سبق للبلدان المتعاقدة أن إلتزمت بالقيم المؤسسة للاتحاد الأوروبي إما عن طريق الانضمام للشراكة الأورومتوسطية أو عبر عضويتها في مجلس أوروبا، وبإستثناء إسرائيل،[1] فإن جميع هذه البلدان في وضع غير متساو من حيث التنمية مقارنة مع الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك مقارنة مع البلدان التي انضمت حديثا لعضوية الاتحاد الأوروبي عام 2004، وبدأت بعض هذه البلدان بعمليات إصلاح سياسية (المغرب و الأردن) وعبر البعض الآخر عن إرادتهم بالبدء بهذا النوع من العمليات .

لقد استمر تعزيز العلاقات التجارية بين بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، ولا تزال اتفاقية أغادير بين تونس و المغرب و الأردن و مصر والتي دخلت حيز التنفيذ منذ عام 2007 متاحة أمام انضمام بلدان عربية متوسطية أخرى، ووقعت الأردن و إسرائيل على اتفاقية للتجارة الحرة، كما وقعت مصر، وإسرائيل، والمغرب، والأراضي الفلسطينية، وسوريا، وتونس على اتفاقيات ثنائية مع تركيا [2].

وتم إقرار خريطة طريق للتجارة الأورومتوسطية لما بعد عام 2010 في مؤتمر وزراء التجارة الثامن للاتحاد من أجل المتوسط في ديسمبر 2009 في بروكسل، و الأهداف الرئيسية لها هي:

1- وثيقة إلكترونية، في 14 فيفري 2006، تحديات الشراكة الأوروبية متوسطية، المرجع السابق .

2- زايري بلقاسم ودربال عبد القادر، "تأثير منطقة التبادل الحر الأورو-متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية، العدد 27، 2002، ص 44.

- استكمال و تعزيز شبكة اتفاقيات التجارة الحرة في المنطقة الأورومتوسطية (شمال جنوب، وجنوب – جنوب) .

- تنفيذ مبادرات ملموسة لتقريب الشراكة التجارية الأورومتوسطية من قطاع الأعمال .

- تحويل اتفاقيات الشراكة و اتفاقيات الجنوب – الجنوب الى منطقة تجارة حرة أورومتوسطية معمقة و شاملة .

وتذكر اوصيات مؤتمر عام 2009 أن " خريطة الطريق يجب أن تكون برنامجا حيويا للعمل للسنوات المقبلة"، وتضيف أن " الوزراء وافقوا على اجتماع مجموعة العمل على مستوى كبار المسؤولين مرتين سنويا من حيث المبدأ لمتابعة تنفيذ خريطة الطريق واقتراح أي تكييف أو تعديل على وزراء التجارة الأورومتوسطيين لإتخاذ القرار بشأنه .[1]

الفرع الأول: مبادئ التفيذ و الأولويات السياسية لخطط العمل

خلال مؤتمر وزراء التجارة التاسع للاتحاد من أجل المتوسط الذي عقد في بروكسل، ناقش الوزراء أولويات العمل المشترك لعام 2011 بما في ذلك إجراءات استكمال منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية ودفع التبادل التجاري الأورومتوسطي وتدفق الاستثمارات، وبحث الوزراء بوجه خاص إنشاء آلية أورومتوسطية لتسهيل التجارة و الاستثمار و السبل الكفيلة بتعزيز التعاون الإقليمي لمكافحة القرصنة و الغش التجاري، ويعتبر الوصول الى هذه النقطة من الأمور التي تأخذ وقتا طويلا والتي تتسم غالبا بالصعوبة وتتطلب خطط عمل، وبالرغم من ذلك فقد تم تحقيق شوطا كبيرا في وقت قصير نسبيا .[2]

1- زايري بلقاسم ودربال عبد القادر، "تأثير منطقة التبادل الحر الأورو-متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر"، المرجع السابق، 46 .

2- سمير محمد عبد العزيز، *التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة*، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية،2001، ص 249.

تنطلق سياسة الجوار الأوروبية من مبدأ أن البلدان لا تتطور بنفس السرعة، وتكمن الفوارق في الوضع الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي و الثقافي لكل بلد، ويقترح الاتحاد الأوروبي احكام الشراكة بناء على طلب الشركاء، إذا رغب الشريك بالتقدم سريعا في عمليات الإصلاح، فستكون العلاقة وطيدة أكثر ومضمون الشراكة أكثر طموحا، أما إذا كان البلد أقل رغبة في التغيير فتكون العلاقة أكثر رخاوة والشراكة ذات متطلبات أقل و أكثر عمومية، إن هذا التمييز بين الأهداف حسب البلدان، والذي يدفع بالموظفين المكلفين بهذه السياسة للتحدث عن "توجه مفصل على المقاس" ، هو الخاصية الأولى لسياسة الجوار لأوروبية، أما الخاصية الثانية لسياسة الجوار، هي ان علاقة الشراكة مشروطة بالنتائج أو بالأوضاع الخاصة ببلدان الشراكة، ليس من حيث التمويل فقط وإنما أيضا من حيث المساعدات التقنية و المشاركة في البرامج الأوروبية .[1]

إذا فإن البعد التعاقدي يعتبر بنيوي بالنسبة لسياسة الجوار الأوروبية، مثلها مثل أي سياسة جوار بشكل عام بشكل ملموس، يترجم العقد من خلال النقاش و المفوضات، عبر آليات العمل التي تم وضعها، يمثل هذا البعد للنقاش والذي يستدعي تعارف متبادل أفضل بالنسبة للموظفين الذين تمت مقابلتهم، احد روافد سياسة الجوار الأكثر ثراء والذي ينتهي الى مبدأ "المسؤولية المشتركة" ، كما تسبق إعداد خطط العمل، دراسة حال تنفذها المفوضية الأوروبية (تقرير عن كل بلد) ويشكل هذا التقييم قاعدة لصياغة خطة العمل، مدة خطة العمل هي خمس مرات، ما عدا بالنسبة لإسرائيل، مولدافيا و أوكرانيا (ثلاث سنوات) ، مع إجراء تقييم لسياسة الجوار ولكل خطة عمل سارية منذ سنة 2005 على حدة .[2]

1- سمير محمد عبد العزيز، *التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة*، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، المرجع السابق، ص 251 .

2- وثيقة إلكترونية، في 28 فيفري 2006، محصلة الشراكة الأورو-متوسطية:
http://www.euromedbarcelona.org/home_AR.html

لقد عرضت المفوضية الأوروبية الأولويات السياسية لخطط العمل على ان ترتكز علاقات الامتياز بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه على الالتزامات بشأن القيم المشتركة، وتحديدا الديمقراطية، سيادة القانون، الحكم الرشيد و احترام حقوق الانسان، وكذلك بشأن المبادئ التي تنظم اقتصاد السوق، التبادل الحر، التنمية المستدامة و مكافحة الفقر و الفساد .[1]

بالنسبة للأولويات المتعلقة بالتجارة و السوق، فهي لا تمر فقط بزيادة حجم التبادلات بين الشركاء والاتحاد الأوروبي، بل أيضا بين الشركاء أنفسهم، بهذا فإنه يتعين على خطط العمل لدول الشراكة الأورومتوسطية أن تساهم في "انجاز منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية" ، كما تحتوي وتشدد عدة خطط عمل على البعد الاجتماعي والترويج للقواعد الأساسية للعمل والحوار الاجتماعي، والمساواة في الخدمات، تحسين ظروف العمل للعمال المهاجرين سواء في الدول الشريكة أو في دول الاتحاد الأوروبي، كما يتم تقديم هذا البعد على انه الحاملة الضرورية لتطوير اقتصاد السوق .

ان برنامج مراقبة الحدود المشددة والنسقة، في سياسة الجوار، غزير جدان حيث تسمح سياسة الجوار الأوروبية بوضع نظام إدارة مشتركة للحدود والذي يرتكز على المراقبة الخارجية لدخول المهاجرين للاتحاد الأوروبي و على بناء "مناطق انتظار" خرج حدود شينغين، عندما ترغب الدولة الشريكة بذلك و تقبله، فسياسة الجوار تشكل أداة محكمة تماما لهذه الحرب ضد الهجرة غير الشرعية التي توفر الذريعة الأمثل لضبط الحدود، والتي من الواضح انها ذات أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، كما تم الاتفاق على مكافحة الفجوات التكنولوجية و التنموية، للبلدان الشريكة كأولوية، مع تعزيز القدرات الهيكلية و المؤسساتية في مجال الأبحاث، التعاون في مجال الصحة العامة، والتبادلات الثقافية و البشرية .[2]

1- سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، المرجع السبق ، ص 251.

2- زكي حنكوش، "دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي"، المرجع السابق، ص 82 .

ان خطة العمل في اطار سياسة الجوار الأوروبية تعكس جوهريا أولويات الشريك، ويمكن للإصلاحات التي بدأها الشريك ان تستبدل جزء من خطة العمل، إذا كان البلد أكثر تحفظا إزاء عملية الاصلاح فتصبح الأولويات المطروحة في خطة العمل أكثر عمومية، وملموسة أقل، وتعطي مساحة أصغر لنقل المعرفة، وواقع الحال يبين ان خطط العمل السارية بالنسبة للمنطقة الأورومتوسطية : السلطة الفلسطينية (ماي 2005)، إسرائيل و الأردن (أبريل 2005)، المغرب و تونس (جويلية 2005)، وخطط العمل لأوكرانيا و مولدافيا سارية (فبراير 2002) . [1]

لقد تم انشاء قرابة العشر لجان فرعية في اطار خطط العمل، ثم تشكيل بعض هذه اللجان من اللجان القائمة في اطار اتفاقيات الشراكة الثنائية الأورومتوسطية ومن ثم تعزيزهان ولكن تم انشاء معظمها من اجل الاستجابة للحاجة الى متابعة خطط العمل بشكل ملموس، ويتم تحديد اللجان الفرعية ومواضيع العمل حسب الأولويات التي تتم معالجتها، من البلدان الشريكة و المفوضية الأوروبية، ويديرها بشكل مشترك موظف من كل طرف متعاقد، تعقد هذه اللجان عادة اجتماعاتها في البلدان الشريكةن حيث تتم دعوة سفراء الدول الخمس و العشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بصفة مراقبين، وتقدم هذه اللجان تقاريرها بالنسبة لبلدان الشراكة الأورومتوسطية للجنة الشراكة التي تتمتع بسلطة كبيرة فيما يتعلق بطلب التقارير، وتقدم تقريرا لمجلس الشراكة مرة واحدة في السنة، ولا تستطيع اللجان الفرعية تعديل التوجيهات التي يضعها المسؤولين عنها، يمكنها فقط اقتراح تعديلات .[2]

1- سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، المرجع السابق ، ص 253.

2- وثيقة إلكترونية، 22 مارس 2006،مؤتمر برشلونة الأورومتوسطي:

http://www.eu-delegation.org.eg/AR/docs/news52.asp.html

الفرع الثاني: الأداة المالية الجديدة لسياسة الجوار

تم وضع الأداة الأوروبية للجوار و الشراكة للفترة 2007-2013 وذلك من أجل ضمان تنفيذ خطط العمل و تنفيذ سياسة الجوار في المجمل (بين الاتحاد الأوروبي والشركاء، وكذلك بين الشركاء أنفسهم وتحديدا للمشاريع الجنوبية-الجنوبية، الجنوبية-الشرقية)، سوف تقارب الميزانية لهذه الفترة 13 مليار يورو على مدى سبع سنوات (خارج ميزانية البنك الأوروبي للاستثمار)، هذه المساعدة المالية التي فاقت مثيلتها في الفترة السابقة 2000-2006 (مجموع ميزانية برنامج ميدا على مدى ست سنوات، 8.9 مليار يورو) موجهة للبلدان التي وقعت على خطة عمل ولروسيا .[1]

يتم تقديم الأداة المالية للجوار و الشراكة كأداة سياسية ويقصد منها تشكيل آلية مالية مبسطة بالمقارنة مع البرامج السابقة الذين ستحل مكانهما اعتبارا من 2007، يتوجب على الأداة المالية لسياسة الجوار والشراكة تماما كما هو الحال بالنسبة لخطط العمل التي تحدد الأولويات في مجال المساعدات، أن تكون قادرة على التأقلم مع تغيير الأولويات أو ظهور قضايا طارئة غير متوقعة، كما أنها تتمتع أيضا بصفة المرونة من حيث إتاحتها للشركاء إمكانية شمل دول غير شريكة في سياسة الجوار كطرف ثالث ضمن مشاريع التعاون عابرة الحدود (مثل تركيا التي تشكل جزءا من مسيرة برشلونة ولكنها خارج إطار سياسة الجوار)، ومثل غالبية الأدوات المالية للاتحاد الأوروبي تستند هذه الأداة الى مبدأ التمويل المشترك.[2]

تخضع الأداة المالية لسياسة الجوار والشراكة لعملية قرار مشترك، أي أن مجلس أوروبا و البرلمان الأوروبي هما شريكان في القرار، وكما يظهر من المفاوضات الجارية فإن المجلس و البرلمان يرغبان بممارسة دوريهما ماليا .

1- أسلي سويل، من الشراكة الأورومتوسطية الى اتحاد من أجل متوسط، المرجع السابق، ص 85 .

2- علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي: في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، المرجع السابق، ص 225 .

سوف يتم تنظيم الأداة المالية انطلاقا من الوثائق الإستراتيجية متعددة السنوات (إما مدى سبع سنوات أو 3+4) التي تعدها المفوضية الأوروبية بالتشاور مع الدول الأعضاء، سوف تكون هذه الوثائق أساسية لتوجيه العمل المستقبلي، وينبغي على الفاعلين في المجتمع المدني الاهتمام بها مسبقا، حتى من خلال الاتصال مع البرلمانيين في لجنة الشؤون الخارجية، على سبيل المثال، سوف يتم إعداد وثائق إستراتيجية إقليمية– شاملة (سياسة الجوار، الشرق، منطقة حوض المتوسط)، وثائق إستراتيجية لمواضيع متخصصة، وثائق إستراتيجية عابرة للحدود، سوف يتم تحديد برامج سنوية في إطار هذه الإستراتيجيات، ومن ثم تحديد مشاريع أو خطوط عامة للميزانية.

سوف يتم تنظيم عمل الأداة المالية لسياسة الجوار والشراكة كالتالي: [1]

- برامج إقليمية أو شمولية إقليمية: سياسة الجوار، منطقة شرق أوروبا، منطقة المتوسط .
- برامج مواضيع متخصصة: حقوق الانسان، الديمقراطية، الهجرة – اللجوء، البيئة و مكافحة الفقر، سوف يتم تحديد منظور متعدد السنوات لكل موضوع، على أن يتم لاحقا تحديد برامج سنوية .
- برامج عابرة للحدود – تعاون عابر للحدود، تحديدا حول الأحواض البحرية (المتوسط، البلطيق والبحر الأسود)، والتي ستسمح للمناطق المحاذية للضفاف أن تتعاون فيما بينها .
- برامج لكل بلد (اكثر من 60% من ميزانية الأداة المالية لسياسة الجوار و الشراكة) .
- برنامج الحكم الرشيد (من أجل تقديم مساعدة أكبر للبلدان التي وقعت على خطط عمل، والتي تتقدم بالمجال) .
- احتياطي للمشاريع الجديدة و الاجراءات الاستثنائية (5%) .

1– مذكرات إعلامية أورومتوسطية، الشراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا، المرجع السابق .

و ستساهم سياسة الجوار الأوروبية في تطوير الادماج الاقليمي بالارتكاز على النتائج المحققة في اطار الشراكة الأورومتوسطية، وستدعم الجهود المبذولة لبلوغ اهداف الإستراتيجية الأوروبية للأمن في منطقة المتوسط والشرق الأوسط، وعليه يتعين على الفاعلين في المجتمع المدني في المنطقة تذوين القضايا و طلب كافة المعلومات الضرورية من بعثات الاتحاد الأوروبي و لدى حكومتهم تتعلق بسير عمل خطط العمل و المشاريع العينية التي وضعت قيد التنفيذ أو على وشك الانطلاق، مع اقتراح تقديم تقييمهم و توصياتهم لحكومتهم و للمفوضية الأوروبية، ومن المؤكد في هذا الاطار أنه يتوجب على الشبكات المحلية لمنبر المنظمات غير الحكومية الأورومتوسطي أن على عاتقها هذا العمل، بالتنسيق مع أعضاء هذه الشبكات من أجل تشتيت الجهود [1].

المطلب الثاني: الاتحاد من اجل المتوسط

الاتحاد من أجل المتوسط عرف في بداية إطلاقه بمشروع الاتحاد المتوسطي، وهو هيئة تضم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إضافة الى الدول المطلة على البحر المتوسط بالإضافة الى الأردن و موريتانيا، وقد أعلن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في 13 يوليو 2008 عن انطلاق هذا الاتحاد، و يهدف الاتحاد الى إقامة مشروعات تنموية بشأن البحر المتوسط و الدول المطلة على شواطئه، ويرى الكثيرون أن المشروع سيعيد تفعيل مبادرة برشلونة التي انطلقت في 1995 وضمت المغرب و الجزائر و تونس و مصر و إسرائيل و السلطة الفلسطينية و الأردن و سوريا و تركيا و الاتحاد الأوروبي .[2]

1- وثيقة إلكترونية، في 14 فيفري 2006، تحديات الشراكة الأوروبية متوسطية:
http://www.thisissyria.net/2005/07/17/levant4.html

2- أسلي سويل، من الشراكة الأورومتوسطية الى اتحاد من أجل متوسط، المرجع السابق، ص 112 .

الفرع الأول: مواقف

كانت تركيا قد عبرت عن كونها ستلعب دورا نشطا في مبادرة فرنسا بشأن الاتحاد من أجل المتوسط على الرغم من مخاوفها بشأن كون المبادرة جاءت من قبل ساركوزي عوضا عن إدخال تركيا الى الاتحاد الأوروبي .

كما عقد في العاصمة الليبية طرابلس قمة عربية مصغرة للتشاور في مسألة الاتحاد من أجل المتوسط، لم ينتج عن الاجتماع صدور أي بيان عن نتائج المشاورات التي شارك فيها الرؤساء التونسي زين العابدين علي و الجزائري عبد العزيز بوتفليقة و السوري بشار الأسد و رئيس وزراء المغرب عباس الفاسي و تغيب عنها الرئيس المصري حسنى مبارك،[1] حيث أن الزعيم الليبي معمر القدافي و الذي كان المتحدث الوحيد في حفل الافتتاح قد عبر عن "اعتراض صريح" على هذا الاتحاد، حيث اعتبره "إهانة للعرب و الأفارقة" ، ورأى انه سيمس بالوحدة العربية و الافريقية، وكانت فرنسا اعلنت انها ستواصل الحوار مع ليبيا حول مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، رغم ترحيبه الشديد به العام الماضي في كلمة له ألقاها أمام الجمعية الوطنية (البرلمان) في باريس حيث قال حينها: "علينا اخد هذه البادرة بجدية شديدة، ونامل ان نتوصل الى إقامة اتحاد متوسطي، وفي يناير 2009 وأثناء مأدبة عشاء أقامها الزعيم الليبي في حضور ملك إسبانيا خوان كارلوس في طرابلس اعتبر العقيد القذافي أن الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة بمثابة " ضربة وجهت للاتحاد من اجل المتوسط " [2]، واقترح أن يضم الاتحاد بلدان جنوب المتوسط في شمال افريقيا إضافة لبلدان البحر المتوسط الأوروبية فقط، مقترحا أن تضم بلدان مجموعة 5+5 حيث

1- سمير أمين و آخرون، العلاقات العربية الأوروبية، مركز البحوث العربية بالتعاون مع دار الأمين للنشر و التوزيع، ط1، ص 95

2- لعجال أعجال محمد أمين، استراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجه المغرب العربي، جامعة الجزائر، 2007 .

أضاف " نحن نعود من جديد الى البحر المتوسط الذي تشترك فيه ليبيا و إسبانيا، وأنا أتمسك بمجموعة خمسة + خمسة ، بل نود أن تصبح ستة + ستة ، ويجب على شمال افريقيا و جنوب أوروبا أن يتعاونا في البحر المتوسط، أما الجانب الآسيوي فيجب أن يعزل عن التعاون الأفريقي الأوروبي " .

الفرع الثاني: قمة باريس 2008 و اطلاق الاتحاد من اجل المتوسط و هياكله

عقد في يوم الأحد 13 يوليو 2008 قمة في باريس ضمت 43 بلدا خضرها قادة نحو 40 بلدا بينهم رؤساء مصر و سوريا و الجزائر و تونس و لبنان و تركيا، في حين لم يحضر القمة العقيد الليبي معمر القذافي و الملك المغربي محمد السادس الذي أوفد شقيقه رشيد بن الحسن مندوبا عنه، كما حضر القمة أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون و رئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل و أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى، حيث أعلن الرئيس الفرنسي ساركوزي عن انطلاق الاتحاد من أجل المتوسط كهيئة دواية جديدة بعضوية 43 دولة، و برئاسة مشتركة بين الرئيس الفرنسي ساركوزي و الرئيس المصري محمد حسني مبارك .[1]

وبخصوص أزمة الشرق الأوسط، اكتفى البيان الختامي بتأكيد دعم الوفود المشاركة لما أسماها عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية و الترحيب بالمفوضات غير المباشرة بين دمشق و تل أبيب، فيما كانت الدول العربية تعول على دعم واضح من القمة لمبادرة السلام العربية. و تعهد محررو الوثيقة بالعمل على جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، و شددوا على إلتزامهم بمحاربة الهجرة غير القانونية و التصدي لما سموه " الإرهاب بكل أشكاله ". و عبر البيان الختامي عن الرفض المطلق " لمحاولات إلصاق الارهاب بأي دين أو أي ثقافة مهما كانت " .[2]

1- سرحاني خليفة، الاتحاد الأوروبي و اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، المرجع السابق، ص 87 .

2- نفس المرجع، ص 92 .

هياكل الاتحاد

و قررت القمة إنشاء رئاسة مشتركة دورية للاتحاد عهدت للرئيس ساركوزي عن الضفة الشمالية للمتوسط، و لنظيره المصري محمد حسني مبارك عن الضفة الجنوبية علما و ان مدة الدورة سنتان تنتقل بعدها الرئاسة الى قادة دول اخرى، فيما قامت الدول الأعضاء بالاتحاد بالاجتماع بإنتخاب السياسي و الدبلوماسي الأردني الدكتور احمد مساعدة أمينا عاما للاتحاد من أجل المتوسط في مطلع كانون ثاني 2010 و من ثم جرى تنصيبه خلال حفل عام أقيم رسميا لتلك الغاية في مقر الامانة العامة في مدينة برشلونة الاسبانية بتاريخ 2010/3/4 و أوضح البيان الختامي أن مبدأ الرئاسة المشتركة بين ممثل عن الاتحاد الأوروبي و مسؤول من الدول المتوسطية غير الأوروبية " سيطبق على القمم و على كل الاجتماعات الوزارية و لقاءات كبار الموظفين و في الأمانة العامة و اللجنة المشتركة الدائمة و اجتماعات الخبراء " . و تقرر أن تنعقد قمة الاتحاد كل سنتين على أن يحتضنها بالتناوب بلد من الاتحاد الأوروبي و دولة متوسطية من خارجه، فيما سيكون اجتماع وزراء خارجية الاتحاد المتوسطي سنويا [1].

ولم يتفق المشاركون في القمة على اختيار أعضائها ولا على اختيار مقر الأمانة العامة، وقد كانت تونس أول المطالبين بها وانضمت الى قائمة المطالبين المغرب و برشلونة و مالطا و مرسيليا، إلا ان البيان الختامي أشار الى أن هاتين المسألتين سيتم الحسم فيهما أثناء لقاء وزراء الخارجية الذي تقرر عقده في نوفمبر المقبل .[2]

1- مذكرات إعلامية أورومتوسطية، الشراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا، المرجع السابق.

2- سرحاني خليفة، الاتحاد الأوروبي و اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، المرجع السابق، ص 89 .

الفرع الثالث: اهداف الاتحاد

ويهدف الاتحاد تحقيق عدة أهداف منها نقلا عن :[1]

- مكافحة تلوث البحر المتوسط (تنظيف مياه البحر و شواطئه مع التكيز على المياه و الصرف الصحي) .
- الطرق البرية و البحرية السريعة (تحسين النقل بين الموانئ بأحداث طرق سريعة بحرية بالإضافة الى دعم انجاز ما لم ينجز بعد من الطريق السريعة المغاربية و ربما تشمل هذه الطريق كل الدول على شاطئ المتوسط الجنوبي في وقت لاحق).
- الحماية المدنية (التعاون في الوقاية و الاستعداد و الاستجابة للكوارث الطبيعية و من صنع الانسان) .
- الطاقة البديلة (بحث مدى فعالية "خطة المتوسط للطاقة الشمسية " لتوليد الطاقة الشمسية و دعم البحوث و الدراسات في مجال مصادر الطاقة البديلة للنفط و الغاز) .
- التعليم (إقامة جامعة أورومتوسطية يكون مقرها في سلوفينيا تشجع الحراك الأكاديمي و الدرجات العلمية لجامعات الدول الأعضاء) .
- مبادرة أعمال المتوسط (إقامة هيئة لدعم الشركات الصغيرة و المتوسطة عبر المساعدة الفنية و توفير الأدوات المالية بإستخدام المساهمات الطوعية من الدول) .

1- علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي: في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، المرجع السابق، ص 236 .

المبحث الثالث: آفاق وتطلعات الشراكة الأورومتوسطية

يمكن اختصار الأهداف التي ترمي إليها خطة الشراكة الأوروبية المتوسطية في الرموز الأربعة التالية: الاستقرار والأمن والحريات والتنمية. إنه لمن البديهي أن المخاطر الناجمة عن زعزعة الاستقرار واهتزاز الأمن وانتهاك الحريات وتراجع التنمية في البلاد المتوسطية النامية، كان دوما مبعثا للقلق ومدعاة لليقظة والحيطة لدى المجموعة الأوروبية، وإن يبقى الاستقرار في أوربا غير مهدد في حقيقة الأمر، مهما تفاقمت الأوضاع في ربوع العالم المتوسطي النامي. إلا أن الأمن في أوربا بمفهوم مقاومة الجرائم المستوردة، يبقى متأثرا بما ينشأ عن التخلف التنموي والبطالة وغياب الحريات والتراكم الديمغرافي، من هزات اجتماعية وسياسية وأمنية في شتى أنحاء البلاد المتوسطية الثالثة.

كما أن الجديد في استراتيجية الاتحاد الأوروبي، يكمن في الدفاع عن الحريات، واعتماد التنمية المؤزرة والسريعة في ربوع العالم المتوسطي النامي، كعنصرين رئيسيين في خطة الشراكة.[1]

إلا أنه، من المفروض أن تكون رموز الشراكة الأربعة متكاملة، بمعنى أنه لا استقرار من دون أمن، ولا أمن من دون حريات، ولا حريات من دون تنمية، وأساس هذا التكامل هو المساهمة الأوروبية الفعّالة في تنمية ورفاهية شعوب العالم المتوسطي النامي، دون أن ننسى الدور المطلوب من الدول المتوسطية الشريكة، المتمثل في اتخاذ زمام المبادرة، من خلال طرح القضايا بكل جرأة وشفافية، والعمل على إعادة تأهيل كل ما هو متعلق بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

1- عرفان تقي الحسيني، "الاتحاد الأوروبي ومستقبل التجارة الخارجية العربية"، *مجلة بحوث اقتصادية عربية*، العدد 11، 1998، ص 45 .

المطلب الأول: التحديات التي تعترض الشراكة الأورومتوسطية.

إن الواقع الإقليمي والدولي الذي تمخض عن التغيرات التي حدثت في غضون السنوات الأخيرة، أدى إلى وجود فرص وتحدّيات فعلية تواجه الشراكة الأورومتوسطية.

أولا: التحديات.

إنه من السهل على المراقب للشأن الأورومتوسطي، الإقرار أن هناك تحديات تواجه الشراكة، هذه التحديات تمثل في الحقيقة اختبارا صعبا لجدية التوجه الجديد لدول الاتحاد الأوروبي نحو الدول المتوسطية الشريكة، ومن أهم هذه التحديات نذكر :[1]

- إن الشراكة أحدثت تغييرا في قواعد التكامل الإقليمي، التي سادت العلاقات الاقتصادية الدولية طوال العقود المنصرمة، فالذي يحصل الآن هو تكامل بين أقطار الشمال (العالم المتقدم) وأقطار الجنوب (العالم النامي)، بينما كان النمط السابق هو التكامل المتجانس، أي أقطار الشمال مع بعضها وأقطار الجنوب مع بعضها، علاوة على اتجاه الشراكة نحو التكيف مع النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وهو اتجاه ذو أهمية بالغة، يجب على الدول المتوسطية محاولة فهمه وإيجاد الطرق المناسبة للتعامل معه.

- لابد من إدراك الفلسفة التي يتبناها الاتحاد الأوروبي في عملية الشراكة، والمتمثلة في تهيئة الشريك الضعيف وإقحامه في الشراكة بغية رفع مستواه حتى يرتقي إلى مستوى الأعضاء الأكثر تقدما، وهي فكرة نشك في مصداقية الأوروبيين على تطبيقها. ونرى أن أسباب هذه الشراكة يغلب عليها طابع المصلحة من الجانب الأوروبي، وهي محاولة احتواء الآثار السلبية الاجتماعية في الدول المتوسطية النامية مثل: العنف والهجرة، زيادة على نيتها في توسيع أسواقها.

1- وثيقة إلكترونية، في 14 فيفري 2006، تحديات الشراكة الأوروبية متوسطية، المرجع السابق .

- إن هدف إقامة منطقة تجارة حرة في إطار الشراكة المتوسطية، سيشمل الصناعات التحويلية فقط، وليس منتوجات الصناعة الاستخراجية، أو السلع الزراعية، التي تتمتع فيها البلدان المتوسطية الجنوبية بالأفضلية النسبية. وهذا يعني صعوبة تطوير الصناعة التحويلية، التي تكون بحاجة إلى حماية من المنافسة الأوروبية، وما يترتب على هذه المنافسة، من ارتفاع في معدلات البطالة في هذه القطاعات، وتكثيف برامج الخوصصة بها، وهذا ما يشكل تحديا كبيرا أمام الدول المتوسطية النامية.

- لقد أُبعد من الشراكة الاقتصادية عنصر حركة الأشخاص، أي أن الشراكة لا تشجع الهجرة من أقطار الجنوب، في حين لا يزال هناك فرق هائل بين الدخل الأوروبي والدخل المتوسطي الجنوبي، وهذا ما يشجع الهجرة السرية من الدول المتوسطية الجنوبية إلى أوربا، بالإضافة إلى أن الاتحاد الأوروبي ما زال يشدد الرقابة ويزيد القيود على منح تأشيرات الدخول لمواطني دول المتوسط الجنوبية، وهذا كذلك يمثل تحديا مهما أمام الشراكة.

- إن حرص الاتحاد الأوروبي على التعامل الانفرادي مع الأقطار المتوسطية بصورة انتقائية، سيقوّض من الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الدول المتوسطية الجنوبية، الذي هو مطلوب من أجل مواجهة التكتل الأوروبي.[1]

1- وثيقة إلكترونية، في 14 فيفري 2006، تحديات الشراكة الأوروبية متوسطية، المرجع السابق .

- إن وجود شراكات متعددة المستويات والتفضيلات داخل بلدان الحوض المتوسط، يوحي بزيادة انقسامها وتقليص قوتها التفاوضية، فهناك بلدان دخلت إلى عضوية الاتحاد الأوروبي كلية وهي: مالطا وقبرص، وبلد تجمعه به وحدة جمركية ويسعى إلى الانضمام هو تركيا، ودولة أخرى لها علاقات خاصة ووطيدة وهي إسرائيل، وبلدان أخرى تربطها مع الاتحاد اتفاقية شراكة وهي: المغرب، تونس، مصر، الجزائر، الأردن، لبنان، سوريا، وأخرى قابعة في صالون الانتظار وهي: ليبيا، وهذا يمثل تحدي كبير أمام الشراكة من أجل توحيد معاييرها.

- يضاف إلى ما تقدم، أن الاتحاد الأوروبي سوف يكون قادرا على تنفيذ اتفاقية الشراكة لأن أجهزته هي التي صاغتها، معتمدة في ذلك على مفاهيم أوروبية وشروط ومواصفات هي التي تحددها. بل إن الشراكة الأورومتوسطية ستعطي المفوضية الأوروبية سلطات واسعة، وهو ما يعني خضوع دول المتوسط لسيطرة الاتحاد الأوروبي والوصول إلى حالة إدماج لا اندماج.[1]

ثانيا: المزايا:

يرى الكثير من الاقتصاديين أن الاتفاقيات الأوروبية المتوسطية، ستوفر بعض الفرص والمكاسب لكافة الشركاء على المدى البعيد ومن أهمها:

- من المتوقع أن يحسّن تحرير التجارة الذي تمليه الاتفاقيات من القدرة والكفاءة الإنتاجيتين.

- من المنتظر أن يعزز التزام الشركاء بالاتفاقيات من مصداقية النهج الإصلاحي، الذي تسلكه البلدان المعنية.

- من المتوقع كذلك أن تفيد اتفاقيات الشراكة في تشجيع المنافسة والاستثمار، والتجارة بصفة عامة.[2]

1- وثيقة إلكترونية، في 14 فيفري 2006، تحديات الشراكة الأوروبية متوسطية، المرجع السابق .

2- زايري بلقاسم ودربال عبد القادر، "تأثير منطقة التبادل الحر الأورو-متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر"، *مجلة بحوث اقتصادية*، العدد 27، 2002، ص 44 .

كما أن هناك مجموعة من المعطيات بمثابة فرص، والتي ستساعد على إنجاح التعاون الأورومتوسطي، والتي يجب الاستفادة منها لتجسيد هذا التعاون، نذكر منها:

- إن التقارب الجغرافي يرشح أوربا ممثلة في الاتحاد الأوروبي، لتكون شريك طبيعي أكثر من غيرها للتعاون مع دول المتوسط جنوبه وشرقه، ويعتقد الأوروبيون أن أوربا هي المؤهلة لمساعدة دول جنوب وشرق المتوسط، على تنمية اقتصادياتها وتطويرها بحكم عوامل الجغرافيا والتاريخ من جهة، وبحكم المصالح الاقتصادية والتجارية التي تشد الطرفين إلى بعضهما من جهة أخرى.

- وجود مجموعة من المشكلات، التي تواجه الدول المتوسطية، وتحتاج إلى حلول مشتركة لمواجهتها، حيث تنعكس آثارها على الطرفين، من بين هذه المشكلات نجد: مشكل الهجرة السرية، الإرهاب، التلوث البيئي، الطاقة...إلخ. هذه المشكلات تدفع للتقارب بين الدول المتوسطية والاتحاد باعتبارها خطرا مشتركا.

- إن صيغة الشراكة الأورومتوسطية، هي أكثر قبولا في المتوسط من صيغة "الشرق الأوسط الكبير"، التي تدعو لها الولايات المتحدة الأمريكية، وبالمقارنة من حيث الهياكل والمشروعات المختلفة لكلا الصيغتين، نجد أن الصيغة المتوسطية تتيح فرصا وإمكانيات أكثر مقارنة مع الصيغة الشرق أوسطية.[1]

1- زايري بلقاسم ودربال عبد القادر، "تأثير منطقة التبادل الحر الأورو-متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر"، المرجع السابق، ص 46 .

المطلب الثاني: تقييم الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية

الظروف الدولية والإقليمية تؤكد على أن العلاقة المتماسكة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط ضرورية وحيوية، ليس فقط للأطراف المعنية بالشراكة، بل لأجل الاستقرار السياسي والاقتصادي العالمي. وبالرغم من إدراك جميع الأطراف لأهمية هذه العلاقة وضرورة تسريع عملية التكامل، إلا أنه وبعد مضي أكثر من عقد من الزمن على توقيع إعلان برشلونة، فإن القليل قد تم إنجازه مقاسا بأهداف الشراكة، وأنه أمام العلاقات الأورومتوسطية مشوارا طويلا لتقطعه حتى تصل إلى ما تضمنه إعلان برشلونة من أهداف.

أولا: في الجانب الاقتصادي والمالي:

1- التعاون الاقتصادي

فيما يتعلق بالمحور الاقتصادي، والذي يهدف إلى تحقيق الازدهار وإيجاد منطقة تبادل حر بحلول عام 2010، فقد تعثر، ويعتقد معظم المراقبين أن هدف السوق الحرة صعب التحقيق خلال السنوات القليلة القادمة بسبب الآثار السلبية المتوقعة والتي من أهمها: [1]

- إن الانفتاح التدريجي على السلع الصناعية للاتحاد الأوروبي، سيؤثر على النمو في المدى المتوسط، بسبب انخفاض النشاط في القطاعات المحمية لحد الآن، وغير القادرة على المنافسة.
- إن إلغاء التعريفات الجمركية سيمارس ضغطا على الموازنة العامة للدولة، وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية، التي تساهم بنسبة هامة في إيرادات الدولة.

1- قاضي زكريا و نوال قداري، دور الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد، المرجع السابق، ص 120 .

- إن إلغاء التعريفات الجمركية من جانب واحد على السلعة الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي، سيمارس كذلك ضغطا كبيرا على الميزان التجاري لدول جنوب وشرق المتوسط، بسبب زيادة الواردات من هذه السلع، كما أنه على المدى المتوسط سوف يكون هناك طلب إضافي على سلع التجهيز والسلع الوسيطة في دول المتوسط المشاركة، بسبب إعادة التخصيص في عوامل الإنتاج.

- كما أن إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية، سيرفع من مستويات الاستهلاك الكلي في الدول المتوسطية، وسيدفع المستهلكين إلى شراء السلع المستوردة من الاتحاد، بدلا من السلع المحلية، بسبب المكاسب المرتبطة بالكفاءة والأسعار.

- بالإضافة إلى كل ما سبق، فإن الاتحاد الأوروبي يعتبر فتح الأبواب للمنتجات الصناعية القادمة من دول شرق وجنوب المتوسط، دون أي قيود وفقا للاتفاقات الموقعة في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، كافيا من جانبه لحفز اتفاق التجارة الحرة، دون أن يحاول تقديم مزايا أخرى.

كما أن الدول المتوسطية الشريكة، ما زالت تعترض على ما يسمى "السياسة الزراعية المشتركة"، التي يطبقها الاتحاد الأوروبي، والتي بموجبها تتلقى الزراعة الأوروبية دعما هائلا يصل إلى 40% من ميزانية الاتحاد. الأمر الذي يجعل منافسة المنتجات الزراعية الأوروبية أمرا بالغ الصعوبة، بالإضافة إلى التزام أعضاء الاتحاد ضمن اتفاقية ماستريخت، بعدم استيراد المواد التي تتمتع بمنافسة عالية للإنتاج الزراعي الأوروبي.[1]

1- قاضي زكريا و نوال قداري، دور الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد، المرجع السابق، ص 121 .

وهكذا يتضح أنه، برغم الآمال التي عقدتها دول جنوب وشرق المتوسط على الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ 10 سنوات من الآن، إلا أن التعاون الاقتصادي والانفتاح التجاري المعلن على منطقة المتوسط لم يحصل على أرض الواقع. وبالرغم من التراكمات السياسية والدبلوماسية وحتى الأمنية الأخرى، التي تعيق الشراكة، فإن الانغلاق التجاري الأوروبي على الدول المتوسطية وشح الاستثمارات داخلها، يمثل العائق الأول لتكريس شراكة فعلية. وتقول الأرقام الأوروبية، أنه تم تحسين وتيرة تبادل البضائع بين الطرفين بشكل ملموس، ولكن العجز التجاري لصالح دول الشمال تصاعد بشكل خطير، مما يحد عمليا من الطابع المتوازن للشراكة نفسها. [1]

2- التعاون المالي:

إن الشراكة الأورومتوسطية، بحاجة ماسة إلى موازنة ذات مصداقية، قادرة على ترجمة الأهداف المعلنة على أرض الواقع، وإذا حاولنا تقييم التعاون المالي نجد أن 26% فقط من الأموال المخصصة في "ميدا1" تم صرفها، وتعود الأسباب إلى المفوضية وتعقيدات آلياتها وشروطها المجحفة، وإلى تغليب المصالح الفردية لبلدان الاتحاد. فكثيرا ما تم سحب مشاريع لأنها لا تستجيب للمصالح الجيوسياسية والتجارية لدولة دون أخرى.[2]

كما أن الاتحاد الأوروبي لم يوافق إلا على 5.3 مليار أورو، كميزانية لـ"ميدا2"، رغم أن المفوضية طلبت أن تكون الميزانية 6.7 مليار أورو. ويردّد المسؤولون الأوروبيون أنهم سيفون بكافة تعهداتهم تجاه

1- قاضي زكريا و نوال قداري، دور الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد، المرجع السابق، ص 123 .

2- وثيقة إلكترونية، في 03 أكتوبر 2005، الشراكة الأوروبية – المتوسطية، المرجع السابق .

المتوسط، ولكن لا توجد أي تعهدات فعلية للرفع من المخصصات المالية للدول المتوسطية الشريكة، في حين أن التطورات التجارية الدولية وتصاعد إشكالية الهجرة وارتفاع وتيرة الأزمة السياسية المترتبة عن الأنشطة الإرهابية وتأجج منافسة الدول الشرقية وتداعيات العولمة، تعتبر كلها عوامل تستوجب مزيدا من الأموال لصالح دول المتوسط.[1]

ثانيا: الجانب السياسي والأمني

بالرغم من هيمنة الاقتصاد، فإنه ليس مخفيا على أحد أن المحور السياسي يشكل هما متبادلا بين ضفتي المتوسط، فبقدر ما سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى حماية أطرافها من الإرهاب والمخدرات والهجرة غير المشروعة، فإن دول جنوب وشرق المتوسط تتطلع إلى تثبيت سلطتها وإصباغ الشرعية عليها، بما تعوّل عليه من رفع للمستوى المعيشي لشعوبها، وكسب معركة التنمية في مجتمعاتها.

وإذا أردنا تقييم الجانب السياسي والأمني في الشراكة الأورومتوسطية، نجد أنه وبعد مضي أكثر من 10 سنوات على إعلان برشلونة، لا تزال القضايا المحورية في هذا الجانب عالقة وتجعل من الشراكة مجرد اتفاق كسابقيه، يحتاج إلى اتفاقات جديدة لدعمه وآليات فعالة لتحقيقه، فالصراعات مثل القضية الفلسطينية، ونزاع الصحراء الغربية، والأزمة القبرصية، لا تزال تشكل عائقا أمام تقدم الشراكة، وحالت دون الوصول إلى توافق أو إنجاز مهم فيما يتعلق بأهداف الشراكة، التي تضمنها المحور السياسي.[2] كما ألقت أحداث 11 سبتمبر 2001 وما تبعها من حرب على العراق، بظلالها على عملية برشلونة. وكان لانقسام الموقف

1- وثيقة إلكترونية، في 03 أكتوبر 2005، الشراكة الأوروبية – المتوسطية، المرجع السابق .

2- وثيقة إلكرونية، في 28 فيفري 2006، محصلة الشراكة الأورو-متوسطية، المرجع السابق.

الأوروبي تجاه الحرب دوره في إرباك العلاقة بين جنوب البحر المتوسط وشماله، إذ أصبحت قضايا مثل مواجهة الإرهاب والهجرة من الجنوب إلى الشمال الشغل الشاغل لبعض الشركاء الأوروبيين خلال العامين الماضيين، وذلك على حساب تسوية النزاع العربي– الإسرائيلي وقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في المنطقة.

ويكمن العجز في تحقيق تقدم على المسار السياسي، في عدم قدرة الاتحاد الأوروبي، بالرغم من كونه أكبر تكتل سياسي واقتصادي، على أن يتبنى موقفا موحدا تجاه القضايا التي تهم المنطقة، وعلى أن يفرض واقعا يخالف التوجهات الأمريكية، وسيجعل هذا العجز من الشراكة الأورومتوسطية مجرد طموح يصعب بلوغه.[1]

ثالثا: الجانب الاجتماعي والثقافي والإنساني

يبدو الشق الاجتماعي في آلية الشراكة، هو العنصر الرئيسي المفقود في مسار التعاون الأوروبي مع دول المتوسط، ففي الوقت الذي تكرس فيه المفوضية الأوروبية مليارات من الأورو سنويا، لمساعدة دول وسط وشرق القارة الأوروبية، على إعادة هيكلة أنظمتها الاجتماعية، بوصفها العامل الأقوى في تمكين هذه الدول من محاكاة الأنظمة الاجتماعية الأوروبية والاندماج نسبيا في قواعد تعاملها والاقتراب من أنظمة العمل والتقاعد لديها، فإن الشق الاجتماعي في شراكة برشلونة يبدو مهملا بشكل تام، ولا يتم التركيز سوى على تقنين المبادلات ووضع قواعد تأهيل المؤسسات، لتصب كلها لصالح مؤسسات الاتحاد الأوروبي الباحثة عن أسواق جديدة، ولم تنفِّذ الهيئات الأوروبية، ورغم مرور عشر سنوات على انطلاق مسار برشلونة أي دراسة ذات مصداقية بشأن تداعيات تحرير التجارة والمبادلات الزراعية وتحرير قطاع الصيد البحري في مناطق المتوسط، على الجانب الاجتماعي في دول شرق وجنوب المتوسط.[2]

1– وثيقة إلكرونية، في 28 فيفري 2006، محصلة الشراكة الأورو–متوسطية، المرجع السابق.

2– وثيقة إلكرونية ، في 14 فيفري 2006، تحديات الشراكة الأوروبية متوسطية، المرجع السابق .

أما فيما يخص الشق الثقافي والإنساني، فإن ما أنجز خلال العقد الماضي، يعتبر أسرع وأكثر زخما من المستويين الاقتصادي والسياسي وحتى الاجتماعي، ويعكس ذلك رغبة النخبة ورموز المجتمع المدني لدى الشركاء، في الحوار والتقارب وتطوير العلاقات بين الجانبين، وأعتقد أن النجاح على المستوى الثقافي والإنساني، يمكن مع مرور الوقت وتراكم الجهود، أن يمهد للتقارب السياسي، إذا تم تخطي العقبات الكبرى. والمقصود أن نشوء تيار شعبي من المجتمع المدني متناغم ومتقارب ومتفاهم في منطقة المتوسط، يمكن أن يكون وسيلة توجيه وربما ضغط على مؤسسات صناعة القرار، لإحداث نقلة في سياسات ومواقف الشركاء تسهم في تجاوز الصعوبات التي تواجه التعاون والتكامل بين شمال وجنوب المتوسط.

المطلب الثالث: دور الطرفين لتفعيل الشراكة.

في ظل التصور المقترح للتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي ودول وسط وشرق أوربا وجنوب وشرق المتوسط، فإنه بحلول عام 2025، ستكون هناك منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية تضم أكثر من 40 دولة، تكوّن سوقا قوامها نحو 800 مليون نسمة، وبحلول عام 2010، ستكون هناك منطقة تجارة حرة بالنسبة للسلع المصنعة، ونسبة كبيرة من تحرير التجارة للمنتجات الزراعية، ليس فقط بين الدول المتوسطية والأوروبية، لكن أيضا فيما بين الدول المتوسطية بعضها البعض.

ونخلص من ذلك، إلى أن هناك واقعا جديدا يواجه الدول المتوسطية المشاركة، ينبغي عليها التعامل معه بفاعلية، ودورا أوروبيا يجب أن يلعبه الاتحاد الأوروبي، لإنجاح الشراكة الأورومتوسطية.[1]

أولا: الدور المطلوب من الدول المتوسطية.

مما لا شك فيه أن اتفاقات الشراكة، سوف تلقي على كاهل الدول الطالبة للشراكة المزيد من العبء، في سبيل إعداد اقتصادياتها للتعامل مع الأسواق المفتوحة ودعم قدراتها التنافسية.

1- سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية،2001، ص 249 .

ويتطلب ذلك تطبيق برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي، بهدف تصحيح الاختلالات الهيكلية، بحيث يتضمن البرنامج مجموعة من الإجراءات على المستوى الكلي لاستعادة التوازن الاقتصادي أهمها:[1]

- ضبط جوانب الطلب الكلي، بانتهاج برنامج للإصلاح النقدي والمالي، ورفع كفاءة العرض وزيادة الإنتاج من السلع والخدمات.
- تحرير الأسواق ورفع القيود على الاستثمار، والتجارة الداخلية والخارجية.
- توحيد وتحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف.
- الحد من الإعانات والدعم.
- تبني فلسفة جديدة لإدارة الاقتصاد الوطني، من خلال آليات السوق، تحقيقا للاستغلال الأكفأ للاستثمارات المتاحة.
- خلق بيئة ومناخ مواتي لجذب وتشجيع رؤوس الأموال الخاصة، لتحقيق طفرة في حجم الاستثمارات وإضافة طاقات إنتاجية جديدة.

ويتضح مما سبق أن نقطة الارتكاز في دور الدول المتوسطية، لرفع قدراتها التنافسية في اتفاقيات الشراكة، تتمثل في المحاور الآتية:

1- تحسين مناخ الاستثمار:

ونشير هنا إلى أن الأمر لا يقتصر على سن التشريعات المانحة للإعفاءات الضريبية المختلفة، بل يتسع المفهوم ليشمل إطارا عاما للعمل، تتمثل أهم عناصره فيما يلي:

- الديمقراطية الحقيقة الكاملة المتكاملة.

1- سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، المرجع السابق، 251 .

- وضوح الرؤى المستقبلية، واستقرار التشريعات والبيئة الاستثمارية.
- العدالة والمساواة في المعاملة بين المستثمرين في المجالات الاستثمارية.
- المرونة وإزالة المعوقات الحقيقة أو المفتعلة.

2- التحفيز المستمر للقطاع الخاص:

إن التحرير الاقتصادي يعني التحول من سيطرة القطاع العام إلى وضع يقوم فيه القطاع الخاص بالدور الرئيسي في النشاط الاقتصادي، وهذا يتطلب ضرورة تشجيع هذا القطاع، وفسح المجال لزيادة إسهامه في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال:[1]

- إزالة القيود التي تحول دون ممارسة القطاع الخاص للأنشطة المختلفة، باستثناء ما تتطلبه دواعي الأمن الوطني والاجتماعي.
- فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في المشروعات العامة، بالإضافة إلى دعم نشاطه في مجالات البنية الأساسية ونشاط الخدمات العام.
- تقديم الحوافز في مجال التصدير، لتشجيع الاستثمار في هذا الاتجاه، تحقيقا لتوازن ميزان المدفوعات.
- استخدام الرسوم الجمركية وضرائب الاستهلاك والإنتاج بطريقة تؤدي إلى جذب استثمارات القطاع الخاص.
- تفعيل دور المؤسسات المالية في تشجيع الاستثمار الخاص.

1- سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، المرجع السابق، 253 .

- تقديم حوافز مباشرة لمشروعات محددة، كمنح مالية وأرض مجانية أو إيجار رمزي...إلخ.

- تبسيط الإجراءات الضريبية.

- تبني سياسات التي تكفل اجتذاب رؤوس الأموال إلى الداخل.

3- العمل على زيادة معدلات النمو:

ومن أجل تحقيق ذلك، ينبغي التركيز على:[1]

- زيادة معدّلات الاستثمار تدريجيا، كنسبة من الناتج الوطني.

- زيادة معدلات الادخار، من خلال حملة وطنية لتنشيط الوعي الادخاري وجذب المدخرات من الخارج، ورفع مستوى الإنتاجية، وإزالة القيود على نشاط القطاع الخاص، ورفع كفاءة المشروعات العامة.

- وضع استراتيجية واضحة للتطوير ونقل التكنولوجيا.

- الانفتاح على الاقتصاد العالمي كأمر حتمي.

- تنمية سوق المال، ليكون أكثر قدرة على تدوير وتشغيل مدّخرات المجتمع، وترشيد تخصيص موارده على الأنشطة الأكثر عائدا.

- العمل على إطلاق المنافسة، وتصفية المراكز الاحتكارية التي تحمي انخفاض الكفاءة.

- تحسين جودة الإنتاج، من خلال تشجيع تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في كافة المؤسسات الصناعية والخدماتية.

- تحسين وصيانة البنية الأساسية، لتواكب متطلبات تحقيق الانطلاقة الإنتاجية.

1- سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، المرجع السابق، 262 .

ثانيا : دور الاتحاد الأوروبي

هناك دور مطلوب من الاتحاد الأوروبي في عدة مجالات، من أجل تحقيق أهداف الشراكة الأورومتوسطية.

1- في المجال السياسي والاقتصادي:

إن المطلوب من الاتحاد الأوربي هو:

- زيادة التدفقات المالية الاستثمارية، إلى بلدان جنوبي البحر المتوسط في مجالات الزراعة الصناعة، التجارة والسياحة، وفي مجالات أخرى.
- تعزيز العلاقات الاقتصادية التكاملية بين دول المنطقة.
- إنشاء الآليات المؤسسية للحوار السياسي والاقتصادي.
- تقديم دعم مالي ومعنوي لمؤسسات المجتمع المدني المختلفة، وإقامة مؤسسات مختلطة في هذا المجال.
- كما يمكن للدول المتوسطية الجنوبية، إقناع الأوروبيين باستثمار ما يوازي العجز التجاري بينها وبين الاتحاد الأوروبي، في مشاريع تنموية، يخصص جزء منها لمشروعات البنية التحتية، والتعليم، والبحث العلمي، وتوطين التكنولوجيا، والتنمية الصناعية.[1]

2- في مجال التنمية المستدامة والعمالة المؤهلة:

إن فكرة تحقيق تنمية مستدامة وتطور اقتصادي بمعدلات متزايدة، أو حتى ثابتة، عمليا لا يمكن أن يتم ويستمر، إلا بتوفر القاعدة العملية والتكنولوجية، ومؤسسات قادرة على استخدام هذه القاعدة وتوظيفها من أجل استمرار التنمية.

1- زكي حنكوش، "دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي"، المرجع السابق، ص 75 .

وهذا هو الدور المطلوب من الاتحاد الأوروبي، ككتلة تطرح نفسها كشريك اقتصادي واجتماعي لدول جنوب وشرق المتوسط، وبالتالي فإن على هذا الشريك أن يكون مستعدا للمساهمة في القيام بهذا الدور، بل المساهمة في رسمه وتخطيطه، بما يحقق مصالح الشراكة بعيدا عن السعي لتحقيق المصالح المنفردة .

كما أن الاتحاد الأوربي، مطالب بأن يسعى ويساهم في برامج تأهيل العمالة في الدول المتوسطية تعليما وتدريبا وتقانة، إما عبر إعداد وتمويل البرامج التدريبية، أو توفير وسائل التكنولوجيا وأدواتها، لدعم برامج التأهيل أو المساهمة والمساعدة في تمويلها.[1]

3- في مجال طبيعة الملكية الاقتصادية:

نعني بذلك ما يسود العالم اليوم من تيار عارم يدعو إلى التخلي عن الملكية العامة للأنشطة الاقتصادية الوطنية، وتعويضها بالملكية الخاصة "الخوصصة". وتتبنى أوربا كغيرها في الغرب هذا المفهوم، وتحث وربما تضغط علنا أو ضمنا باتجاه سلوك هذا المسلك واعتماد هذا التوجه الاقتصادي في الدول المتوسطية، كشرط مسبق ومطلوب للشراكة والتعاون، وكأساس لرفع كفاءة الأداء والإنتاج.[2]

إن دول جنوب وشرق المتوسط النامية أمام مفترق طرق، فاختيار شكل من أشكال الملكية له عواقب اقتصادية تتمثل في سرعة النمو الاقتصادي والقدرة على الدخول في سوق التجارة الدولية، وعواقب اجتماعية متعلقة بالرفاهية الاقتصادية وعدالة توزيع الدخل. وبالتالي فإنه من غير الحكمة الركون إلى جانب معين، دون الاستعانة بالاستشارة العلمية في تحديد طبيعة الملكية التي تعتمد على طبيعة النشاط، والمرحلة الاقتصادية التي يمر بها البلد وموقعه التنافسي أمام بقية الدول الأخرى، فإقرار النشاط الاقتصادي ذو الملكية

1- زكي حنكوش، "دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي"، المرجع السابق، ص 77 .

2- نفس المرجع، ص 80 .

الخاصة في قطاع معين، لا يعني بالضرورة إقراره لكل دولة ولكل زمن، وهي مسألة تتحدد وفق المعايير الاقتصادية والمنظور الإنساني في عدالة التوزيع. فالملكية الخاصة مثلا قد تسهم في رفع الكفاءة الاقتصادية من جهة، لكنها قد تسهم في نقص الرفاهية الاجتماعية من جهة أخرى، من خلال زيادة البطالة أو سوء توزيع الثروة.

وعليه يجب أن لا تكون التنمية مرهونة بنمط أو بقرار مسبق، ويجب أن يخضع التخصيص للبحث، لتحديد الجدوى الاقتصادية والاجتماعية.

وبالتالي على الاتحاد الأوروبي تجاوز هذا الشرط، واستبداله بالمساهمة في رفع مستوى كفاءة إدارة، ليس القطاع العام فقط، بل القطاع الخاص أيضا في الدول المتوسطية الشريكة.[1]

4- في مجال المعلوماتية:

يتوجب على الشركاء الأورومتوسطيين وعلى الجانب الأوروبي تحديدا، القيام بتقديم المساعدات المادية والعلمية، للتنسيق بين مؤسسات البحث والتطوير الأوروبية وبين مثيلاتها المتوسطية، وفي أضعف الحالات فإنه لابد من إنشاء شبكة معلومات أوروبية متوسطية، تجمع كل ما ينتج في ميادين البحث والاكتشاف في أوربا، وتضعه تحت تصرف مراكز البحث والتطوير في الدول المتوسطية.[2]

وهكذا يبدو أن أوربا مطالبة، إذا كانت جادة في طرح مسألة الشراكة، أن تساعد شركائها على تطوير مؤسسات البحث العلمي والتطوير، وقواعد المعلومات، وشبكة الاتصال وجملة من الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي أتينا على ذكرها.

1- وثيقة إلكترونية، في 28 فيفري 2006، محصلة الشراكة الأورو-متوسطية، المرجع السابق .

2- نفس المرجع .

ثالثا: الدور المطلوب من الطرفين الأوروبي والمتوسطي معا

أمام جملة المصاعب، التي أصبحت تواجه شراكة برشلونة، أصبح مطلوبا من طرفيها لعب الأدوار الآتية:[1]

- إنهاء الصراعات التي تسمم العلاقات في المنطقة: في فلسطين وفي قبرص، والصحراء الغربية، دون أن ننسى العراق، فقد حان الوقت للتحرك وبالنسبة للاتحاد الأوروبي أن يفرض نفسه كوسيط يتسم بالعزم والتصميم.

- اقتراح التفاوض على اتفاقية تعاون أوروبي متوسطي، يكون هدفه، تأسيس معاهد تكلّف بطرح التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتأسيس مجلس وزراء أورومتوسطي، يمكن أن تتخذ فيه القرارات بأغلبية مؤهلة، وأن تكون هناك "أمانة عامة" للشراكة، تتكفل بتشغيل هذه القرارات.

- تشجيع دمج المنطقة عبر مشاريع إقليمية كبرى، في مجالات متنوعة مثل الماء والنقل والاتصالات، وهذه أفضل وسيلة لتشجيع التنمية وتبادل الكفاءات. ويجب أن يظل خلق منطقة للتبادل الحر في عام 2010 مشروعا ضخما، من أجل ضمان بيئة مستقرة للتبادل والاستثمارات. وفي هذا الصدد على أوربا أن تقوم ببعض التسويات في بعض الميادين كالزراعة، وهذا هو في الحقيقة الطريق نحو النمو بالنسبة لأوربا ولشركائها.

1- وثيقة إلكترونية، 22 مارس 2006،مؤتمر برشلونة الأورومتوسطي، المرجع السابق .

خـــــلاصة الفصل

و اخيرا، تعتبر مبادرات الاتحاد الأوروبي و جميع الاتفاقيات مع دول المتوسطية غير ناجحة، و هذا راجع الى التحديات التي تواجهها سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية، فإن دول الوروبية فقد أدركت عدم امكانية فك الارتباط بين عملية الشراكة الأوروبية–المتوسطية و خصوصا في جانبها الأمني و السياسي و العملية السلمية في الشرق الأوسط . و لكن تعزيز التعاوت الاقليمي و دفع عملية برشلونة متعلق الى حد كبير لتحقيق تقدم في عملية السلام بالنسبة لكلا الجانبين الأوروبي و المتوسطي .

خـــاتمة

لقد شكل الشرق الأوسط أحد الأطر الإقليمية الأكثر حساسية في المنظور الإستراتيجي الأوروبي وفي سياسته الخارجية ، وتكمن هذه الحساسية ليس فقط بالنظر للقرب الجغرافي أو التاريخي الاستعماري ولكن أيضا لما تضطلع به هذه المنطقة من أهمية في التصور الأوروبي الكلي للتوزيع العالمي للمصادر والقوة مما يمكن الاتحاد من الارتقاء في السلم العالمي.

لا يمكن فهم إستراتيجية الاتحاد الأوروبي الشرق الأوسطية إلا انطلاقا من فهم استراتيجياته العالمية ،فالشرق الأوسط يأخذ إستراتيجيته ولا تظهر قيمة الموارد التي ينطوي عليها إلا من منظار الإستراتيجية العالمية .

وتتمثل هذه المصالح في المنطقة بميادين خمسة أساسية وهي :الميدان الاقتصادي، الأمني، الثقافي، والسياسي والإستراتيجي. وتأتي في مقدمة هذه المصالح الاقتصادية والإستراتيجية معاً والمتمثل في أهمية النفط، لما يمثله من مادة إستراتيجية ولما يقدمه التحكم بمتابعته من وسائل إضافية لتدعيم قوة التفاوض لدى الأطراف المسيطرة عليه فهو ضرورة حيوية لتشغيل آلة الصناعة العالمية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يستخدم لزيادة قدرة انتزاع مكاسب إضافية من الدول الأخرى التي تحتاج إليه هذا لمن يستطيع التحكم به. ولكن لا يمثل هذا الأخير – ألا وهو النفط – المصلحة الاقتصادية الإستراتيجية الوحيدة التي تستقطب دول الاتحاد و الدول المنافسة له وتدفعها إلى بذل جهود خاصة للسيطرة على المنطقة العربية أو التعامل معها، فإلى جانبه توجد الأسواق الاقتصادية العربية المفتوحة للإستراد.

فمع تنافس القوى الدولية على الشرق الأوسط أصبح من الممكن لهذه الدول أن تواجه هذه القوى الأخرى التي لا يمكنها أن توفر لها شروط أحسن من تلك المقدمة من طرف دول الاتحاد الأووربي فمن هنا كان على دول الاتحاد الأوروبي في فترة ما بعد الحرب الباردة أن تراعي المصالح الاقتصادية لهذه الدول وأن لا تتغاضى عن المصالح دول المنطقة العربية التي تتعامل معها،لأن التعاون جالب فعلاً لفوائد

مشتركة وإن كانت لا تتوزع بالضرورة بالتساوي، وهذا التقاسم المنفعي هو الضامن الوحيد لاستمرار العلاقات مع دول هذه المنطقة من المنظور الأوربي.

هذا من جهة، أما من ناحية أخرى فتشكل المصالح الأمنية الإستراتيجية كأهم مصلحة، فإستراتيجيون الأوروبيون يصنفون الوطن العربي ضمن أهم المناطق المعنية بإمكانية تشكيل خطر كبير على الأمن الأوروبي والاستقرار الإقليمي للدول الأوروبية من أهم هذه التهديدات القاعدة في المغرب العربي (الإرهاب الدولي). كما يشكل الدفاع عن مصالح الثقافية ميداناً أخر لتحديد بنية العلاقات الأوروبية العربية .

كل هذه المصالح جعلت دول الاتحاد الأوروبي يعزز آليات إستراتيجياتها في المنطقة من خلال الدخول في عدة شركات مع المنطقة عبر مشروع الشراكة الأورو–متوسطية، والإتحاد من أجل متوسط غير أن نتائج الواقعية التي ترتبت على هذه الشراكة، بينت أن الاعتماد على الطرف الأوروبي لم يحقق كل هذه الأهداف المرجوة، بحيث بينت التجربة أن المكاسب لم تكن متكافئة،بل كانت لصالح الطرف الأوروبي على حساب الطرف الآخر ما جعل العلاقات تخرج عن إطار الشراكة والتعاون إلى شكل التبعية والهيمنة.

الاستنتاجات:

– ان منطقة الشرق الأوسط لم تعرف هدوءا و كانت دائما محل اطماع الدول الكبرى و ذلك منذ القدم و هذا راجع الى الأهمية الجيوسياسية و الاستراتيجية و الاقتصادية لهذه المنطقة .

– تعتبر دول الاتحاد الأوروبي من أوفر القوى الدولية الصاعد حظا و تعتبر دول الاتحاد المنافس الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية خاصة اتجاه منطقة العربية التي تشكل المجال الاستراتيجي لمصالحها.

– تعتبر المنطقة العربية من اكثر المناطق أهمية بالنسبة لسياسات دول الاتحاد الأوروبي .

تقييم الفرضيات:

بعد معالجتنا لهذه الدراسة نلاحظ أن أغلب الفرضيات كانت صحيحة فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية خرجت أوروبا خاسرة و هذا مما أدى دول أوروبا الى انتهاج بعض السياسات في المنطقة العربية من أجل الحفاظ على قوتها و مصالحها .

أما فيما يخص الفرضية الأولى تعتبر صحيحة لأن الشرق الأوسط هو منطقة دو اهمية بالغة في المنطقة العربية و هذا ماجعل دول الاتحاد الأوروبي تعمل على إقامة علاقات مع دول المنطقة .

أما في الثانية فهي كذلك صحيحة بحيث الأبعاد السياسية و الثقافية و الاقتصادية لمرتكزات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية تعتبر استمرار للعلاقات الأوروبية العربية .

و الفرضية الثالثة تعتبر صحيحة فمن بين الآليات التي اتبعتها دول الاتحاد الأوروبي كالشراكة الأورومتوسطية و سياسة حسن الجوار و هذا كله من اجل تعميق الشراكة بين الطرفين و لكنها لم تلق النجاح المتوقع .

وهكذا يبدو جلياً اليوم أنه بات من المستحيل لدول الوطن العربي التعامل مع أهم التحديات بالاعتماد فقط على السياسيات الوطنية. أو عبر اللجوء لأطراف وشركاء خارجين في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، هما بفرض عليه تكثيف الجهود من أجل إحداث نقلة نوعية في العمل التكاملي والاندماجي العربي ذلك إذا التزمت بمجموعة من التوصيات أهمها :

- ضرورة الإيمان بضرورة التعاون والتفاهم حول كيفية مواجهة المشاكل وطرح الحلول المناسبة، والعمل على حل جميع المشكلات البينية القائمة على إحياء مختلف التكتلات العربية والتركيز في ذلك

على تحقيق التكامل الاقتصادي لأن العلاقات الاقتصادية وتشابك المصالح المادية بين الدول وكذلك الشعوب سيؤدي إلى تراجع دور القضايا السياسية.

- ضرورة تحقيق التوازن والانسجام بين متطلبات الأمن القومي والأمن الإنساني من خلال الاهتمام بالقضايا والمشاكل التي تهدد أمن الأفراد وبالتالي الأمن الإنساني، الذي يستدعي استقرار الدولة داخلياً وخارجياً.

- ضرورة أن تأخذ القوى المجتمعية مكانتها ودورها بفاعلية لبناء الوطن العربي، باعتبارها واجهات للرأي العام الضامن لأية خطوة تعبر عن تطلعاته ومصالحه.

تبقى التنمية المستدامة والحكم الصالح والديمقراطية في الوطن العربي الآليات الضرورية لأحداث التغيير داخل الأنظمة العربية التي ستجد نفسها إذا التزمت وطبقت آليات الحكم الراشد والتنمية المستدامة وأهل للدخول في مسار تكاملي مع توفر إرادة سياسية وتشريعات ضامنة ومؤسسات وقضاء مستقل ومختلف مظاهر الممارسة الديمقراطية الرشيدة، هكذا فإن التنسيق بين مختلف التكتلات العربية يمكن أن يحقق إمكانية تنمية حقيقية تلبي الحاجات الأساسية لشعوب العربية .

قائمة المراجع

قـــائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	عدد أعضاء البرلمان الأوروبي	34
02	تقدم المفاوضات حول اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية	78
03	ملخص للميزانية في إطار الشراكة الأورومتوسطية	92
04	قروض بنك الاستثمار الأوروبي لكل دولة 1995-2002	93

قـــائمة المـــراجع

<u>الكـــتب</u>:

1) محمود عبد الفضيل، الواقع والوهم حول الشرق أوسطيةالقاهرة : دار سيناء للنشر، 1995 .
2) عبد القادر المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 1، بيروت، 2005 .
3) أحمد عطية، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، 1968 .
4) بديعة أشهب، الإقليمية الجديدة والتكامل الإقليمي بين الدول النامية " الوطن العربي نموذجاً"، دراسات إسترا تيجية و مستقبلية، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية، 2001 .
5) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة الجزء الثالث، المؤسسة العربية للد ا رسات والنشر، بيروت، ط2، 1993 .
6) فاروق يوسف أحمد، ما هو الشرق الأوسط المعاصر : مدخل إلى إجابات متعددة، القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، أوراق الشرق الأوسط، 1991 .
7) صلاح أحمد زكي، النظام العربي والنظام الشرق أوسطي، القاهرة : دار العالم الثالث،1995 .
8) ممدوح محمود مصطفى، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، القاهرة : مكتبة مدبولي،1995.
9) عبد المنعم السيد علي، البعد الاقتصادي للنظام الشرق أوسطي، آفاق عربية ، السنة 19 ، يوليو، 1994.
10) أكرم عبد الرحيم ، السوق الشرق أوسطية من هرتزل إلى ما بعد باراك، القاهرة مركز الحضارة العربية، 2000.
11) محمد محمود الإمام ، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
12) فاروق فهمي، حدود المصطلح، مجلة أو ا رق الشرق الأوسط، المركز الق ومي لد ا رسات الشرق الأوسط، القاهرة، العدد 17 ، يونيو 2004 .
13) مصطفى عبد العزيز مرسي، العرب في مفترق طرق بين ضرو ا رت المشروع القومي ومحاذير المشروع الشرق أوسطي، القاهرة : مكتبة دار الشروق، 1995 .

14) محمود وهبة، إسرائيل والعرب والسوق الشرق أوسطية، القاهرة : المكتبة الأكاديمية، 1994.

15) صدام مرير الجميلي، الاتحاد الوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد، دار المنهل اللبناني، ط 1، بيروت، 2009 .

16) بشارة خضر، أوروبا و الوطن العربي (القرابة و الجوار)، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1993 .

17) محمد مصطفى كمال و فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي و العلاقات العربية–الأوروبية، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2001.

18) حسن نافعة، الاتحاد الاوروبي و الدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

19) علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي: في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005 .

20) نادية محمود مصطفى، أوروبا و الوطن العربي: سلسلة الثقافة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986 .

21) أحمد سعيد نوفل، العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية، شركة كاظمة للنشر و التوزيع، الكويت، 1984 .

22) عثمان العثمان، مأزق التسوية السياسية للصراع العربي–الإسرائيلي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة 1 ، بيروت، 2003 .

23) عيسى السيد الدسوقي، توجهات القوى الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، دار الأحمدي للنشر و التوزيع، القاهرة، 2009 .

24) حسان حلاق، قضايا و مشكلات العالم العربي، دار النهضة العربية، ط 1، بيروت، 2004 .

25) أسلي سويل، من الشراكة الأورومتوسطية الى اتحاد من أجل متوسط، مركز العربية للدراسات الاستراتيجية، 2011 .

26) مصطفي محمد العبد الله، وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1999 .

27) لعجال أعجال محمد أمين، استراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجه المغرب العربي، جامعة الجزائر، 2007 .

28) سمير محمد عبد العزيز، *التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة*، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية،2001 .

المذكرات و المجلات:

29) مذكرات إعلامية أورومتوسطية، الشراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا 2004، المفوضية الأوروبية، 2004 .

30) عبد المنعم سعيد، الإقليمية في الشرق الأوسط نحو مفهوم جديد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة ، العدد 122، 1995 .

31) علاء عبد الوهاب، " معاني الشرق الأوسط وحدوده " ، شؤون الشرق الأوسط، 1995 ، العدد 43 .

32) حاكم خليد، صراع القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط من 2001-2015، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، 2015 .

33) سرحاني خليفة، الاتحاد الأوروبي و اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2015/2014 .

34) محمد سعد أبو عمود، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، مجلة السياسات الدولية العدد 142، مؤسسة الاهرام، القاهرة، أكتوبر 2000 .

35) بلحاج هواري، محاضرات التكامل و الاندماج، الجزائر، جامعة د.مولاي الطاهر سعيدة، 2011-2012.

36) قاضي زكريا و نوال قداري، دور الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2012 .

37) محمد سعد أبو عمود، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، مجلة السياسات الدولية العدد 142، مؤسسة الاهرام، القاهرة، أكتوبر 2000 .

38) نصيف حتي، "المأزق العربي"، *مجلة المستقبل العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 215، السنة 18، مارس 1996 .

39) عرفان تقي الحسيني، "الاتحاد الأوروبي ومستقبل التجارة الخارجية العربية"، *مجلة بحوث اقتصادية عربية*، العدد 11، 1998 .

40) زايري بلقاسم ودربال عبد القادر، "تأثير منطقة التبادل الحر الأورو-متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر"، *مجلة بحوث اقتصادية*، العدد 27، 2002 .

41) زكي حنكوش، "دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي"، *مجلة آفاق اقتصادية*،العدد 82 ، سنة 2000 .

المواقع الإلكترونية:

42) سعد أبو دية ، تداعيات أزمة العراق ، موسوعة دهشة
http://www.dahsha.com/old/viewarticle.php?id=30918

43) من نص بيان مؤتمر برشلونة، من الموقع الالكتروني:
https://ar.wikipedia.org/wiki

44) وثيقة إلكترونية ، في 03 أكتوبر 2005، *الشراكة الأوروبية – المتوسطية*:
http://www.deljor.cec.eu.int/ar/eu_and-jordon/cooperation.html

45) وثيقة إلكترونية ، في 15 نوفمبر 2005، *بنك الاتحاد الأوروبي:*
http://www.magazine-deutschland.de/articl_arab.php?id=266&lang=arab.html

46) وثيقة إلكترونية ، 22 مارس 2006،*مؤتمر برشلونة الأورومتوسطي*:
http://www.eu-delegation.org.eg/AR/docs/news52.asp.html

47) وثيقة إلكترونية ، في 28 فيفري 2006، *محصلة الشراكة الأورو-متوسطية*:

http://www.euromedbarcelona.org/home_AR.html

48) وثيقة إلكترونية ، في 14 فيفري 2006، *تحديات الشراكة الأوروبية متوسطية*:

http://www.thisissyria.net/2005/07/17/levant4.html

المراجع الأجنبية:

49) John Gaisford.(ed). Atlas of Man. London: Marshal Covendish Edition. 1978

الفهرس

الفـــــهرس

مـقدمة..... 1

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لشرق الأوسط و الاتحاد الأوروبي

مقدمة الفصل..... 11
المبحث الأول: التطور التاريخي لمفهوم الشرق الأوسط..... 12
المطلب الأول : مفهوم الشرق الأوسط في القرن العشرين..... 12
المطلب الثاني : التطور التاريخي لمصطلح الشرق الأوسط..... 16
المطلب الثالث : مكونات الشرق الأوسط..... 18
المطلب الرابع : حدود الشرق الأوسط..... 19
المبحث الثاني: التطور التاريخي لمفهوم الاتحاد الأوروبي..... 24
المطلب الأول: نشأة الاتحاد الأوروبي..... 24
المطلب الثاني: مؤسسات الاتحاد..... 31
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي..... 40
المطلب الرابع : أهم سياسات الاتحاد الاوروبي..... 47
خـــلاصة الفصل..... 51

الفصل الثاني: أهم دول الاتحاد الأوروبي و أبعاد سياساتها في المنطقة العربية

مقدمـــة الفصل..... 52
المبحث الأول: أهم سياسات دول اتحاد أوروبي في منطقة العربية..... 53
المطلب الأول: السياسة الألمانية و موقفها من قضايا العربية..... 53
المطلب الثاني: السياسة البريطانية و موقفها من قضايا العربية..... 56
المطلب الثالث: السياسة الفرنسية و موقفها من قضايا العربية..... 58
المبحث الثاني: أبعاد السياسات الأوروبية في منطقة العربية بعد الحرب الباردة..... 63
المطلب الأول : البعد السياسي..... 63
المطلب الثاني : البعد الاقتصادي..... 65
المطلب الثالث : البعد الثقافي و الحضاري..... 68

خـــلاصة الفصل..... 71

الفصل الثالث: مستقبل سياسة الشرق الأوسطية لأوروبا في ظل آليات متبعة

مقدمـــة الفصل..... 72
المبحث الأول: العلاقات الأوروبية المتوسطية من التعاون إلى الشراكة..... 73
المطلب الأول: مؤتمر برشلونة..... 74
المطلب الثاني: الشراكة في المجالات غير الاقتصادية..... 83
المطلب الثالث: الشراكة في المجال الاقتصادي والمالي..... 87
المبحث الثاني: تطور الشراكة الأورومتوسطية بعد مؤتمر برشلونة..... 94
المطلب الأول: سياسة الجوار الأوروبية..... 94
المطلب الثاني: الاتحاد من اجل المتوسط..... 102
المبحث الثالث: آفاق وتطلعات الشراكة الأورومتوسطية..... 107
المطلب الأول: التحديات التي تعترض الشراكة الأورومتوسطية..... 108
المطلب الثاني: تقييم الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية..... 112
المطلب الثالث: دور الطرفين لتفعيل الشراكة..... 117
خـــلاصة الفصل..... 125

خـــاتمة..... 126